سلسلة الاستراليون العرب ـ الجزء الاول

إشكالية الهوية والإنتماء

علي حمدان

المركز الاسترالي العربي للدراسات السياسية
AACPS
Arab Australian Centre For Political Studies

إشكالية الهوية والإنتماء

سلسلة الاستراليون العرب ـ الجزء الاول

إشكالية الهوية والإنتماء

علي حمدان

المركز الاسترالي العربي للدراسات السياسية

AACPS

Arab Australian Centre For Political Studies

المركز الاسترالي العربي للدراسات السياسية

Arab Australian Centre For Political Studies

AACPS

العنوان البريدي: **Arab Australian Centre For Political Studies**
POBox: 814
RIVERWOOD, NSW 2210, AUSTRALIA

العنوان الإلكتروني: www.aacps.com.au

البريد الالكتروني: **administrator@aacps.com.au**

الطبعة الاولى

سيدني: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

المحتويات

إهداء

الى كل استرالي عربي منفتح على الحياة وتحدياتها.. ومؤمن بذاته، وبالقدرة على الفعل الواعي والهادف والمنظم لتجاوز الصعاب والعقبات، والسير على طريق التقدم الاجتماعي باتجاه بناء غد افضل لنا ولأبنائنا واحفادنا وللبشرية جمعاء وذلك بعيداً عن التزمت والفئوية والتمييز والعنصرية والعدوانية.

علي حمدان

المقدمة

"إشكالية الهوية والإنتماء" هو الجزء الاول في سلسلة، ستصدر تباعاً، تحت عنوان "الاستراليون العرب". تهدف هذه السلسلة الى المساهمة في صياغة رؤية عامة، ووعي جماعي للمهاجرين العرب وابنائهم واحفادهم في استراليا، وذلك من خلال انتاج حوار وافكار ومعرفة حول ظروفهم التاريخية الجديدة.

تنطلق هذه السلسة البحثية من محورية الوطن الجديد والتحديات والإشكاليات والآفاق التي يطرحها هذا الواقع النوعي في كافة المجالات الرئيسية لحياة ابناء لغة الضاد.

وفي ظل العولمة والثورة الهائلة في مجال الإتصالات والمواصلات وتحول العالم الى قرية صغيرة تتفاعل، تكاملا وتناقضا، سلما وحربا، في مختلف القضايا التي تواجهها البشرية، من المستحيل علينا سبر اغوار الهوية الجديدة وتداعياتها بعيدا عن التفاعلات الحيوية مع القضايا العربية في ظل الاوضاع الدولية الراهنة.

فهناك، وكما تبين الوقائع الحالية، ارتباط مباشر وعضوي بين ما يحدث في الوطن العربي والعالم والدياسبورا وذلك من خلال تفاعلات موضوعية وذاتية مع الاحداث والتحولات الجارية.

التفاعل هنا يأخذ طابعا جدليا، فما يجري في المجتمعات العربية، تقدما او تراجعا، بابعاده الداخلية والخارجية، يؤثر مباشرة في المهاجر العربية وفي المقابل، فان اوضاع الدياسبورا نفسها ومكانتها في المجتمعات الجديدة، ومدى نفوذها وامكانياتها، تؤثر باشكال وابعاد مختلفة في المجتمعات العربية... الامر الذي يطرح حاجة الطرفين الموضوعية لبعضهما البعض من اجل التعاون والتناغم والتكامل في المواجهة الايجابية البناءة للتحديات.

في كل هذا تطمح سلسلة "الاستراليون العرب" الى تقديم فلسفة ايجابية في التعاطي مع الظروف التاريخية الجديدة، وهي تتجسد في التركيز على صياغة رؤية لذاتنا، ووعي جماعي لواقعنا، ومفاهيم استراتيجية للعمل والبناء وذلك بعيدا عن منطق ردات الفعل واسلوب الرفض والمواجهة السلبية للتحديات، وبعيدا ايضا عن ممارسة الاستيراد العشوائي من اوطاننا العربية للشعارات والمقولات الجاهزة والنسخ الببغائي للاشكال والانشطة والتحركات.

القضية المفصلية هنا، ان هجرتنا الى استراليا والاستقرار فيها، تختلف جوهرياً عن الهجرة لفترة زمنية محددة الى بلد آخر، قد تطول او تقصر، والعودة بعدها الى الوطن الام.

استراليا فعلياً، وبعيداً عن أية مشاعر وتفاصيل، هي "بيتنا" ومستقبل اولادنا واحفادنا... اي، باختصار، هي وطننا الجديد، والذي يحدد بهذه الصفة، وموضوعياً، كافة الجوانب الرئيسية لحياتنا بما في ذلك قضية التعاطي بالشأن العام.

هل يعني هذا الكلام الانسلاخ عن اوطاننا الام والتخلي عن قضايا مجتمعاتنا في العالم العربي... لا مجال حتى للتفكير في هكذا اطروحات، ولكن القضية هنا تتمثل في كيفية فهم العلاقة التي تربطنا من موقعنا النوعي التاريخي الجديد، كمواطنين استراليين، باوطاننا الام.

من هذا المنطلق، وبالرغم من اجواء المواجهات الساخنة، من إحتلالات وأزمات حادة في اوطاننا العربية، الى مناخات العنصرية و"الوطنية الامبريالية" وما يسمى بـ "الحرب على الارهاب" و"إعادة تأهيل" العالم العربي والاسلامي، السائدة في الدول الغربية... فاننا في هذه السلسة ننطلق من ضرورة الانفتاح على "الآخر"، والتفاعل العقلاني المسؤول مع اطيافه المختلفة، محاولين بذلك المساهمة في بناء نموذج انساني لحوار الحضارات وتداخلها وتوارثها بعضا عن بعض.

في هذا السياق نطرح الجزء الاول من سلسلة "الاستراليون العرب" والذي يبحث في ماهية الهوية الجديدة للمهاجرين العرب، وبالاخص لابنائهم واحفادهم في الوطن الجديد. ان اختيارنا "إشكالية الهوية والإنتماء" لان تكون موضوع بحثنا الاول يعكس الاهمية القصوى لدى الفرد - مقيماً في وطنه الام ام في وطنه الثاني - لتحديد هويته وهوية الجماعة التي ينتمي اليها... فسؤال الهوية هو السؤال الوجودي الاول عند الفرد والجماعة.. من أنا؟.. من نحن؟

واذا كان تحديد الهوية بالنسبة للمقيم في وطنه الام يأتي عفوياً وتلقائياً - وان لم يكن كذلك في حالتنا نحن العرب - فان تحديد الهوية بالنسبة للمقيم في وطنه الثاني (والمقصود هنا الوطن الجديد) يبدو محفوفاً بالإشكاليات والصعوبات ويحتاج الى العديد من الدراسات والاجتهادات.

ان الإجابة على هذا السؤال، او لنقل التفاعل معه، يحدد الى درجة كبيرة كافة النشاطات الرئيسية في حياة الفرد والعائلة والجماعة... بدءاً من الجوانب الاقتصادية مرورا بالقضايا الثقافية وصولا الى العمل السياسي.. بمعنى ان تحديد الانسان لهويته وهوية الجماعة التي ينتمي اليها.. اي لوجوده نفسه، يحدد في نهاية المطاف طبيعة قراراته في الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية. ومن الواضح انه لا يوجد إجماع على تحديد هويتنا الجديدة على ضوء الظروف التاريخية الناشئة بفعل الهجرة، وهذا ما نحاول الاسهام فيه عبر سلسلة

"الاستراليون العرب" ولا سيما في بحثنا الاول.. "إشكالية الهوية والإنتماء".

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول. في الفصل الاول تم التوقف امام استراليا، كدولة ومجتمع، وذلك في محاولة لإلقاء الضوء على المسار التاريخي لتشكيل هذا البلد وتطوره وخصوصياته، وبالتالي كيفية انعقاد حالنا كمهاجرين عرب في هذا الفضاء المجتمعي الجديد.

بعد تقديم تصور عام للمجتمع الاسترالي وآفاق تطوره، يعالج الفصل الثاني إشكالية الهوية الوطنية الاسترالية، ويبين بالمعطيات المادية المستندة على الاحصائيات الرسمية، من منظار التركيبة الديموغرافية، الطابع المركب السائد لهذه الهوية في المرحلة التاريخية الراهنة. وفي هذا السياق يشير البحث الى ان الهوية المركبة الاسترالية العربية هي التعبير المكثف، الموضوعي والاكثر جوهرية، لواقع المواطنين المتحدرين من البلدان العربية، مبينا ان الثقافة تلعب دورا محوريا على هذا الصعيد.

من هذا المنطلق، وعلى اساس الاحصاء السكاني العام الاخير سنة ٢٠٠١، يتوقف الفصل الثاني امام التركيبة الديموغرافية للاستراليين العرب، فيشير الى تعدادهم العام وتوزعهم الجغرافي وانتماءاتهم القطرية والدينية، ومستوى الكفاءات والعمالة السائدة في صفوفهم.

على اساس هذه المعطيات يعالج الفصل الثالث، بروحية نقدية، الواقع الملموس للجالية العربية. وهنا يبين البحث ان التحدي الاكبر الذي يواجهنا في الوطن الجديد، بعد تحديد هويتنا، هو بناء مرجعية عامة قادرة على احتضان تلك الهوية وتجاوز الانقسامات الالغائية السائدة في صفوفنا وخلق الظروف المساعدة للارتقاء باوضاعنا وتعزيز نفوذنا وهيبتنا في المجتمع الاسترالي الاوسع.

الفصل الاول

في الوطن الجديد...

من عالم
"استراليا البيضاء"
الى فضاء
"التعددية الثقافية"

للوهلة الاولى، يحتار المرء من اين يبدأ في دراسته لنشوء وتطور استراليا، دولة ومجتمعا. فالتاريخ الحديث "الرسمي"، اي "الاوروبي" لهذه القارة يعتبر وصول الكابتن البريطاني جيمس كوك في العام ١٧٧٠ الى شواطئها واعلانه ضمها الى ملكية جورج الثالث هي البداية لولادة الكيان الاسترالي.

بمعنى آخر، نحن هنا في هذا الخطاب امام قارة خالية من الحضارة الانسانية، دخلت التاريخ مع وصول المستعمر "الابيض" ـ كوك ـ وانطلاق الاستيطان البريطاني على ارضها في شباط من العام ١٧٨٨ بقدوم الدفعة الاولى من المستعمرين (غالبيتهم الساحقة من المحكومين) على متن ١١ سفينة بقيادة الكابتن آرثر فيليب الى شواطئ ما سمي لاحقا بمدينة سيدني.

في المقابل، ان الانطلاق من المنظور الإنساني العام، واستنادا الى الحقائق المجردة، كما تشير العديد من الدراسات التاريخية والانثروبولوجية، فان الحضارة البشرية في القارة الاسترالية تعود الى آلاف السنين... هي مسار تطور مجتمع سكان البلاد الاصليين، والذين يطلق عليهم تسمية الابروجينيين.

طوال هذه الحقبة التاريخية الطويلة، صاغ الابروجينيون نمطا طبيعيا من الانتاج يعكس الظروف الملموسة للقارة، وأفرز معه تنظيما اجتماعيا استطاع الحياة والاستمرار والتطور على مدار الزمن.

فجأة، وفي العام ١٧٨٨، تم دخول عامل استعماري، ساحق ماحق، في نمط حياتهم، بل ومصيرهم الوجودي نفسه. إذ ان الاستعمار البريطاني في القارة الاسترالية، وانطلاقا من طبيعته الاستيطانية – الإحلالية، وبغية تحقيق "المشروعية" القانونية والاخلاقية لبناء مجتمعه العنصري الخاص، طرح مقولة الارض الفارغة وغياب الحضارة الانسانية... مع التداعيات المنطقية الإلغائية لهذا المنظور.

على هذا الاساس لم يتم الاعتراف بسكان البلاد الاصليين وبحضارتهم ووجودهم التاريخي الطويل جدا في وطنهم القاري هذا... بل، وعلى العكس من ذلك، تم العمل،

وبشكل واع وهادف، لإزالة هذه "العقبة" السكانية "البدائية" من امام المشروع "الابيض" "الحضاري" في القارة "الجديدة".

من هذا المنطلق، تعرض السكان الاصليون لاستراليا الى حملة إبادة منظمة تحت شعارات وسياسات وممارسات مختلفة من قبل الاستعمار "الابيض"، وذلك لقولبة الحقائق المادية على الارض وتسويغ مشروع المجتمع العنصري الجديد.

في هذا السياق، لم يتورع المستعمرون الاوائل – "الرواد.. Pioneers" ـ من استخدام كافة الاساليب لتحقيق مآربهم في إبادة السكان الاصليين، وصولا الى استخدام ما يسمى، بلغة اليوم، اسلحة الدمار الشامل البيولوجية. فقد اشار العديد من المؤرخين الاستراليين الى قيام المستعمرين الاوائل، في العام ١٧٨٩، بنشر جرثومة الجدري في اوساط الابروجينيين، الامر الذي ادى الى مقتل نصفهم في منطقة سيدني وضواحيها، وذلك بقصد القضاء على مقاومتهم عن طريق الابادة الجماعية. وللعلم، فان الجيش البريطاني قد استخدم سابقا هذا الاسلوب نفسه في محاولاته لابادة الهنود الحمر والقضاء على مقاومتهم في اميركا الشمالية [١].

هذا، وتعود اسباب النتائج القاتلة لانتشار جرثومة الجدري في اوساط السكان الاصليين لافتقادهم المناعة الذاتية ضد هذا المرض وذلك بسبب عدم وجوده اصلا في حياتهم قبل وصول المستعمر "الابيض" و "حضارته".

إذا، فالسياق الاسترالي في هذا المجال، لا يختلف في مساره العام مع قصة الرجل "الابيض" والارض "الجديدة" التي دخلت "التاريخ" مع الاستيطان "الحضاري" الاوروبي... هذه القصة التي رأيناها مع اختلاف التفاصيل والتواريخ، في اميركا وكندا ونيوزيلندا وفلسطين وجنوب افريقيا وروديسيا وغيرها من الحالات.

وتبين المعطيات التاريخية ان المخططات الاستعمارية – الاستيطانية، للحكومة البريطانية، تجاه القارة الاسترالية، سعت لتحقيق هدفين رئيسيين: الاول استراتيجي، لتعويض الامبراطورية البريطانية خسارة اميركا الشمالية على اثر حرب الاستقلال في العام ١٧٧٦، والثاني يتعلق بحاجة عملية مباشرة، وهي ايجاد مكان جديد، بعد فقدان اميركا، لإيواء المحكومين من بريطانيا.

هكذا، وفي ظل هذه المفاهيم والسياسات والممارسات، نشأت استراليا "الاوروبية"، او لنقل بتعبير ادق: "البريطانية"، على شكل مستعمرات في مواقع مختلفة من القارة، كان اولها واكبرها مدينة سيدني.

---

١ – انظر كتاب: "المطالبة بقارة... تاريخ جديد لاستراليا"
دايفيد داي ص. ٤٢ – ٤٣.

ولغاية اواسط القرن التاسع عشر كانت الغالبية الساحقة من سكان المستعمرات الناشئة من المستوطنين البريطانيين، ومن ضمنهم شريحة من الايرلنديين. لكن، ومع توسع الاقتصاد الريفي و"فورة الذهب" (Gold rush)، وحاجة البلاد بالتالي للمزيد من الايدي العاملة، دخل القارة الآلاف من الصينيين وسكان بعض الجزر وعدد اقل من اليابانيين.

في هذه الاثناء، وفي المنتصف الثاني للقرن التاسع عشر، بدأت تتضح لأصحاب القرار الاستعماري في الامبراطورية البريطانية وامتداداتها المحلية، الاهمية الاستراتيجية الكبيرة للقارة الاسترالية وضرورة السيطرة المطلقة عليها في وجه اية منافسة محتملة، وذلك من خلال بناء كيان يتسم بـ "الصفاء" العنصري "الابيض"، والبريطاني على وجه التحديد.

ومن هذا المنطلق بدأت المستعمرات بسن قوانين عنصرية معادية للصينيين... كوينزلاند في العام ١٨٧٧، جنوب استراليا، نيو ساوث ويلز وفكتوريا في العام ١٨٨١. ولاحقا تم تتويج هذه التشريعات المعادية للوجود الصيني في كونفرانس عام للمستعمرات الاسترالية عقد ما بين ١٢ و ١٤ حزيران من العام ١٨٨٩ تم خلاله الحظر التام للهجرة الصينية الى استراليا.

وفي هذا السياق التاريخي تحديدا تم تأسيس الكيان الفدرالي (الكومنولث) في العام ١٩٠١، وذلك على اساس سياسة عنصرية عامة عرفت باسم "سياسة استراليا البيضاء".

تبين مفاصل هذه الاستراتيجية الجديدة، ان العنصرية اتخذت، مع ولادة الدولة الاسترالية، طابعا نوعيا شاملا، تجاوزت الصينيين والعرق الاصفر لتشمل كل تنويعات واطياف "الآخر" غير "الابيض"... ولم تعد مقتصرة فقط على حظر الهجرة لهذا "الآخر"، بل والعمل الدؤوب للتخلص من "المتسللين" الى مجتمع "الصفوة". في هذا الصدد، اشار رئيس الوزراء الاحراري آنذاك، الفريد ديكن [٢]، وبمنتهى الوضوح، الى انه بعد طوي صفحة الابروجينيين، الذين يموتون ويتناقصون تدريجيا وصولا الى فنائهم التام، بقي امامنا موضوع "الغرباء" الذين وجدوا طريقهم الى اوساطنا ويقدّر عددهم بين ٧٠٠٠٠ و٨٠٠٠٠ شخص [٣].

هكذا، تمت صياغة "سياسة استراليا البيضاء" لتلعب دورا رئيسيا في بلورة هوية وطنية قائمة على العنصر "الابيض"، والبريطاني تحديدا... وطنية مطلوب منها انتاج وإعادة إنتاج سيطرة المستعمرين البريطانيين على القارة الجديدة في وجه أية قوة منافسة.. مثل الصين او اليابان وغيرها.

---

(٢) الفريد ديكن (١٨٥٦ – ١٩١٩) سياسي احراري محافظ، شغل منصب رئيس وزراء استراليا في الاعوام التالية: ١٩٠٣ – ١٩٠٤ ; ١٩٠٥ – ١٩٠٨ ; ١٩٠٩ – ١٩١٠.

(٣) انظر كتاب: "المطالبة بقارة.. تاريخ جديد لاستراليا" دايفيد داي ص. ١٤٦.

اما على صعيد المجتمع الاستعماري نفسه، فقد كان هدف هذه السياسة إحتواء الحركة العمالية الناشئة، ومجمل القطاعات الشعبية، وذلك بتوجيه سخطهم ضد العمالة الملونة، من جهة، وتقديم ميزات للعمالة "البيضاء"، من جهة أخرى... بحيث يتم تمتين الجبهة الداخلية لتحقيق الهدف الاستراتيجي في السيطرة المطلقة على القارة.

من هنا نلاحظ السيادة الكاملة للعنصرية في الخطاب السياسي للاحزاب الاسترالية الرئيسية، من اليمين واليسار - العمال والاحرار - وذلك لغاية سبعينيات القرن العشرين عندما تمت الإطاحة بـ"سياسة استراليا البيضاء" على ايدي حكومة غوف ويتلم العمالية.

في تاريخها، وكعنوان للهوية الناشئة، سلكت "سياسة استراليا البيضاء" محطات مختلفة، عبّرت عن المتغيرات في الظروف المحلية والخارجية التي فرضها التطور العام.

منذ البداية ولغاية الحرب العالمية الثانية ارتبطت هذه السياسة بالعنصر البريطاني تحديدا... لكن، وبعد مخاطر الاجتياح الياباني (الذي تعرضت له استراليا في الحرب العالمية الثانية) في المقام الاول - اي التحدي الاستراتيجي - ومتطلبات سوق العمل في المقام الثاني، برزت الضرورة الملحة لزيادة تعداد السكان، وذلك بهدف ملء القارة الفارغة، وبالتالي تأمين حد ادنى من العنصر البشري للدفاع عنها من جهة، وتلبية الاحتياجات الملحة للتطور الاقتصادي من جهة اخرى.

ومع عدم القدرة على تحقيق هذه الحاجة الملحة للبشر من خلال العنصر البريطاني فقط، تم توسيع مفهوم "الابيض" ليتضمن الشمال الاوروبي ومن ثم وسط اوروبا، حيث كان مبعوثو دائرة الهجرة الاسترالية يطوفون معسكرات اللاجئين بعد الحرب لانتقاء مهاجرين استنادا الى مدى بياض لون بشرتهم.

وفي تطور لاحق، املاه نضوب هذه المادة البشرية ايضا، تم توسيع اضافي لمفهوم "الابيض" ليشمل هذه المرة، وبامتعاض، الاوروبي بشكل عام، والمقصود هنا تحديدا مواطني اوروبا الجنوبية، المشكوك في درجة بياضهم، وهم، في موضوعنا، الايطاليين واليونانيين واليوغسلاف [٤].

وتحت ضغط الحاجة، والمتغيرات الدولية وانهيار النظام الاستعماري العالمي وبروز الامم والدول المستقلة في العالم الثالث، بدأت الهجرة الى استراليا تشمل بشكل متدرج، وفي ظل شروط بالغة الصعوبة والتعقيد، مواطنين غير اوروبيين بما في ذلك الاسيويين والشرق اوسطيين. وفي هذا الاطار تشير معطيات مكتب الاحصاء الاسترالي الى ان عدد

---

(٤) للعلم، فان تعبير "ووغ - Wog" الذي يطلق تحقيرا في الشارع الاسترالي على المتحدرين من اصول غير "بيضاء"، بدأ استخدامه اساسا ضد المهاجرين من اوروبا الجنوبية - ايطاليا، اليونان ويوغوسلافيا... وحاليا يستخدم هذا التعبير التحقيري بكثافة للاشارة الى الاستراليين المتحدرين من البلدان العربية.

سكان استراليا قد ازداد بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٧١ من ٧,٦ مليون الى ١٢،٧ مليون نسمة، علما ان المهاجرين شكلوا نسبة ٦٠٪ من هذه الزيادة.

لكن، هذا التغيير في التركيبة الاثنية للمهاجرين لم يواكبه تغيير في فلسفة "استراليا البيضاء"، حيث برزت آنذاك، وفي مواجهة هذه المتغيرات السكانية، ما يسمى بسياسة "الاندماج – Assimilation" التي انطلقت من النهج العنصري السائد. وفرضت هذه السياسة على القادمين الجدد التخلي عن لغاتهم وثقافاتهم وعاداتهم وتبني لغة وثقافة وعادات وقيم المجتمع الجديد... الاسترالي... اي البريطاني المصغّر.

بالطبع، لم يكن مقدرا لهذه السياسة غير العقلانية الاستمرار، فالمعطيات التي فرضت اساسا التغيير في التركيبة الاثنية للمهاجرين فرضت نفسها ايضا، ولو بشكل متدرج، وغير مباشر أحيانا، على اسس وروحية "سياسة استراليا البيضاء".

ففي الظروف العالمية الجديدة، وبالاخص التحولات الجذرية في مواقف المجتمع الدولي ضد التمييز العنصري، وتزايد الحملات المعادية لحرب فيتنام، والتي شاركت فيها استراليا الولايات المتحدة بالاعتداء على الشعب الفيتنامي وحقه في تقرير مصيره.. وتصاعد حركة الحريات المدنية والحركات الطلابية اليسارية في الغرب... كل هذه العوامل بتداخلها شكّلت ضغطا هائلا على استراليا، التي اصبحت الى جانب روديسيا وجنوب افريقيا واسرائيل، الدول الوحيدة في العالم، آنذاك، القائمة على اساس سياسة رسمية عامة للتمييز العنصري.

من هنا، بدأت النخب الاسترالية تعي بان سياسة "استراليا البيضاء"، الرسمية والمعلنة، اخذت تفقد فلسفة وجودها، اي تأمين إعادة إنتاج هيمنة "الابيض"، البريطاني اساسا، بل، وعلى الضد من ذلك، اخذت موضوعيا تطرح تداعيات معاكسة تهدد هذه الهيمنة. فهذه السياسة اخذت تثير الانتباه المتزايد للرأي العام العالمي، وكذلك الرأي العام الاقليمي الآسيوي، حول مدى مشروعية هذا "الابيض"، ذو الملايين المحدودة، في إمتلاك قارة بكاملها، في وقت تفيض فيه البلدان المجاورة بمئات ملايين سكانها.

هكذا، نضجت العوامل الموضوعية والذاتية لتحقيق نقلة، تاريخية نوعية، في تطور الكيان الاسترالي.. فبدأ الكلام في اوساط النخبة، ومن خلفيات متباينة، بل ومتناقضة كما سنبين لاحقا، حول ضرورة تجاوز "سياسة استراليا البيضاء".

في هذه الاجواء تم في العام ١٩٦٢ منح الابروجينيين حق التصويت للمرة الاولى، وفي حزيران من العام ١٩٦٥ تخلى حزب العمال، ولو شكليا في المرحلة الاولى، عن "سياسة استراليا البيضاء"... لاحقا وفي العام ١٩٦٦، بادرت جنوب استراليا (اول ولاية) الى حظر التمييز العنصري على اساس اللون في قطاع الخدمات.

واخيراً، تم تتويج هذه الخطوات التمهيدية وغيرها في إقدام الحكومة الاسترالية

رسميا، في العام ١٩٧٣، تحت قيادة رئيس الوزراء العمالي، الزعيم التقدمي الاصلاحي غوف ويتلم، على تبني سياسة هجرة غير قائمة على اساس التمييز العنصري، متجاوزاً عملياً بذلك "سياسة استراليا البيضاء".

في هذا السياق، وتعبيراً عن هذه المتغيرات النوعية في السياسة الرسمية العامة للدولة، نشأ مفهوم "التعددية الثقافية"، المتناقض على طول الخط، ولو نظرياً، مع فلسفة وروحية "سياسة استراليا البيضاء". فعلى خلاف المفهوم الاخير الذي يربط الهوية الاسترالية بالعنصر "الابيض" والثقافة الانغلوساكسونية فقط، تؤكد "التعددية الثقافية"، بتعريفها الرسمي الوارد في "الاجندة الوطنية لاستراليا المتعددة الثقافات"، على التنوع الثقافي والاثني والديني لاستراليا المعاصرة*.

بالطبع، فان هذا التعريف العام للتعددية الثقافية يخضع في تطبيقاته الملموسة لتباينات، بل وتناقضات عديدة وذلك ارتباطاً بطبيعة الجهة التي تعود اليها ترجمة المفهوم في الممارسة العملية وفي رسم السياسات المختلفة.

وتبين التجربة الحاصلة على مدى ثلاثة عقود من تاريخ هذه السياسة العامة الجديدة وجود ثلاثة تيارات رئيسية في كيفية فهمها والتعاطي معها وترجمتها في الحياة الفعلية...

تيار عقلاني، تقدمي، منفتح ومقتنع، نظرياً وعملياً، بهذه السياسة العامة... وهو بهذا المعنى يشكل القوة الدافعة الرئيسية للتعددية الثقافية. ويرى هذا التيار بان السياسة الجديدة هي الطريق الصحيح للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والخارجية وتمثل الاتجاه المطلوب لبناء استراليا حديثة، غير عنصرية، منسجمة مع نفسها ومحيطها الاقليمي والمجتمع الدولي.

باقراره الصادق للتنوع الاثني والثقافي يقطع هذا التيار عملياً مع التاريخ العنصري السابق لـ "استراليا البيضاء".. مع ما يعنيه هذا الامر من ضرورة موضوعية ملحة لفك الارتباط النهائي مع الملكية البريطانية والالتفات لبناء وطن جديد، مستقل وله هويته الخاصة التي تعكس تركيبته التعددية وظروفه التاريخية الملموسة.

في المقابل، يبرز تيار ثان محافظ، رجعي ومناقض على طول الخط للتيار الاول.. فهو يتعاطى مع "التعددية الثقافية" كواجهة تجميلية لقناعات عنصرية راسخة لديه في الطابع "الابيض" لاستراليا وثقافتها الانغلوساكسونية الوحيدة الجانب.. مع الإشارة الى وجود

---

* للمزيد من التفاصيل حول موقف الحكومة الرسمي من التعددية الثقافية انظر الى المعلومات الواردة في نهاية هذا الفصل (ص٢٥ ـ ٢٧) تحت عنوان: "التعددية الثقافية" من خلال الوثائق الرسمية للحكومة الاسترالية الفدرالية.

اتجاهات داخل هذا التيار – من نمط "الهانسونية" (٥) – ترفض حتى شكلياً مفهوم التعددية الثقافية وتنادي بالعودة رسمياً الى خطاب "استراليا البيضاء". وبالتالي فان التيار المحافظ يتماهى موضوعياً مع استمرار التبعية الاسترالية للملكية البريطانية، وتداعيات ذلك في تقديم هوية إشكالية، وإستقلالية ناقصة، وسياسات خارجية عدوانية تابعة.. بالامس للام "البيضاء" البريطانية، واليوم للأم "البيضاء" الاميركية...

وعلى هامش هذين التيارين يبرز تيار ثالث واسع نسبياً، وسطي بطبيعته، تتمايل اتجاهاته المختلفة، يساراً ويميناً، حسب الظروف والاجواء السائدة داخلياً وخارجياً... وهو بهذا المعنى يرجح كفة هذا او ذاك من التيارين السابقين.

لذا، فالصراع بين التيارين الرئيسيين، الاول والثاني، يتمركز بشكل كبير في العمل على كسب هذا الجسم الوسطي العريض الى قناعاته ومواقفه وبالتالي حسم توجه السياسة العامة الفعلية على الارض.

بالطبع، فان هذا التقسيم للتيارات، باتجاهاتها العديدة، هو عملية تجريدية وتعميمية بهدف تسهيل دراسة كيفيات التعاطي مع "التعددية الثقافية" كسياسة عامة في استراليا. وتبين التجليات الملموسة ان هذه التيارات تخترق الطيف السياسي والثقافي والاجتماعي الاسترالي بشكل عامودي... بمعنى انه يمكن ملاحظة التيارات الثلاثة في كافة التشكيلات السياسية والاجتماعية الرئيسية.

لكن، هذا الواقع لا يمنع من رؤية المحصلة العامة لموقف هذا الطرف او ذاك من "التعددية الثقافية"، بالاخص في المجال السياسي. فحكومة الإئتلاف الحالية هي اقرب بمفاهيمها وسياساتها الداخلية والخارجية الى التيار الثاني المحافظ.

وكما هو معروف، فان رئيس الوزراء الحالي جون هاورد ظل لعدة اشهر بعد تسلمه السلطة في العام ١٩٩٦ يتحفظ على استخدام مفهوم "التعددية الثقافية" بحد ذاته. وفي هذا الاطار تشير فدرالية مجالس الجاليات الاثنية في استراليا – FECCA – الى ان التعددية الثقافية في حالة تراجع ايام هاورد... ومن مؤشرات هذا الموضوع إلغاء "مكتب شؤون التعددية الثقافية" و "مكتب ابحاث الهجرة" وتهميش دور الجاليات الاثنية في تقديم الخدمات الاجتماعية وذلك في مقابل تعزيز دور مؤسسات "التيار السائد" (بمعنى الانغلوساكسوني)

---

(٥) "الهانسونية" هي ظاهرة عنصرية حالية في المجتمع الاسترالي، تدعو بجوهرها للعودة الى "سياسة استراليا البيضاء".. وقد ارتبطت هذه الظاهرة باسم زعيمتها الابرز بولين هانسون، وهي عضو سابق في البرلمان الفدرالي تدرجت بانتمائها السياسي من حزب جون هاورد الاحراري وصولا الى تأسيس إطار تنظيمي مستقل يتبنى بالكامل اطروحاتها المثيرة للجدل اطلقت عليه اسم معبّر جداً وهو: "حزب أمة واحدة – One Nation Party".

الكنائسية في تقديم هذه الخدمات (٦).

وفي السياق المحافظ نفسه لعب هاورد دوراً رئيسياً عام ١٩٩٩في إفشال عملية الاستفتاء الشعبي لتحول استراليا من التبعية للملكية البريطانية الى نظام جمهوري مستقل يؤسس موضوعياً لبناء هوية وطنية متميزة بالتعددية الثقافية.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تماهت السياسة الاسترالية بشكل كامل مع السياسة الامبريالية العدوانية الهجومية السافرة لإدارة بوش،.. حيث تجاوزت الامم المتحدة ومجلس الامن وشاركت بشن الحرب على العراق واحتلاله، ودعمت وتدعم بقوة سياسة الاحتلال العدوانية الدموية الاسرائيلية ضد ابناء الشعب الفلسطيني.

في المقابل، تقف المعارضة العمالية، وبالرغم من وجود تباينات في صفوفها، والانتهازية السياسية لدى بعض رموزها، بالمحصلة العامة الى جانب التعددية الثقافية وبناء استراليا جمهورية مستقلة قائمة على اساس العدل والمساواة وعدم التمييز العنصري.

من جهتها، فان الجاليات الاثنية، بمعنى الاستراليين المتحدرين من خلفيات غير ناطقة باللغة الانكليزية، تقف موضوعياً وذاتياً الى جانب التعددية الثقافية... فهذه السياسة العامة هي التي تحفظ لهذه الفئة من الاستراليين حقوقهم، كمواطنين، في التميّز الاثني واللغوي والثقافي والديني وغيره، وتحول، ولو نظرياً، دون التمييز، وبالاخص الرسمي، ضدهم انطلاقاً من اي عامل او اعتبار.

كما وتفتح التعددية الثقافية المجال لاعادة انتاج الهوية الوطنية الاسترالية على اسس نوعية جديدة، انطلاقاً من الايجابيات الكبيرة المتحققة والحراك الاجتماعي الحاصل والتنوع الاثني والثقافي للمجتمع الاسترالي الراهن وآفاق تطوره في هذا المجال.

فالتعددية الثقافية، بجوهرها، هي اعتراف بالاسترالي "الآخـر"، غير البريطاني "الابيض"، في كونه هو ايضا مواطنا يتمتع بكامل حقوق وواجبات المواطنية ويساهم من موقعه في بناء هذا الوطن "الجديد".

و "الجديد" هنا، بالمعنى التاريخي، ينطبق على جميع الاستراليين غير الابروجينيين، بما في ذلك المتحدرين من خلفية بريطانية... فكلنا مهاجرون مع فارق في التوقيت والخلفية، لذا، فلا فضل لمهاجر على آخر إلا بما يقدمه في سبيل بناء هذا الوطن وإعلاء شأنه في كافة المجالات.

من هنا، على الاستراليين المتحدرين من خلفية غير ناطقة باللغة الانكليزية التخلص من "عقدة النقص"، إن وجدت، مقارنة بالاسترالي المتحدر من اصول انغلوساكسونية.

---

(٦) انظر مشاريع السياسات لـ فدرالية مجالس الجاليات الاثنية في استراليا FECCA – وثيقة: العنصرية، المصالحة والتعددية الثقافية.

فاستراليا متعددة الثقافات ليست هبة من أحد، وانما هي حاجة موضوعية استرالية لبناء هذا الوطن على اسس عقلانية، انسانية وحديثة، تنسجم مع روح العصر - بالرغم من الانتكاسة "البوشية" المؤقتة تاريخياً - وتضفي الشرعية الاخلاقية والديموغرافية على حيازة هذه القارة العظيمة.

في هذا الاطار تبرز ضرورة إعترافنا المطلق، النظري والعملي، بحقوق سكان البلاد الاصليين، وبالضرر الكبير الذي اصابهم جراء الاستعمار الاستيطاني الإحلالي "الابيض" لموطنهم التاريخي في هذه القارة، وتدمير مجتمعهم الطبيعي، وبالتالي العمل قدر الامكان من موقعنا للمساعدة في تعويضهم معنوياً ومادياً عن مأساتهم المريعة.

ويطرح هذا الموضوع على الجاليات الاثنية، بما في ذلك جاليتنا العربية، ان يلعبوا دوراً ريادياً فاعلاً في تحقيق المصالحة الوطنية مع الابروجينيين، مع ما يتطلبه هذا الامر من ادراج هذه المهمة الاستراتيجية الدائمة في خطط وبرامج عمل المؤسسات الرئيسية المتخصصة بالشأن العام.

إن لهذا الموقف من الابروجينيين بعدان رئيسيان، يتقاطعان اساساً مع مصالحنا الجذرية كاستراليين متحدرين من خلفيات غير ناطقة باللغة الانكليزية، وهما:

- أولاً: بعد انساني مجرد، يقوم على الاعتراف الفعلي بـ "الآخـر"، والاستجابة لإستحقاقات هذا الموضوع وبالتالي احقاق العدل والمساواة والتعويض تجاه المتضررين وذلك كنهج يفترض ان يعمم في التعاطي مع الجميع.

- ثانياً: بعد تاريخي واقعي يقوم على التأكيد بأن الابروجينيين هم اصحاب الارض الاصليون وبالتالي كل ما عداهم من سكان القارة هم مهاجرون مستوطنون بغض النظر عن خلفيتهم الاثنية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية... أو عن كيفية وصولهم، هم أو آبائهم أو أجدادهم الى هذه القارة.

"التعددية الثقافية" من خلال الوثائق الرسمية الرئيسية للحكومة الاسترالية الفدرالية

لقد تدرج الموقف الرسمي للحكومة الاسترالية الفدرالية من "التعددية الثقافية" في ثلاث وثائق رئيسية*، وهي:

١ـ "الاجندة الوطنية لاستراليا المتعددة الثقافات"

"National Agenda for a Multicultural Australia"

.. وهي تتمثل بتقرير قدمته الحكومة العمالية في العام ١٩٨٩ بقيادة بوب هوك الى البرلمان الفدرالي ونال دعم الحزبين الرئيسيين.

٢ ـ "الاجندة الجديدة لاستراليا المتعددة الثقافات"

"A New Agenda for a Multicultural Australia"

.. وهي وثيقة اقرتها الحكومة الفدرالية في العام ١٩٩٩ وقامت فيها بتعديل بعض الافكار والسياسات الواردة في الوثيقة الاولى.

٣ ـ " استراليا المتعددة الثقافات: الوحدة في التنوع... تطوير أجندة ١٩٩٩ الجديدة لاستراليا المتعددة الثقافات: الإتجاهات الاستراتيجية لاعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦".

"Multicultural Australia: United in Diversity.. Updating the 1999 New Agenda for Multicultural Australia: Strategic directions for 2003 - 2006.

.. وهي الوثيقة التي اقرتها حكومة هاورد في العام ٢٠٠٣ وتتضمن المزيد من التعديلات على الوثيقة السابقة.

لذا، وبغية التعرّف على احدث المواقف الرسمية للحكومة الاسترالية الفدرالية من "التعددية الثقافية" سنعرض هنا الجزء الاهم من الوثيقة الاحدث ويتناول السياسة المحددة على هذا الصعيد.

* * * * * * * * *

التعددية الثقافية الاسترالية ـ السياسة

تلتزم الحكومة بتوفير الفرصة لكافة الاستراليين في ان يكونوا مشاركين متساوين في المجتمع، واحرار في عيش حياتهم وفي الحفاظ على عاداتهم الثقافية. ويتم صيانة هذه المساواة الاجتماعية في التشريعات القانونية على الصعيد الفدرالي وفي الولايات والمناطق

---

* باعتقادنا ان هذه الوثائق الثلاث تعبّر عن ثلاث مراحل رئيسية متوازية في التعاطي الحكومي الرسمي مع "التعددية الثقافية" كسياسة عامة للدولة الاسترالية. بالطبع، فالوقوف امام هذه المراحل المختلفة وتبيان مضمونها وابعادها وتداعياتها وتجسيداتها العملية يتطلب دراسة مستقلة ومستفيضة.

الاخرى.

تعترف التعددية الثقافية الاسترالية، وتقبل، وتحترم وتحتفل بالتنوع الثقافي. وهي ـ اي التعددية الثقافية ـ تتضمن تراث السكان الاصليين، والاستيطان الاوروبي المبكر، والعادات الاسترالية المتنامية وتلك العادات الخاصة بالتشكيلة المتنوعة للمهاجرين الذين قدموا الى هذا البلد.

وتعتمد حرية الاستراليين في التعبير عن قيمهم الثقافية والمشاركة فيها على التزامهم بواجبات المواطنية. ويتوقع من كل الاستراليين ان يقدموا ولاءهم الاول الى استراليا وشعبها، وان يحترموا كذلك البنى والمبادئ الاساسية لمجتمعنا الديمقراطي التي تتجسد بالدستور، والديمقراطية البرلمانية، وحرية التعبير، وحرية المعتقد الديني، واللغة الانكليزية بوصفها اللغة الوطنية، وحكم القانون، والقبول بالآخر والمساواة.

وتعكس هذه الواجبات القيم الموحدة للمواطنية الاسترالية. وتتضمن هذه المواطنية مسؤوليات وإمتيازات متبادلة تتيح للافراد المشاركة الكاملة في المجتمع الاسترالي... وبهذا المعنى فهي، اي المواطنية، تعتبر عامل توحيد قوي لمجتمعنا، ان التزامنا القيم الاسترالية بالمساواة والديمقراطية والحرية، والدفاع عنها، يوحّدنا في ظل تنوع جذورنا، ويعزز من قدراتنا على المشاركة الكاملة في كل مناحي الحياة الاجتماعية الاسترالية.

باختصار، فان هدف الحكومة هو البناء على نجاحنا كمجتمع منفتح ومتنوع ثقافياً، وموحّد من خلال المستقبل المشترك، والالتزام بامتنا ومؤسساتها وقيمها الديمقراطية وحكم القانون. وتنعكس هذه الرؤية في اربعة مبادئ لسياسة التعددية الثقافية، وهي:

مسؤوليات الجميع ـ واجب المواطنية يفرض على كل الاستراليين دعم هذه البنى والمبادئ التي تؤمن حريتنا ومساواتنا، وتضمن ازدهار التنوع في مجتمعنا.

احترام كل شخص ـ يحق لكل الاستراليين، في ظل حكم القانون، ان يمارسوا حقهم في التعبير عن ثقافتهم ومعتقداتهم الخاصة، وذلك في اطار متبادل لاحترام حق الآخرين في فعل الشيئ نفسه.

العدالة لكل شخص ـ المساواة في المعاملة والفرص هي حق لكل الاستراليين. وتتيح المساواة الاجتماعية لنا المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاسترالية وذلك بعيداً عن كل اشكال التمييز.. العنصري او الثقافي او الديني او اللغوي او الجنس او مكان الولادة او غيرها.

إمتيازات للجميع ـ الجميع يستفيد من التنوع المنتج بما يحققه من عائدات ثقافية واجتماعية واقتصادية ناجمة عن التنوع في التركيبة السكانية. ان التنوع يعمل لمصلحة كل الاستراليين.

وتقدم سياسة التعددية الثقافية هذه إطارا للاستفادة القصوى، اجتماعياً وثقافياً

واقتصادياً، من ما يقدمه التنوع الثقافي لكل الاستراليين. ومع أهمية هذا الموضوع، فان لهذه السياسة ايضاً دوراً اكبر ويتمثل بإشاعة العلاقات المجتمعية الجيدة وبخلق التناغم الاجتماعي في صفوفنا.

الفصل الثاني

في الهوية المركبة..
الاسترالية العربية

انطلاقاً من معطيات الفصل الاول يمكن القول بان التطور الاجتماعي العام في القارة الاسترالية افرز ثلاثة اشكال تاريخية للهوية الوطنية..

١ ـ الهوية الطبيعية لسكان البلاد الاصليين... هذه الهوية التي امتدت لآلاف السنين وعبّرت عن نمط حياة الابروجينيين وشكل انتظامهم الاجتماعي وعاداتهم وتقاليدهم.

٢ ـ هوية "استراليا البيضاء" العنصرية، اي الهوية الانغلوساكسونية، المرتبطة عضوياً بالتاج البريطاني وتداعياته المختلفة، وبالاخص على الصعيد الثقافي.

٣ ـ الهوية الاسترالية المتعددة الثقافات... وهي بجوهرها هوية وطنية متميزة، تطمح موضوعياً، وبعيداً عن الانتهازية السياسية، الى تمثل المتغيرات النوعية الهائلة في بنية الكيان الاسترالي الجديد والمجتمع الدولي، وذلك من خلال إعادة انتاج هوية تعبّر عن تداخل جدلي لثلاثة مكونات ثقافية رئيسية خاصة بـ:

ـ سكان البلاد الاصليين.

ـ المجتمع "الابيض" (الانغلوساكسوني تحديداً).

ـ الجماعات الاثنية المختلفة.

وبهذه التكوينة الانسانية المتعددة الثقافات يؤسس عملياً لمشروعية تاريخية صلبة في تملك هذه القارة العظيمة.

وفي مسار هذه العملية التاريخية الطويلة تشكل التركيبة السكانية عاملاً اساسياً في تحديد الوجهة الصحيحة نحو بناء مجتمع تعددي. وفي هذا السياق تبين الاحصائيات الرسمية ان تعداد سكان استراليا قفز من ٧٠٣٩٥٠٠ نسمة عام ١٩٤٠ الى ١٤٦٩٥٤٠٠ نسمة في العام ١٩٨٠، الى ١٩١٥٧٠٠٠ نسمة في العام ٢٠٠٠ (انظر الجدول الاول ص٤٥)... علماً ان نسبة الهجرة في معدل زيادة عدد السكان هي حوالي النصف كما يبين الجدول الثاني (ص٤٧)... وهذه النسبة يمكن ان تكون أكبر في حال اضفنا هنا الزيادة الطبيعية في اوساط المهاجرين انفسهم.

لكن، وبالرغم من الزيادة الحاصلة في التعداد السكاني (يبلغ عدد سكان استراليا اليوم

- ٢٠٠٤ - حوالى ٢١ مليون نسمة) فان القارة الاسترالية التي تبلغ مساحتها ٧٦٩٢٠٣٠ كلم٢ لا زالت فارغة نسبياً مقارنة بكافة المناطق الاخرى في العالم.

واذا اجرينا مقارنة بين التوزع السكاني (الجدول الاول) ومساحة الولايات (الجدول الثالث) لتبين لنا ان هناك مناطق شاسعة خالية تقريباً من السكان. فولاية غرب استراليا، على سبيل المثال، التي تبلغ مساحتها ٢٥٢٩٨٨٠ كلم٢، لم يتجاوز عدد سكانها في العام ٢٠٠٠ - ١٨٨٣٩٠٠ نسمة... علماً ان مدينة بيرث، عاصمة الولاية، والتي تبلغ مساحتها ٥٣٨٦ كلم٢ فقط، تستحوذ على حوالى ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من هذه الكتلة السكانية، بينما يتوزع العدد الباقي - حوالى نصف مليون - على المساحة الخيالية للولاية.

هذه الحقائق المادية تفرض اهمية استثنائية لمحورية المسألة السكانية في تطور الدولة الاسترالية، وتؤكد على مركزية الهجرة والمهاجرين في تشكيل الهوية وبناء الامة.

في هذا السياق تكشف خارطة التركيبة السكانية، في احدث إحصائية لعام ٢٠٠١، جوانب واضحة الدلالة. فقد تبين ان هناك ٥٤٥٢٧٨٣ استرالي فقط من مواليد ابوين استراليين (من اصل "ابيض" - اي باستثناء سكان البلاد الاصليين) وذلك من اصل ١٨٧٦٩٢٤٩ شخص استجابوا للاحصاء في مجال مكان ولادة الابوين (انظر الجدول الرابع: ص٥١_٥٥)... بمعنى ان هناك فقط ٢٩,١٪ من سكان استراليا يتحدرون من ابوين استراليين، ويعرّفون عن انفسهم وعن اهلهم كأستراليين... اي من اصول استرالية.

وللعلم، فالاحصائية نفسها تبين ان هناك ٣٧٧٣٣١٧ شخص، هم واهلهم (اي الاب والام) من مواليد استراليا، ويعرفون عن اصولهم كمواطنين انكليز وليس استراليين (انظر الجدول الرابع ص٥١_٥٥). (وينطبق الموضوع نفسه مع ٢٤٢١٤٤ شخص متحدرين من اصل اسكوتلندي).

بالتالي فان النسبة الكبرى من السكان - ٧٠,٩٪ - وبغض النظر عن الخلفية الاثنية، ومكان الولادة، هم إما من سكان البلاد الاصليين او مهاجرين جدد او يتحدرون من ابوين (او واحد منهما) غير استراليين... أو ببساطة، كما هو حاصل مع الانكليز، لا يعتبرون اصولهم استرالية بالرغم من كونهم، هم واهلهم، من مواليد استراليا... اي انه من اصل كل ١٠ استراليين هناك ٧ منهم لا يتحدرون من اصول استرالية (باستثناء سكان البلاد الاصليين).

ماذا تعني هذه الحقائق السكانية (الوطنية) على صعيد المكونات الاساسية للدولة الاسترالية!؟... بوضوح كلي، هذه المعطيات الاحصائية تعني أننا امام شعب وهوية وأمة في طور التشكيل بالمعنى التاريخي... اي اننا، نحن الاستراليين جميعاً - أي حملة الجنسية الاسترالية - بكل خلفياتنا القومية والاثنية والدينية والثقافية، نشارك موضوعياً في عملية

تاريخية، مديدة نسبياً، وتستمر لاجيال، عنوانها الابرز: بناء الامة الاسترالية.

هذا في الاطار النظري، الموضوعي والمجرد، بينما في الواقع العملي يلاحظ الخطاب الرسمي في هذا المجال ثلاث مجموعات رئيسية (تتضمن مجموعات فرعية داخلها) وهي:

١ ـ الاستراليون المتحدرون من بلدان ناطقة باللغة الانكليزية (بريطانيا، ايرلندا، نيوزيلندا، كندا، جنوب افريقيا والولايات المتحدة الاميركية).

٢ـ سكان البلاد الاصليون.

٣ ـ الاستراليون المتحدرون من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية... اي المتحدرون من جميع انحاء الكرة الارضية، ما عدا المجموعتين: الاولى اساساً، والثانية استطراداً... أو ما يحلو للخطاب الرسمي في تسميتهم بـ "الجاليات الاثنية".

كما نلاحظ، فان المقياس المعتمد في هذا التقسيم هو اللغة.. او بكلام آخر الثقافة.. أو بتعبير أعم الحضارة. فاللغة ليست اداة تقنية للتخاطب فقط، وانما هي، وبالاساس، الوعاء الحضاري للامم، تحمل العادات والتقاليد والمعارف وانماط الحياة والتجارب التاريخية المعاشة.

من هنا، نحن عملياً، في الخطاب الرسمي، امام مجموعتين رئيسيتين: مجموعة اولى تنتمي الى اللغة الانكليزية... اي الحضارة الانغلوساكسونية، ومجموعة ثانية تضم كل الآخرين... المجموعة الاولى هي التي لعبت دوراً رئيسياً في تأسيس الدولة الاسترالية الحديثة، واعطتها نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي العام... ومجموعة أخرى بدأ حضورها على الساحة في فترة لاحقة، وازداد عددها وبالتالي ازدادت مشاركتها في التطور الاجتماعي العام بعد الحرب العالمية الثانية وصولا الى ايامنا الراهنة.

وتبين عملية حسابية بسيطة، استناداً الى إحصاء ٢٠٠١ (انظر الجدول الرابع ص٥١ـ٥٥) ان الاستراليين المتحدرين من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية يقدرون بـ ٥٦٦٧٦٦٧ نسمة من اصل ١٨٧٦٩٢٤٩ نسمة استجابوا للسؤال حول مكان ولادة الابوين، اي ما يعادل نسبة ٣٠,٢٪ من عدد السكان [٧].

هذا على الصعيد الوطني الاسترالي العام، بينما في حال انتقلنا الى اهم مدينتين في استراليا، واللتين تشكلان محور الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية العامة، وهما سيدني وملبورن، فالامور تبدو مختلفة الى حد كبير. فإحصاء ٢٠٠١ يبين

(٧) اعتمدت العملية الحسابية كل الارقام الواردة في الجدول الرابع باستثناء تعداد الاميركيين، حيث لم تشير الاحصائية هنا الى كيفية توزيعهم على الدول الاميركية المختلفة، فاجتهدنا باعتماد نصف العدد الاجمالي المذكور للبلدان الناطقة باللغة الانكليزية – الولايات المتحدة الاميركية وكندا، والنصف الآخر لباقي البلدان غير الناطقة باللغة الانكليزية.

ان الاستراليين المتحدرين من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية في منطقة سيدني يقدرون بحوالي ١٦٧٥٦٦٥ نسمة وذلك من اصل ٣٩٤٨٠١٥ نسمة استجابوا للاحصاء في مجال مكان ولادة الابوين، اي ما يعادل نسبة ٤٢,٤٪ من سكان المدينة وضواحيها [٨].

وللصدفة، فان هذه النسبة تتكرر ايضاً في مدينة ملبورن حيث يبين الاحصاء نفسه ان الاستراليين المتحدرين من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية يقدرون بحوالى ١٤٢٨٨٤٨ نسمة وذلك من اصل ٣٣٣٨٧٠٨ نسمة استجابوا للإحصاء في مجال مكان ولادة الابوين، اي ما يعادل نسبة ٤٢,٧٩٪ من سكان المدينة [٩].

من هنا، فالكلام عن الجاليات الاثنية، او بشكل ادق الاستراليين المتحدرين من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية، هو ليس كلام عن مجرد اقليات متناثرة محدودة العدد والتأثير... وانما الكلام يجري عن نسبة كبيرة من السكان، تتحدر من خلفيات ذات حضارات عريقة من الصينيين مروراً بالايطاليين واليونانيين والالمان وصولاً الى العرب.

نعم، لقد لعب الاستراليون من اصل انغلوساكسوني دوراً كبيراً في تأسيس استراليا الحديثة... لكن، الحياة ديناميكية، ومتغيرة، ومعطيات اليوم تختلف نوعياً عن معطيات الامس، ولمصلحة استراليا وشعبها ومستقبلها يجب تمثل الحقائق الجديدة والتعاطي معها بعيداً عن التزمت وضيق الافق العنصري... مع التأكيد على ضرورة البناء انطلاقاً وتطويرا لما هو قائم، وبالمناسبة فهو كبير ومهم.

في هذا السياق، وعلى اساس ان ٧٠,٩٪ من التعداد الاجمالي للسكان يتحدرون من اصول غير استرالية (انطلاقا من اصل الاب او الام او كليهما معاً).. ومن منطلق ان الهوية لا تتشكل في جيل او جيلين، وانما هي عملية تاريخية طويلة نسبياً، فان الواقع، وبعيداً عن الشعارات والخطابات والامنيات الرسمية يطرح عملياً هوية مركبة للغالبية الساحقة من سكان القارة الاسترالية.

ومع التطور الهائل في ثورة الاتصالات والمواصلات والعولمة يتعمق الطابع المركب للهوية ويأخذ ابعاداً نوعية جديدة... فمن السهل جداً حالياً لاي مواطن استرالي ان يتواصل يومياً، وبأقل التكاليف المادية والزمنية، مع مكونات خلفيته الاثنية.. حضارة وثقافة ولغة وجغرافيا.. وسياسة كذلك.

على هذا الاساس، فالسمة الغالبة في السياق الاسترالي لتشكل الهوية الوطنية هو البعد

---

(٨) انظر وثيقة سيدني (SD ١٠٥) مكتب الاحصاء الاسترالي. وهنا اعتمدت العملية الحسابية الاشارة نفسها الواردة في الهامش رقم (٧).

(٩) انظر وثيقة ملبورن (SD ٢٠٥) – مكتب الاحصاء الاسترالي. وهنا اعتمدت العملية الحسابية الإشارة نفسها الواردة في الهامش رقم (٧).

المركب.. بمعنى انت استرالي من خلفية معينة.. بريطانية، صينية، إيطالية، يونانية، عربية أو غيرها.

لذا، فالخلفية الاثنية في تعريف الهوية للمواطن الاسترالي ليست هي الاستثناء، وانما هي الاساس، وتشمل الغالبية الساحقة للاستراليين، وبالتالي، على الجميع، وبالاخص من تتملكهم "عقدة النقص"، التعاطي بأريحية مع هذه الاشكالية والانفتاح العقلاني والايجابي على تحديات الواقع ومتطلبات المستقبل... فنحن لسنا غرباء او ضيوفاً او مواطنين من الدرجة الثانية، بل نحن مواطنون كاملو المواطنية في الحقوق والواجبات، ولو كان يحلو للبعض الادعاء خلاف ذلك.

والبعد الاثني، اي غير الانغلوساكسوني، في الهوية المركبة هنا، لا يتجلى فقط، كما يصوّر البعض، في تنويع المطبخ الاسترالي والفولكلور الوطني – على اهمية ذلك ـ .. الموضوع أعمق وأشمل واكثر جوهرية من ذلك بكثير، فالاستراليون المتحدرون من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية يشكلون حوالى نصف المجتمع في المدينتين الاساسيتين لاستراليا، سيدني وملبورن، ويشكلون نسبة ٣٠٪ من تعداد السكان على الصعيد الوطني العام... وهم قوة اقتصادية وثقافية وسياسية اساسية في المجتمع.. يعملون في القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية والتكنولوجية والتعليمية والحكومية، ويستهلكون ويشترون عقارات ويحركون القطاع المالي والبنكي وغيرها من المفاصل الرئيسية للحياة الاجتماعية.

بالطبع، ان الكلام عن الهوية المركبة لا يعني تزاوج ميكانيكي كمي بسيط لبعدين نقيين، استرالي من جهة، واثني من جهة اخرى، في هوية الشخص المعني. العلاقة هنا جدلية.. اي متحركة، متغيرة ومتداخلة في اطار اعادة الانتاج الدائمة لهذه الهوية الفردية من جهة، والهوية الوطنية العامة للمجتمع الاسترالي من جهة اخرى، وذلك انطلاقا من الظروف التاريخية المحددة.

من الطبيعي ان تختلف ماهية هذه العلاقة في المراحل الزمنية المختلفة لحياة المهاجر، وبالاخص لابنائه واحفاده... فمع مرور الوقت يفرض منطق الحياة نفسه، تدريجياً، بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. وحتى الثقافية على المهاجر، فتتعمق، وتتزايد، وتقوى تدريجياً الروابط مع المجتمع الجديد.. وتخف في المقابل الكثير من الجوانب التي ترتبط بالحياة في الوطن الام.

لكن، وهذا جانب في منتهى الاهمية، فان المهاجر، كفرد (وجماعات اثنية) يشارك (وتشارك) موضوعياً خلال عملية إنتاج الهوية المركبة الفردية (والجماعية) في إعادة إنتاج الهوية الوطنية الاسترالية نفسها، وذلك من موقعه (وموقعهم) كعنصر جديد يحمل سمات خاصة في إطار هذه الهوية الوطنية.

أي ان العملية الجدلية في اعادة انتاج هوية المهاجر، وابنائه واحفاده، هي مكون

رئيسي من المكونات العامة للعملية الجدلية الاكبر في إعادة انتاج الهوية الوطنية الاسترالية والشعب الاسترالي والامة الاسترالية.

في الجانب الآخر، ومع مرور الزمن، وبالاخص مع جيل الابناء، واكثر مع الاحفاد، نلاحظ ان الروابط مع الوطن الام في الهوية المركبة تأخذ اكثر فاكثر طابعاً ثقافياً يتجلى بأشكال وخصوصيات مختلفة حسب الظروف الملموسة لكل فئة محددة. وهنا يجب الاشارة الى انه من الصعوبة بمكان، في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات، الكلام عن إضمحلال هذا الجانب في هوية الاجيال الجديدة... بل، وعلى العكس من ذلك، فاننا نلحظ، وهنا في استراليا، عملية اعادة انتاج لهذه الابعاد الثقافية المرتبطة بالهوية الام، وبشكل واع وهادف، لدى العديد من احفاد المهاجرين الاوائل الذين اندمجوا تاريخياً، وبالكامل، في إطار الثقافة الانغلوساكسونية السائدة آنذاك.

على هذا الاساس، وانطلاقاً من التجربة المعاشة في استراليا، وفي ظل التنوع القطري والديني والطائفي والمناطقي للاستراليين المتحدرين من البلدان العربية، نعتقد بان الخلفية العربية، وفي اساسها الثقافة بوعائها اللغوي الحامل لحضارتنا وعاداتنا وتقاليدنا وتاريخنا المشترك، هي السمة الاكثر جوهرية في هويتنا المرتبطة بأوطاننا الام. والثقافة العربية، بهذا المعنى، – مع تقدير واحترام كافة الأبعاد الاخرى في الهوية – هي عامل تجميع وتوحيد بالرغم من اية اختلافات دينية او ايديولوجية او سياسية.

من هذا المنطلق نرى بأن التعبير الادق والاشمل لهويتنا المركبة كاستراليين متحدرين من بلدان عربية هي الهوية "الاسترالية العربية"، وفي سياقها العام من الطبيعي ان تبرز العديد من التجليات للابعاد الاخرى في انتماءاتنا ... فالحياة اكثر غنى وتعقيداً من حصرها في بعد واحد بالرغم من جوهريته.

وتبين الارقام الواردة في الاحصاء السكاني الاخير عام ٢٠٠١ ان الاستراليين العرب يحتلون موقعاً ديموغرافياً مهماً في التركيبة الاثنية للمجتمع الاسترالي، وبالاخص في مدينتي سيدني وملبورن.

وتفيد الاحصائية ان عدد الاستراليين العرب على المستوى الوطني العام يبلغ ٢٤٨٤٢٠ نسمة (انظر الجدول الخامس – ص ٥٧) وذلك من اصل ١٨٧٦٩٢٤٩ نسمة شاركوا في الاحصاء، اي ما يعادل نسبة ١,٣٢٪ من التعداد العام للسكان. وهذه النسبة تقفز الى ٤,٨٣٪ من اجمالي تعداد الاستراليين المتحدرين من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية وعددهم ٥٦٦٧٦٦٧ شخص.

ويبين الجدول الخامس ان المتحدرين من اصول لبنانية يشكلون غالبية كبيرة، فعددهم يبلغ حسب الاحصاء ١٦٢٢٣٩ نسمة، اي ما يعادل نسبة ٦٥,٣٠٪ من التعداد الاجمالي للاستراليين العرب، ويليهم في الموقع الثاني، مع فارق كبير، المواطنون المتحدرون من مصر

ويبلغ عددهم ٢٧٠٠١ نسمة [١٠] اي ما يعادل نسبة ١٠,٨٦٪.

وتتوزع بعض البلدان العربية النسب الصغيرة المتبقية، وهي كالتالي:

- العراقيون[١١]: ١١١٩٠ نسمة - ٤,٥٠٪؛ السوريون: ١٠٢١٣ نسمة - ٤,١١٪؛ الفلسطينيون [١٢] ٧٠٠١ شخص - ٢,٨١٪.

ومع الاهمية النسبية لهذه الارقام على الصعيد الوطني الاسترالي، غير انها تكتسب بعداً نوعياً هاماً في حال انتقلنا الى تجلياتها الديموغرافية في مدينتي سيدني وملبورن، اللتان تشكلان عملياً عصب الحياة الاسترالية العامة.

في سيدني يبلغ تعداد الاستراليين العرب ١٥٩٢٦٨ نسمة [١٣] (اي ما يعادل ٦٤,١١٪ من التعداد العام للاستراليين العرب) وذلك من اصل ٣٩٤٨٠١٥ نسمة شاركوا في الاحصاء... اي انهم يشكلون نسبة ٤,٨٣٪ من التعداد العام لسكان المدينة وضواحيها. وتقفز هذه النسبة لتبلغ ٩,٥٠٪ من اجمالي تعداد سكان سيدني وضواحيها المتحدرين من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية، والذي يقدّر عددهم، كما اشرنا آنفاً، بـ ١٦٧٥٦٦٥ نسمة.

اما في ملبورن فيبلغ تعداد الاستراليين العرب ٥٥٨٣١ [١٤] نسمة (اي ما يعادل ٢٢,٤٧٪ من التعداد العام للاستراليين العرب) وذلك من اصل ٣٣٣٨٧٠٨ نسمة شاركوا في الاحصاء... اي انهم يشكلون نسبة ١,٦٧٪ من التعداد العام لسكان المدينة وضواحيها. وتقفز هذه النسبة لتبلغ ٣,٩٠٪ من اجمالي تعداد سكان ملبورن وضواحيها المتحدرين من بلدان غير ناطقة باللغة الانكليزية والذي يقدّر عددهم، كما اشرنا آنفاً، بـ ١٤٢٨٨٤٨ نسمة.

في هذا السياق ايضاً بينت الاحصائية تمركز استخدام اللغة العربية في مدينتي سيدني

---

(١٠) للعلم، هناك ٣٣٤٤ شخص تم تصنيفهم في الاحصاء في خانة مستقلة تحت عنوان "الاقباط" لم نحسبهم في جدولنا لاننا لم نستطع تحديد مضمون هذه الخانة ومدى تداخله مع عدد المصريين المشار اليه في الاحصائية.

(١١) لم يدخل في تعداد العراقيين هنا الاكراد والاشوريين والكلدان... لانهم مصنفون في الاحصاء بخانة خاصة مستقلة غير العراق.

(١٢) في اعتقادنا ان عدد الفلسطينيين اكبر من ذلك لان الاحصائية اعتمدت مكان ولادة الشخص المعني واهله لتحديد البلد الام. لكن، هذا الموضوع بتأثيره على تحديد عدد الفلسطينيين، غير انه لا يؤثر على التعداد العام للاستراليين العرب... حيث من الارجح ان بعض المتحدرين من اصول فلسطينية تم وضعهم في خانات بلدان عربية أخرى مثل الاردن، لبنان، مصر، الكويت، ليبيا وغيرها.

(١٣) انظر الجول السادس، ص٥٩.

(١٤) انظر الجدول السادس، ص٥٩.

وملبورن، وذلك كلغة ثانية مستخدمة بعد الانكليزية. فمن اصل ٢٠٩٣٢٧ [١٥] نسمة يتكلمون العربية على الصعيد الوطني الاسترالي، اشارت الاحصائية الى ان سيدني وحدها تضم ١٤٢٤٥٣ شخصا منهم، اي ما يعادل نسبة ٦٨,٠٣٪[١٦]. اما ملبورن فتضم ٤٥٧٨٧[١٧] شخصاً في هذا المجال اي ما يعادل نسبة ٢١,٨٦٪.

انطلاقاً من هذه الارقام اشارت إحصائية ٢٠٠١ الى ان اللغة العربية تأتي في الموقع الرابع على الصعيد الوطني الاسترالي كلغة ثانية مستخدمة بعد اللغة الانكليزية، وذلك في اطار الترتيب التالي [١٨]:-

١ ـ اللغة الايطالية: ٣٥٣٦٠٥ نسمة.

٢ ـ اللغة اليونانية: ٢٦٣٧١٧ نسمة.

٣ ـ لغة الكانتونيز الصينية: ٢٢٥٣٠٧ نسمة.

٤ ـ اللغة العربية: ٢٠٩٣٢٧ نسمة.

لكن، هذه المعطيات تتغير في حال انتقلنا الى مدينة سيدني، حيث يشير الاحصاء الى ان اللغة العربية تأتي في الموقع الاول، كلغة ثانية مستخدمة بعد الانكليزية.

وتبين المقارنة بين الارقام الواردة آنفاً ان ٨٩,٤٤٪ من الاستراليين العرب في سيدني يتكلمون العربية كلغة ثانية بعد الانكليزية (السياق التراتبي هذا مصدره التقرير الاحصائي، بينما يشير الواقع الفعلي الى ان نسبة كبيرة من الاستراليين العرب يتكلمون العربية كلغة اولى والانكليزية تأتي في المرتبة الثانية)... أما في ملبورن فتبلغ النسبة ٨٢,٠٠٪.

هذا الامر يقودنا الى سمة رئيسية اخرى للجالية العربية، وهي حداثتها النسبية في القارة الاسترالية. وفي هذا المجال تشير إحصائية ٢٠٠١ الى ان الاغلبية الساحقة للاستراليين من اصول عربية وصلت الى هذه البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، وبالاخص منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي[١٩]. فلغاية ١٩٤٧، تشير وثائق دائرة الهجرة، كان هناك فقط ١٨٨٦ استراليا يتحدرون من اصول لبنانية وسورية و٨٠٣[٢٠] يتحدرون من

(١٥) انظر الجدول التاسع، ص٦٥.

(١٦) انظر احصاء ٢٠٠١ – وثيقة سيدني (SD105) – مكتب الاحصاء الاسترالي.

(١٧) انظر احصاء ٢٠٠١ وثيقة ملبورن (SD205) – مكتب الاحصاء الاسترالي.

(١٨) انظر احصاء ٢٠٠١ في مجال اللغة الثانية المتكلمة بعد الانكليزية ـ مكتب الاحصاء الاسترالي.

(١٩) الموجات الرئيسية للهجرة اللبنانية الى استراليا اتت مع اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥ وتداعياتها اللاحقة.

(٢٠) انظر وثيقة "نبذات حول الجاليات" – دائرة الهجرة والتعددية الثقافية وشؤون السكان الاصليين.

مصر... علماً ان بين المجموعة الاخيرة اعداداً ليست قليلة لها اصول يونانية.

اما على الصعيد الديني، فتقرير الاحصاء لعام ٢٠٠١ المنشور لا يربط بين البلد الام، او مكان الولادة، والانتماء الديني، الامر الذي خلق لدينا صعوبة في تحديد هذا الموضوع بالنسبة للاستراليين العرب.

وكما يبين الجدولان السابع والثامن (ص٦١ و ٦٣) فاننا في قراءتنا لتقرير الاحصاء رصدنا ثلاث طوائف موجودة عملياً فقط في اوساط الاستراليين العرب، ولذا فقد اعتمدناها في البحث، وهي:

- المارونية الكاثوليكية وعدد المنتمين اليها في استراليا ٣١٧٧١ [٢١] نسمة.
- الملكية الكاثوليكية وعدد المنتمين اليها في استراليا ٣٠٨١ نسمة.
- الدرزية وعدد المنتمين اليها في استراليا ٢٤٩٣ نسمة.

هذا وقد بيّن تقرير الاحصاء ان المسيحية، بكل طوائفها، تستحوذ على ١٢٧٦٤٣٤٢ نسمة، وفي الموقع الثاني تأتي البوذية - ٣٥٧٨١٣ نسمة، فالاسلام - ٢٨١٥٧٨ نسمة، فالهندوسية - ٩٥٤٧٣ نسمة، فاليهودية ٨٣٩٩٣ نسمة [٢٢].

من هنا، وبغياب الاحصاء الدقيق للانتماء الديني في اوساط الاستراليين العرب، وبعد البحث والتدقيق، ارتأينا محاولة تحديد هذا البعد في اطار الاستراليين اللبنانيين (كعينة اساسية) وذلك لسببين: اولاً، انهم يشكلون ما نسبته ٦٥,٣٠٪ من التعداد الاجمالي للاستراليين العرب، وثانياً: هو عثورنا على معطيات رسمية محددة لهذه الفئة على هذا الصعيد. في هذا الاطار تبين وثيقة لدائرة الهجرة، ضمن اوراق احصائية للجاليات المختلفة، بان الانتماء الديني للاستراليين المولودين في لبنان يتوزع على الشكل التالي:

- مسلمون: ٢٩٣٢١ نسمة.
- مسيحيون: ٣٨٢٤٨ نسمة.
- غير مسجلين للديانة: ١٨١٤ نسمة.
- إجمالي عدد المشاركين: ٦٩٣٨٣ نسمة.
- إجمالي عدد الاستراليين المولودين في لبنان: ٧١٣٤٩ نسمة [٢٣].

وتشير الوثيقة الاحصائية لدائرة الهجرة ان بين المسيحيين المولودين في لبنان هناك

---

(٢١) هذا هو عدد الذين عرّفوا عن انتمائهم الديني في الاحصاء العام كموارنة، لكننا نعتقد ان عدد الموارنة يتجاوز فعلياً هذا الرقم وذلك بسبب تسجيل البعض لانفسهم كاثوليك دون الإشارة الى طائفتهم المحددة.

(٢٢) تجدر الاشارة الى ان هناك ١٨٣٥٥٩٨ لم يسجلوا في الاحصاء ماهية ديانتهم.

(٢٣) انظر الوثائق الاحصائية لدائرة الهجرة، وذلك تحت عنوان "نبذات عن الجاليات" - "الجالية اللبنانية".

١٣٣٤٠ ماروني كاثوليكي، و١٣٦٤٠ غربي كاثوليكي.

انطلاقاً من هذه الارقام الواردة آنفاً، وفي حال اعتمدنا إجمالي عدد المشاركين، فان نسبة المسلمين تبلغ ٤٢,٢٥٪، بينما نسبة المسيحيين فتبلغ ٥٥,١٢٪. اما على صعيد الكاثوليك بفئتيهم (الموارنة والغربيين – ٢٦٩٨٠ نسمة) [٢٤] فهم يشكلون نسبة ٧٠,٥٣٪ من التعداد العام للمسيحيين و٣٨,٨٨٪ من اجمالي تعداد الاستراليين المولودين في لبنان.

هذا على صعيد الإنتماء الديني، اما في مجالي الكفاءات والعمالة، فالامر لم يختلف عملياً حيث واجهنا الصعوبة نفسها في تحديد الارقام، وذلك لغيابها في التقرير الاحصائي عام ٢٠٠١ حول فئة المتحدرين من بلدان عربية. لذا، وعلى نفس المنوال السابق، فقد ارتأينا التعامل مع بعض الإحصائيات الهامة الواردة في وثائق دائرة الهجرة عن الاستراليين المولودين في لبنان [٢٥].

على صعيد الكفاءات، تشير الوثيقة، ان الاستراليين المولودين في لبنان من عمر ١٥ سنة فما فوق يتوزعون على الشكل التالي:

- ٢٨,١٪ يمتلكون بعض الكفاءات المهنية والتعليمية مقارنة بـ ٤٦,٢٪ لكل الاستراليين؛
- ٩,٢٪ يمتلكون مؤهلات عالية / مستوى دبلوم وجامعي وما فوق؛
- ٩,٨٪ يمتلكون شهادات مهنية؛
- ٧,٤٪ يتابعون تحصيلهم العلمي.

اي ان نسبة ٥٤,٥٪ يمتكلون كفاءات مهنية وتعليمية تتراوح بين مستويات متدنية في التأهيل (٢٨,١٪) ومستويات مؤهلة، واقعاً، أو في اطار الاعداد (٢٦,٤٪)، بينما النسبة الباقية اي ٤٥,٥٪ (والحسبة لنا) فهي بدون اية كفاءات مهنية او تعليمية.

ومن الطبيعي ان تنعكس هذه المعطيات في مجال العمالة حيث تشير وثيقة دائرة الهجرة نفسها الى ان الاستراليين المولودين في لبنان من عمر ١٥ سنة فما فوق يتوزعون على هذا الصعيد بالشكل التالي:

- ٤٤,٩٪ مشاركون في القوة العاملة... بينما النسبة على الصعيد الوطني هي ٦٣,٠٪؛

---

(٢٤) الارجح ان الغالبية العظمى لهذا العدد هم من الموارنة، وذلك للسبب الذي اشرنا اليه آنفا في الدراسة وهو إكتفاء الكثير منهم بتسجيل الديانة المسيحية الكاثوليكية دون الإشارة الى الطائفة المارونية.

(٢٥) انظر الوثائق الاحصائية لدائرة الهجرة، وذلك تحت عنوان "نبذات عن الجاليات" – "الجالية اللبنانية".

ـ نسبة البطالة ١٤,٥٪ [٢٦]... بينما هي على الصعيد الوطني ٧,٤٪؛

ـ من اصل ٢٦٢٠٠ استرالي مولودين في لبنان (فقط ٣٦,٧٤٪ من التعداد العام لهذه الشريحة) يوجد ٥١,٧٪ منهم موظفون في مهن تتطلب مهارات، و٢٦,٧٪ في مهن تتطلب بعض المهارات، و٢١,٦٪ في مهن لا تتطلب اية مهارات، اما على الصعيد الوطني فكانت النسب بالتوالي: ٥٢,٦٪، ٢٨,٩٪ و ١٨,٦٪.

انطلاقاً من هذه المعطيات في مجالي الكفاءة والعمالة، تبرز موضوعياً حالة من الضعف الاقتصادي ـ الاجتماعي والتعليمي لدى الشريحة الاكبر من العينة التي توقفنا امامها، والتي تشكل بابنائها واحفادها المولودين في استراليا الغالبية الساحقة من التعداد العام للاستراليين اللبنانيين، والذين يشكلون بدورهم الغالبية الساحقة من التعداد العام للاستراليين العرب.

هذا هو الوجود الديموغرافي للاستراليين العرب حسب احدث الاحصائيات الرسمية الاسترالية، واذا اخذنا بعين الاعتبار إمكانية إضافة بعض الزيادات، هنا او هناك، وذلك بسبب وجود أعداد لم تشارك في الإجابات المحددة التي استخدمناها، فباعتقادنا ان الارقام الواردة هي صحيحة بشكل عام.

استناداً الى هذه المعطيات بامكاننا القول ان الاستراليين العرب بتعدادهم هذا يحتلون، ديموغرافياً، موقعاً رئيسياً في صفوف الجاليات الاثنية للمجتمع الاسترالي، وبالاخص في مدينة سيدني اولاً، ومدينة ملبورن ثانياً.

لكن، وفي ظل هذا الواقع الديموغرافي، وبالرغم من وصول بعض الاستراليين المتحدرين بأصولهم من بلدان عربية الى مواقع مهمة في البنية الاقتصادية – السياسية الاسترالية، فاننا نلاحظ في التجربة الحياتية المعاشة، أن الجالية تستمر في وضعها كهدف سهل ودائم للحملات العنصرية والانتهازية السياسية.

وللمفارقة المفجعة فان اكثر هذه الحملات عدوانية تحصل في الموقع الذي يفترض ان يشكل مركز تجمعنا وقوتنا، اي مدينة سيدني.

لتوضيح الصورة، ولعدم الوقوع في موقف عنصري مضاد، نشير الى ان العداء المستفحل هذه الايام للاستراليين العرب ليس ظاهرة فريدة في المجتمع الاسترالي... فقد عانت تاريخياً كل الجاليات الاثنية الرئيسية من اشد الحملات العنصرية اثناء عملية

---

(٢٦) باعتقادنا ان هذه النسبة اقل من ذلك فعليا لانخراط الكثيرين فيما يسمى بسوق العمل السوداء... اي التسجيل رسمياً كعاطلين عن العمل، بهدف كسب بعض الامتيازات المادية بينما في الحقيقة هم منخرطون في سوق العمل.

استقرارها في هذه القارة... هذه العنصرية عانى منها الاستراليون الصينيون، والالمان، واليابانيون، والايطاليون واليونانيون وغيرهم.

اي ان هناك تراث وقطاعات عنصرية فاعلة في بنية المجتمع الاسترالي التقليدي، ترتبط بتاريخ نشؤ الكيان والسياسات العامة التي حكمته في تطوره الاجتماعي. وتتجلى هذه العنصرية باشكال وطرائق مختلفة وذلك ارتباطا بالظروف التاريخية المحددة، وبالاخص مصالح الانتهازية السياسية.

ولعل من ابرز الامثلة على هذه الانتهازية السافرة وغير المسؤولة هو الافتراء المتعمد الذي قام به رئيس الوزراء جون هاورد اثناء حملة الانتخابات الفدرالية عام ٢٠٠١ بهدف استعادة الاصوات المتشددة والمترددة[٢٧] وذلك بادعائه الباطل ان اللاجئين العراقيين في محاولتهم للتأثير على السلطات رموا باطفالهم في البحر بغية اجبار البحرية الاسترالية على التدخل، وبالتالي نقلهم الى الاراضي الاسترالية والحصول على حق اللجوء.

هكذا، لم يأبه هاورد بالمأساة الانسانية للاجئين العراقيين او ظروفهم الرهيبة التي اجبرتهم على الهروب من نظام المجرم صدام حسين... كما لم يفكر للحظة باحترام مشاعر شريحة واسعة من مواطنيه، وهم الاستراليين العرب، في افتراءاته حول ثقافة هؤلاء المهاجرين "غير الشرعيين" الذين يرمون اطفالهم في البحر، معلناً، هو ووزير هجرته العنصري آنذاك فيليب رادوك، انه لا مكان لمثل هؤلاء البشر في هذه البلاد... الامر الذي صب المزيد من الزيت على نار العنصرية المتفجرة اساساً ضد العرب وضد المسلمين.

بالطبع، لم يكتفي رئيس وزرائنا وحكومته اليمينية العتيدة بهذا الحد، بل انهم، ولغياب الرادع المجتمعي المحلي والدولي الحازم، زجوا باللاجئين ولسنوات في معسكرات إعتقال، تفننوا سادياً في إقامتها بين الصحراء القاحلة وجزر معزولة لم تسمع بها الانسانية قبل مشكلة هؤلاء "التعساء" في الارض.

ماذا نستنتج من هذا المثال الساطع الذي حصل معنا بالامس، ومن قبل المسؤول الاول في الدولة، والذي يفترض فيه احترام كافة مواطنيه والدفاع عنهم في وجه اية افتراءات عنصرية!؟

لقد بينت التحقيقات اللاحقة، وتصريحات كبار الضباط المسؤولين في وزارة الدفاع الاسترالية ان هاورد كان على علم مسبق بعدم صحة هذه الادعاءات، وبالرغم من ذلك

---

(٢٧) بالاخص تلك الشريحة الكبيرة من الاصوات المحافظة التي انحازت الى معسكر اليمين المتشدد، بصيغته الهانسونية، في انتخابات العام ١٩٩٨، والتي بلغت نسبتها ٩٪ من الاصوات (حوالي مليون صوت)، اي القوة الرئيسية الثالثة بعد التحالف اليميني الحاكم وحزب العمال. للتفاصيل انظر كتاب: "من استراليا البيضاء الى ووميرا.. قصة الهجرة الاسترالية" ـ جايمس جاب ـ ص ١٢٣ - ١٤١.

فقد مارسها شخصياً، والهدف الواضح جداً من ذلك هو كسب المزيد من الاصوات لربح الانتخابات والبقاء في السلطة.

كسياسي في منتهى الاحتراف، لا بد ان هاورد قام بحسبة "عملية" لخطوته هذه... وخرج بنتيجة مفادها ان الهدف سهل المنال ولن يدفع الثمن الغالي لافتراءاته، وفي المقابل سيحصد العديد من الاصوات الهامة... وهكذا سار في انتهازيته مرتاح البال ومطمئن الى "ليونة" مواطنيه الاستراليين العرب [٢٨].

لكن، ولنفترض جدلاً، ان اللاجئين كانوا من المزارعين "البيض" الهاربين من زيمبابوي موغابي، او من اليهود، او الايطاليين... كيف كان سيتصرف هاورد، ومن ورائه وامامه الاعلام العنصري الذي يرقص على انغام تصريحاته!؟

بالطبع، الموقف سيكون معاكساً بالكامل، اذ لن يجرؤ هاورد حتى على التفكير بما فعله معنا في تعاطيه مع قضية اللاجئين العراقيين، بل سنسمع "المعزوفة" التقليدية حول روح الزمالة بين المواطنين من الخلفيات الاثنية المتباينة وتفهم البعد الانساني للقضية والتضامن مع المأساة الحاصلة وبالتالي تقديم كل المساعدة الممكنة من قبل الحكومة الفدرالية... والسبب في ذلك بسيط جدا، فالاقدام على اية حماقة انتهازية هنا ستكلف هاورد الكثير وربما موقعه نفسه كرئيس للوزراء... وذلك نتيجة لفعالية وقوة المواطنين الاستراليين المتحدرين من اصل بريطاني او يهودي او ايطالي.. الخ.

بالتالي، فالمشكلة... او لنقل بشكل اكثر دقة، التحدي الكبير، الذي يواجهنا في وطننا الجديد استراليا هو العمل الجاد والدؤوب للارتقاء باوضاعنا وتعزيز مشاركتنا الفاعلة في كل مناحي الحياة الاجتماعية الاسترالية العامة، بدءاً من السياسة والاقتصاد مرورا بالثقافة والتعليم والادب والفن وصولاً الى الرياضة والبيئة وغيرها وذلك من اجل بناء مكانة نوعية فاعلة للاسترالين العرب تفرض هيبتها على الآخرين وتجعل من مسألة الإساءة لنا والافتراء علينا وعلى ثقافتنا قضية باهظة الثمن على من يتجرأ في ارتكاب هذه الحماقة.

---

(٢٨) بالفعل استطاع جون هاورد في انتخابات ٢٠٠١، وانطلاقاً في المقام الاول من تشدده في قضية اللاجئين، من استعادة نصف الكتلة الانتخابية للتيار الهانسوني المتشدد. وفي الفترة اللاحقة، وصولاً الى الانتخابات الاخيرة في العام ٢٠٠٤، استطاع التحالف اليميني الحاكم، من خلال تبنيه غالبية اطروحات المعسكر المتشدد، من القضاء عملياً على ظاهرة الهانسونية كقوة رئيسية في الحياة السياسية الاسترالية العامة.

ولم يكتف بعض اقطاب اليمين بهذا "الانجاز"، بل وصل الامر في بعضهم، وهو الوزير الفدرالي البارز طوني آبوت، الى حياكة مؤامرة قانونية ضد رمز التيار المتشدد بولين هانسون نفسها انتهت بادخالها الى السجن وذلك بذريعة التلاعب بتسجيل العدد الدقيق لاعضاء حزب امة واحدة وبالتالي حصولها على مساعدات مالية حكومية غير مستحقة لها.

الجدول الاول*

تعداد سكان استراليا والولايات والمناطق من عام ١٩٠١ الى عام ٢٠٠٠

العام	نيو ساوث ويلز	فيكتوريا	كوينزلاند	جنوب استراليا	غرب استراليا	تسمانيا	المقاطعة الشمالية	مقاطعة العاصمة الفدرالية	استراليا
١٩٠١	١٣٦١٧٠٠	١٢٠٣٠٠٠	٥٠٢٣٠٠	٣٥٦١٠٠	١٨٨٦٠٠	١٧١٧٠٠	٤٨٠٠	--	٣٧٨٨١٠٠
١٩١٠	١٦٣٤٢٠٠	١٢٧٨٧٠٠	٥٩٤٧٠٠	٣٩٥٤٠٠	٢٧١٢٠٠	١٨٩٨٠٠	٣٤٠٠	--	٤٣٦٧٤٠٠
١٩٢٠	٢٠٦٧٧٠٠	١٥١١٩٠٠	٧٤٨٧٠٠	٤٨٦٥٠٠	٣٣٠٢٠٠	٢٠٩٣٠٠	٤١٠٠	٢٢٠٠	٥٣٦٠٥٠٠
١٩٣٠	٢٥٢٩٥٠٠	١٧٨٤٧٠٠	٩١٢١٠٠	٥٧٣١٠٠	٤٢٩١٠٠	٢٢٠٠٠٠	٥١٠٠	٩٠٠٠	٦٤٦٢٦٠٠
١٩٤٠	٢٧٧٧٠٠٠	١٩٠٠١٠٠	١٠٢٨٠٠٠	٥٩٩٢٠٠	٤٧٣٣٠٠	٢٤٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٣٨٠٠	٧٠٣٩٥٠٠
١٩٥٠	٣١٩٣٤٠٠	٢٢٠٨١٠٠	١١٩٦٢٠٠	٧٠٩٥٠٠	٥٥٧١٠٠	٢٧٥٩٠٠	١٤٧٠٠	٢٣٨٠٠	٨١٧٨٧٠٠
١٩٦٠	٣٨٣٢٥٠٠	٢٨٥٧٤٠٠	١٤٩٥٩٠٠	٩٤٥٣٠٠	٧٢٢١٠٠	٣٤٣٩٠٠	٢٥٦٠٠	٥٢٤٠٠	١٠٢٧٥٠٠٠
١٩٧٠	٤٥٢٢٣٠٠	٣٤٤٤٩٠٠	١٧٩٢٧٠٠	١١٥٨٠٠٠	٩٩١٤٠٠	٣٨٧٧٠٠	٧٨٨٠٠	١٣١٥٠٠	١٢٥٠٧٣٠٠
١٩٨٠	٥١٧١٥٠٠	٣٩١٤٣٠٠	٢٢٦٥٩٠٠	١٣٠٨٤٠٠	١٢٦٩١٠٠	٤٢٣٦٠٠	١١٨٢٠٠	٢٢٤٣٠٠	١٤٦٩٥٤٠٠
١٩٩٠	٥٨٣٤٠٠٠	٤٣٧٨٦٠٠	٢٨٩٩٣٠٠	١٤٣٢١٠٠	١٦١٣٠٠٠	٤٦٢٢٠٠	١٦٣٧٠٠	٢٨٢٢٠٠	١٧٠٦٥١٠٠
١٩٩٩	٦٣٩٦٧٠٠	٤٧٠٧٦٠٠	٣٥٠٦٩٠٠	١٤٩٢٤٠٠	١٨٥٧٦٠٠	٤٧٠٨٠٠	١٩٢٧٠٠	٣٠٩٣٠٠	١٨٩٣٧٢٠٠
٢٠٠٠	٦٤٦٣٥	٤٧٦٥٩٠٠	٣٥٦٦٤٠٠	١٤٩٧٦٠٠	١٨٨٣٩٠٠	٤٧٠٤٠٠	١٩٥٥٠٠	٣١٠٨٠٠	١٩١٥٧٠٠٠

* الجدول الاول: كتاب استراليا لعام ٢٠٠٢
وثيقة رقم (3105,0,65,001)
مكتب الاحصاء الاسترالي (تنتهي السنة في ٣٠ حزيران)

الجدول الثاني*

مقارنة بين نسبة الزيادة الطبيعية والهجرة في النمو السكاني لاستراليا بين عامي ١٩٧٧ ـ ٢٠٠١

تنتهي السنة في ٣٠ حزيران	إجمالي عدد السكان	النمو السكاني			
		الزيادة الطبيعية		صافي الهجرة الخارجية	
		إجمالي عدد الاشخاص	إجمالي النمو %	إجمالي عدد اشخاص	إجمالي النمو %
١٩٧٧	١٤١٩٢٢٠٠	١١٥٥٠٠	٦٦,٦	٥٧٩٠٠	٣٣,٤
١٩٧٨	١٤٣٥٩٣٠٠	١١٨٣٠٠	٦٥,٤	٦٢٧٠٠	٣٤,٦
١٩٧٩	١٤٥١٥٧٠٠	١١٥١٠٠	٦٧,٦	٥٥١٠٠	٣٢,٤
١٩٨٠	١٤٦٩٥٤٠٠	١١٧٠٠٠	٦٠,٧	٧٥٩٠٠	٣٩,٣
١٩٨١	١٤٩٢٣٣٠٠	١٢١٥٠٠	٥٠,٥	١١٩٢٠٠	٤٩,٥
١٩٨٢	١٥١٨٤٢٠٠	١٢٦١٠٠	٤٩,٦	١٢٨١٠٠	٥٠,٤
١٩٨٣	١٥٣٩٣٥٠٠	١٢٨٨٠٠	٦٣,٧	٧٣٣٠٠	٣٦,٣
١٩٨٤	١٥٥٧٩٤٠٠	١٢٩٧٠٠	٧٢,٥	٤٩١٠٠	٢٧,٥
١٩٨٥	١٥٧٨٨٣٠٠	١٢٧٦٠٠	٦٣,٤	٧٣٧٠٠	٣٦,٦
١٩٨٦	١٦٠١٨٤٠٠	١٢٣٠٠٠	٥٥,١	١٠٠٤٠٠	٤٤,٩
١٩٨٧	١٦٢٦٣٩٠٠	١٢٦٧٠٠	٥٠,٢	١٢٥٧٠٠	٤٩,٨
١٩٨٨	١٦٥٣٢٢٠٠	١٢٥٧٠٠	٤٥,٧	١٤٩٣٠٠	٥٤,٣
١٩٨٩	١٦٨١٤٤٠٠	١٣١٤٠٠	٤٥,٥	١٥٧٤٠٠	٥٤,٥
١٩٩٠	١٧٠٦٥١٠٠	١٣٢٤٠٠	٥١,٥	١٢٤٦٠٠	٤٨,٥
١٩٩١	١٧٢٨٤٠٠٠	١٤١٦٠٠	٦٢،١	٨٦٤٠٠	٣٧,٩
١٩٩٢	١٧٤٩٤٧٠٠	١٣٨٤٠٠	٦٦,٩	٦٨٦٠٠	٣٣,١
١٩٩٣	١٧٦٦٧١٠٠	١٣٨٦٠٠	٨٢,٢	٣٠٠٠٠	١٧,٨
١٩٩٤	١٧٨٥٤٧٠٠	١٣٤٨٠٠	٧٤,٤	٤٦٥٠٠	٢٥,٦
١٩٩٥	١٨٠٧١٨٠٠	١٣٢٠٠٠	٦٢,٢	٨٠١٠٠	٣٧,٨
١٩٩٦	١٨٣١٠٧٠٠	١٢٤٠٠٠	٥٤,٤	١٠٤١٠٠	٤٥,٦
١٩٩٧	١٨٥٢٤٢٠٠	١٢٦٤٠٠	٥٩,٢	٨٧١٠٠	٤٠,٨
١٩٩٨	١٨٧٣٠٤٠٠	١١٩٩٠٠	٥٨,١	٨٦٤٠٠	٤١,٩
١٩٩٩	١٨٩٣٧٢٠٠	١٢١٧٠٠	٥٨,٨	٨٥١٠٠	٤١,٢
٢٠٠٠	١٩١٥٧١٠٠	١٢٠٩٠٠	٥٥,٠	٩٩١٠٠	٤٥,٠
٢٠٠١	١٩٣٨٦٧٠٠	١١٩٨٠٠	٥٢,٢	١٠٩٧٠٠	٤٧,٨

*الجدول الثاني: مكتب الاحصاء الاسترالي - وثيقة الاحصائيات الديمغرافية رقم 31010

الجدول الثالث*

المساحة والخط الساحلي للولايات والمناطق الاسترالية

الولايات والمقاطعات	اجمالي المساحة كلم٢	اجمالي المساحة %	طول الخط الساحلي كلم
نيو ساوث ويلز	٨٠٠٦٤٠	١٠,٤١	٢١٤٠
فكتوريا	٢٢٧٤٢٠	٢,٩٦	٢٥١٠
كوينزلاند	١٧٣٠٦٥٠	٢٢,٥	١٣٣٥٠
جنوب استراليا	٩٨٣٤٨٠	١٢,٧٩	٥٠٧٠
غرب استراليا	٢٥٢٩٨٨٠	٣٢,٨٩	٢٠٧٨٠
تسمانيا	٦٨٤٠٠	٠,٨٩	٤٨٨٠
المقاطعة الشمالية	١٣٤٩١٣٠	١٧,٥٤	١٠٩٥٠
مقاطعة العاصمة الاسترالية	٢٣٦٠	٠,٠٣	-
مقاطعة جرفيس باي	٧٠	-	٦٠
استراليا	٧٦٩٢٠٣٠	١٠٠,٠٠	٥٩٧٤٠

* الجدول الثالث - كتاب استراليا السنوي لعام ٢٠٠٢ - قسم الجغرافيا والمناخ - مكتب الإحصاء الاسترالي

الجدول الرابع* (الجزء الاول)

التركيبة الاثنية للسكان على اساس مكان ولادة الابوين

المنطقة	البلد	الابوين من مواليد استراليا	الاب فقط من مواليد الخارج	الام فقط من مواليد الخارج	الابوين من مواليد الخارج	غير مسجلين مكان الولادة	إجمالي عدد المستجيبين
اوقيانيا	استراليون	٥٤٥٢٧٨٣	٥٧٥٧٨٥	٤٠٧١٩٥	١١٢٠٧٨	١٩١٧٥٣	٦٧٣٩٥٩٤
	شعوب استرالية اخرى (سكان البلاد الاصليون)	٩٨٣٩٨	٢٣٠٧	٨٧١	٢١٠٩	٢٧٦٢	١٠٦٤٤٧
	ماوريون	٣٣٤٥	٥٩٢٧	٤٢٨٣	٥٥٦٩٥	٣٧٠٦	٧٢٩٥٦
	اوقيانيون آخرون	٥٥١٣	٥٦٦٠	٥٢٦٧	٦٩٩٦٨	٥٣٣١	٩١٧٣٩
	نيوزيلانديون	٦٣٨٥	١٦٧٢٤	١١٩٩٤	٨٤٨٠٧	٣٤٠٤	١٢٣٣١٤
اجمالي المنطقة		٥٥٦٦٤٢٤	٦٠٦٤٠٣	٤٢٩٦١٠	٣٢٤٦٥٧	٢٠٦٩٥٦	٧١٣٤٠٥٠
الاوروبيون الفربيون - الشماليون	انكليز	٣٧٧٣٣١٧	٥٨٠٢٨١	٤٠٣٦٨٠	١٤٣٧٧٦٤	١٦٣٨٣٨	٦٣٥٨٨٨٠
	اسكوتلنديون	٢٤٢١٤٤	٥٧٦٤٦	٣٧٨٧١	١٩٢٢٣٩	١٠١٤٦	٥٤٠٠٤٦
	ايرلنديون	١٣٦٧٠٤٨	١٥٥٥٠٣	٩٦٤٦٤	٢٥٨٩٨١	٤١٧٣١	١٩١٩٧٢٧
	هولنديون	٤٢٥٠٨	٣٩٣٢١	٢٢٤٦٨	١٥٩٥٧٥	٤٨٨٢	٢٦٨٧٥٤
	ألمان	٤٢٨٣٠٣	٦٣٩١٦	٣٨٦٥٥	١٩٥٦٦٨	١٥٦٧٠	٧٤٢٢١٢
	اوروبيون غربيون - شماليون آخرون	١٠٦٩٥٨	٣٤٧٥٧	٢٠٢١٥	١٧٧٥٥٠	٦٩٦٤	٣٤٦٤٤٤
اجمالي المنطقة		٥٩٦٠٢٧٨	٩٣١٤٢٤	٦١٩٣٥٣	٢٤٢١٧٧٧	٢٤٣٢٣١	١٠١٧٦٠٦٣

* الجدول الرابع - كتالوغ رقم 2001.0 لإحصائية العام ٢٠٠١ - مكتب الاحصاء الاسترالي. هنا تجدر الإشارة الى ان الزيادة في عدد المستجيبين مقارنة بعدد الاشخاص الفعليين مرده الى ان بعض المقاييس متعددة الاستجابات وبالاخص الانكليز والزيجات المختلطة

الجدول الرابع* (الجزء الثاني)

التركيبة الاثنية للسكان على اساس مكان ولادة الابوين

المنطقة	البلد	الابوين من مواليد استراليا	الاب فقط من مواليد الخارج	الام فقط من مواليد الخارج	الابوين من مواليد الخارج	غير مسجلين مكان الولادة	إجمالي عدد المستجيبين
الاوروبيون الجنوبيون والشرقيون	ايطاليون	١٩٦٥٦١	٩٦٣٢٠	٣٥٠٥٠	٤٤٨٦٧٤	٢٣٦٥١	٨٠٠٢٥٦
	مالطيون	٢٠٥٤٤	١٦٠٢٠	٧٨٥٠	٨٨٧٤٢	٣٥٩٨	١٣٦٧٥٤
	كروات	٧٠٤٧	٧٧٢٢	٢٧٦٥	٨٥٤٠٩	٢٨٠٤	١٠٥٧٤٧
	يونانيون	٦٠٣٣٩	٣٥٥٤٥	١٣٣٤٧	٢٥٣٣٥٧	١٣١١٥	٣٧٥٧٠٣
	مقدونيون	٣٧٢٣	٤٥٠٦	١٦٢٧	٦٩٠٤٤	٢٩٩٨	٨١٨٩٨
	صرب	٥٩٧٨	٦٧٤٥	٢٣٥٦	٧٩٤٢٢	٢٨١٤	٩٧٣١٥
	بولنديون	١٨٥٨٢	١٢٣٢٥	٦٥٨٥	١١٠٣٤١	٣٠٦٧	١٥٠٩٠٠
	روس	٦٨٨٠	٤٥٤٦	٢٥٩٧	٤٤٩٢٥	١٢٦٥	٦٠٢١٣
	اوروبيون جنوبيون وشرقيون آخرون	٣١٤٥٩	٢٦٥٩٦	١٢٢٦٥	٢٧٤١١٩	٩٢٠٨	٣٥٣٦٤٧
اجمالي المنطقة		٣٥١١١٣	٢١٠٣٢٥	٨٤٤٤٢	١٤٥٤٠٣٣	٦٢٥٢٠	٢١٦٢٤٣٣
شرق اوسطيون وشمال افريقيون	لبنانيون	١٠٣٢٠	١١٧٧٨	٤٤١٣	١٢٧١٥٣	٨٤٧٥	١٦٢٢٣٩
	اتراك	٧٦٩	٢٣٤٥	١٠٤٧	٤٧٦٦٢	٢٧٧٣	٥٤٥٩٦
	شرق اوسطيون وشمال افريقيون آخرون	٤٢٧٧	٥٩٦٩	٢٤٩٤	١٢٨٥٠٠	٥٧٩٢	١٤٧٠٣٢
اجمالي المنطقة		١٥٣٦٦	٢٠٠٩٢	٧٩٥٤	٣٠٣٤١٥	١٧٠٤٠	٣٦٣٨٦٧
آسيويون جنوب شرقيون	فيتناميون	٦٧٩	١٠٣٨	١٢٩٨	١٤٤٩١٤	٨٦٥٢	١٥٦٥٨١
	فيليبينيون	١١٥٧	١٣٤٥	٩٣٣٤	١١٢٢٠٥	٥٧٨٠	١٢٩٨٢١
	اندونيسيون	٦٦٢	١٣٦٦	١٣٠٦	٢٤٠٧٨	٨٥٥	٢٨٢٦٧
	آسيويون جنوب شرقيون آخرون	٢١٨٣	٢٥٩٩	٤٠٣٤	٧٨٧٠٨	٣٧٩٤	٩١٣١٨
اجمالي المنطقة		٤٦٨١	٦٣٤٨	١٥٩٧٢	٣٥٩٩٠٥	١٩٠٨١	٤٠٥٩٨٧

الجدول الرابع* (الجزء الثالث)

التركيبة الاثنية للسكان على اساس مكان ولادة الابوين

المنطقة	البلد	الابوين من مواليد استراليا	الاب فقط من مواليد الخارج	الام فقط من مواليد الخارج	الابوين من مواليد الخارج	غير مسجلين مكان الولادة	إجمالي عدد المستجيبين
آسيويون شمال شرقيون	صينيون	٢٩٠٧٩	١١٩٠٤	١٢٢٤١	٤٨٦٦٤٤	١٦٦٨٦	٥٥٦٥٥٤
	آسيويون شمال شرقيون آخرون	١٨٥١	١١٠٧	٣١٣١	٧٢٣٧٧	٢٢٠٨	٨٠٦٤٧
اجمالي المنطقة		٣٠٩٣٠	١٣٠١١	١٥٣٧٢	٥٥٩٠٢١	١٨٨٩٤	٦٣٧٢٢٨
آسيويو الجنوب والوسط	هنود	٣٢٦١	٤٤٤٨	٣١٤٥	١٤١١٥٠	٤٦٢٤	١٥٦٦٢٨
	آسيويو الجنوب والوسط آخرون	٢٣٩٦	٤٢٠٣	٢٤٠٣	١٢٥٦٢٩	٤٥٩١	١٣٩٢٢٢
اجمالي المنطقة		٥٦٥٧	٨٦٥١	٥٥٤٨	٢٦٦٧٧٩	٩٢١٥	٢٩٥٨٥٠
شعوب اميركية		٨٧٢٥	١٦١٠٥	١٠٣٩٤	١٠٠٧١١	٤١٨٧	١٤٠١٢٢
شعوب افريقية		٢٩٠٢	٦١٢٨	٣٨٨٠	٨٧٣٦٧	٣٤٧٣	١٠٣٧٥٠
غير مسجلون (يتضمن هذا العدد الذين قدموا معلومات غير واضحة)		٤٣٢٥٣٩	٤٥٧٣٣	٣٢٦١٩	١٩١٤٠٦	٦٦٧٢٥٩	١٠٣٦٩٥٥١
اجمالي عدد المستجيبين		١٢٣٧٨٦١٠	١٨٦٤٢٢٠	١٢٢٥١٤٤	٦٠٦٩٠٧١	١٢٥١٨٥٦	٢٢٧٨٨٩٠١
اجمالي عدد الاشخاص الفعليين		١٠٠٨٤٥٢٢	١٢٥٥٤٣٤	٨٢٢٠٢٨	٥٤٤١٢٤١	١١٦٦٠٢٤	١٨٧٦٩٢٤٩

الجدول الخامس*

الاستراليون العرب حسب البلدان التي قدموا منها

الخلفية	نيو ساوث ويلز	فكتوريا	كوينزلاند	جنوب استراليا	غرب استراليا	تسمانيا	المقاطعة الشمالية	منطقة العاصمة الاسترالية (ACT)	استراليا	النسبة المئوية من التعداد العام للاستراليين العرب
لبنانيون	١١٨٨٩٩	٣١١٥٢	٤٨٩٩	٤١٣٢	١٩٦٥	١٨٠	١٠٢	٩٠٩	١٦٢٢٣٩	%٦٥,٣٠
مصريون	١٤١٢٨	٩٤٧٤	١١١٠	٦٦٢	١٢٧٠	٧٤	٣٥	٢٤٨	٢٧٠٠١	%١٠,٨٦
فلسطينيون	٤٣٥٨	١٥٨٧	٢٠٢	٢١٧	٥٠٩	٢١	٦	١٠١	٧٠٠١	%٢,٨١
سوريون	٦٤٢٠	٢٦٩٨	٣٦٩	٣١٩	٢٤٦	٨٦	٨	٦٨	١٠٢١٣	%٤,١١
عراقيون	٦٠٦٨	٣٥٤٠	٣٩٧	٢٥٤	٨٥٤	١٦	٨	٥٤	١١١٩٠	%٤,٥٠
اردنيون	١٨٩١	٣٥٣	١١٣	٧٤	١٨١	٠	٦	٧٠	٢٦٨٧	%١,٠٨
سودانيون	٢٠٨٩	٦٦٩	٣٠٨	٢١٢	٢٨٣	١٢١	٨٥	٢١	٣٧٨٨	%١,٥٢
صوماليون	٧٥٧	٣٢٣٩	٢٢٤	١٣٩	٦٠٩	٣	٦	٢٨	٥٠٠٧	%٢,٠١
تونسيون	١١١	٩٥	٢٤	١١	١٠	٠	٠	٦	٢٥٨	%٠,١٠
جزائريون	٣٤٣	١٣٦	١٠٧	٢٦	٧٣	٠	٠	١٠	٦٩٦	%٠,٢٨
سعوديون	٧٨	٥٧	٢٠	٧	٧	٠	٠	١١	١٨١	%٠,٠٧
كويتيون	٢٤٥	٦٢	٣٠	٠	٢٢	٠	٠	٠	٣٥٩	%٠,١٤
ليبيون	٤١	١١١	١١	٤	٦	٠	٠	٣	١٧٦	%٠,٠٧
مغربيون	٤٦٥	٤٨٦	٧٦	٤٤	٧٢	٣	٠	١٤	١١٦١	%٠,٤٦
عرب آخرون	٩٣٧٤	٤١٩٦	٨٢٥	٥١٨	١٢٦٧	١٠٥	٣٣	١٤٩	١٦٤٦٣	%٦,٦٢
العدد الاجمالي للاستراليين العرب	١٦٥٢٦٧	٥٧٨٥٥	٨٧١٥	٦٦١٩	٧٣٧٤	٦٠٩	٢٨٩	١٦٩٢	٢٤٨٤٢٠	%١٠٠

* الجدول الخامس - الارقام الواردة اعلاه مأخوذة بدقة ومباشرة من تقرير الاحصاء الاخير للسكان عام ٢٠٠١ - مكتب الإحصاء الاسترالي.

وهنا تجدر الاشارة الى ان هناك جماعات تتحدر من هذه الدول العربية لكنها لم تصنّف نفسها في إطار بلدانها الام، بل وضعت نفسها في خانات خاصة فيها مثال الاكراد والآشوريين والكلدان والبربر وقسم من الاقباط. وعلى هذا الاساس لم ندخلهم في الجدول اعلاه بل نقلنا الارقام والتصنيفات كما هي واردة تماماً في تقرير الاحصاء الاسترالي... والامر نفسه ينطبق على كافة الجداول الاخرى.

الجدول السادس*

الاستراليون العرب في عواصم الولايات والعاصمة الفيدرالية والمناطق الاخرى وذلك حسب البلدان التي قدموا منها

الخلفية	سيدني	ملبورن	برزبن	ادلايد	بيرث	هوبارت	داروين	كانبرا
لبنانيون	١١٤٤٩١	٣٠٣٦٥	٣٠٦٠	٣٨٦٨	١٧٥٨	١١٩	٥٥	٩٠٨
مصريون	١٣٤٨٢	٩٢٠٣	٥٦١	٦٢٩	١١٩٥	٣٥	١٧	٢٤٨
فلسطينيون	٤٢٨٤	١٥٥٢	١٣٠	٢١٦	٤٩٣	١٤	٦	١٠١
سوريون	٦١٧٧	٢٦٤٣	٢٧٨	٣٠٩	٢٣٤	٦٤	٧	٦٨
عراقيون	٥٩٤١	٣١٢٥	٢٩١	٢٣٧	٨٣٦	١٢	٠	٥٤
اردنيون	١٨٣٥	٣٤٥	٩٣	٧٤	١٧٨	٠	٦	٧٠
سودانيون	٢٠٢٩	٦٦٦	٢٤٤	٢١١	٢٨٢	٩٤	٦٢	٢١
صوماليون	٧٥١	٣٢٢٦	٢٠٢	١٣٦	٦٠٣	٠	٣	٢٨
تونسيون	١٠١	٩١	١١	٨	١٠	٠	٠	٦
جزائريون	٣١٧	١٢٣	٨١	٢٥	٦٣	٠	٠	١٠
سعوديون	٧٦	٥٦	١٢	٧	٧	٠	٠	١١
كويتيون	٢٤٤	٢٧	٦	٠	٢١	٠	٠	٠
ليبيون	٣١	١٠٩	٧	٣	٦	٠	٠	٣
مغربيون	٤٢٠	٤٦٠	٤٢	٤٣	٦١	٠	٠	١٤
عرب آخرون	٩٠٨٩	٣٨٤٠	٥٣٩	٤٨٩	١٢٠٤	٧٦	٢٦	١٣٨
العدد الاجمالي للاستراليين العرب	١٥٩٢٦٨	٥٥٨٣١	٥٥٥٧	٦٢٥٥	٦٩٥١	٤١٤	١٨٢	١٦٨٠
النسبة المئوية من التعداد العام للاستراليين العرب	%٦٤,١١	%٢٢,٤٧	%٢,٢٣	%٢,٥١	%٢,٧٩	%٠,١٦	%٠,٠٧	%٠,٦٧

* الجدول السادس ـ الارقام الواردة اعلاه مأخوذة بدقة ومباشرة من تقرير الاحصاء الاخير للسكان عام ٢٠٠١ - مكتب الاحصاء الاسترالي.

الجدول السابع*

الاديان الرئيسية في استراليا
وتلك الاديان المرتبطة بالاستراليين العرب

الديانة	نيو ساوث ويلز	فكتوريا	كوينزلاند	جنوب استراليا	غرب استراليا	تسمانيا	المقاطعة الشمالية	منطقة العاصمة الاسترالية (ACT)	مناطق اخرى	استراليا
المسيحية	٤٥٠٧١١٥	٢٩٧٤٨٣٦	٢٥٤٧٥٣٢	٩٣٥١٧٠	١١٦٠٧٨٧	٣١٥٥١٣	١٢٤٥٧٢	١٩٧٩٩١	٨٢٦	١٢٧٦٤٣٤٢
البوذية	١٤٧٧٢٥	١١١٤٩٨	٣٧٧٥٨	١٩٣٩٣	٢٩٩٦٤	٢٠١٧	٢٦٧٢	٦٢٩٣	٤٩٣	٣٥٧٨١٣
الاسلام	١٤٠٩٠٧	٩٢٧٤٢	١٤٩٩٠	٧٤٧٨	١٩٤٥٦	٨٦٥	٩٤٥	٣٤٨٨	٧٠٧	٢٨١٥٧٨
اليهودية	٣٤٣٤٥	٣٨٣٧٤	٤٢٧١	١٠٧٢	٥٠٧٢	١٨٠	١٤٩	٥٢٩	٣	٨٣٩٩٣
الهندوسية	٥١٤٢٢	٢٤٣٢٨	٨٩٧٠	٢٥٣١	٤٩٦٦	٤٩٢	٤٣٢	٢٣٣٢	٠	٩٥٤٧٣
المارونية الكاثوليكية	٢٨٦٥٧	٢٤٢٦	٢٥٥	٣٨٢	١٩	٩	٠	٢٢	٠	٣١٧٧١
الملكية الكاثوليكية	٢٠٧٨	٧٧٧	١١٦	٦٠	٤١	٤	٠	٦	٠	٣٠٨١
الدرزية	٨٥٢	٧٩٢	١١٩	٦٩٩	٢٠	٠	٣	٥	٠	٢٤٩٣
الذين لم يسجلوا ديانتهم	٥٦٤٥٠٠	٤٥٧٢٨٦	٣٥٩٥٦٤	١٥١١٤٨	١٩٦٦٠٥	٤٧٤٣٠	٢٨٦٣٥	٣٠٢٢٣	٢٠٧	١٨٣٥٥٩٨
الزائرون الاجانب	٦٠٥٧٧	٣٢٨٥٣	٦٩٥٠٠	٨٣٤٩	١٩٢٤٤	١٨١١	٧٩٣٥	٢٧٦٣	٦٩	٢٠٣١٠١
إجمالي عدد المشاركين	٦٣٧١٧٤٦	٤٦٤٤٩٥١	٣٦٥٥١٣٦	١٤٦٧٢٥٥	١٨٥١٢٤٦	٤٥٦٦٤٦	٢١٠٦٣٨	٣١١٩٤٥	٢٧٤٠	١٨٩٧٢٣٥٠

* الجدول السابع ـ ويتناول الاديان الرئيسية في استراليا والولايات والمناطق الاخرى، وذلك إضافة الى ثلاث طوائف (مرتبطة بالبحث) إستطعنا حصرها فقط في التقرير العام للاحصاء السكاني لعام ٢٠٠١ في مجال الانتماء الديني - مكتب الاحصاء الاسترالي.

الجدول الثامن*

الاديان الرئيسية في عواصم الولايات والعاصمة الفيدرالية وتلك الاديان المرتبطة بالاستراليين العرب

الديانة	سيدني	ملبورن	برزبن	ادلايد	بيرث	هوبارت	داروين	كانبرا
المسيحية	٢٦٨٠٦٧٩	٢٠٩٧٤٩٣	١١٣٠٩٣٠	٦٨٠٢٩٢	٨٤٣٥٥٣	١٣٢٢٨٢	٦٢٢٨٧	١٩٧٦٧٥
البوذية	١٣٥٩٧١	١٠٦٥٧٠	٢٥٦١٩	١٨٢٤٤	٢٧٥٧٠	١١٣٢	٢٢٠٤	٦٢٩٢
الاسلام	١٣٤٣٦٦	٨٧٧٥٥	١٠٤٦٨	٦٦٤٤	١٧٤٥٣	٥٤٨	٧٧٥	٣٤٨٧٨
اليهودية	٤٨٤٦٢	٢٣٣٣٤	٦٧٨٨	٢٣٤٠	٤٦٦٦	٢٧٢	٣٣١	٢٣٣٢
الهندوسية	٣٢٩٤١	٣٧٧٧٨	١٦٦٧	٩٧٩	٤٨٧١	١٠٩	٩١	٥٢٨
المارونية الكاثوليكية	٢٨٣٣٤	٢٤٠٧	١٩٤	٣٧٨	١٥	٤	٠	٢٢
الملكية الكاثوليكية	٢٠٤٨	٧٣٥	٩٧	٥٦	٣٦	٣	٠	٦
الدرزية	٨٤٦	٧٨٦	١٠٥	٦٦٥	١٧	٠	٣	٥
الذين لم يسجلوا ديانتهم	٣٦١٥٩٢	٣٢٦٧٧٣	١٥٠٣٧٠	١٠٧٤٩٨	١٣٤٠٤٢	١٨٣٧٥	١٤٣٦٨	٣٠٢٠٦
الزائرون الاجانب	٤٩٣٠٦	٢٧٨٣٨	١٨٧١٥	٦٤٨٢	١٤٦٠١	١٠٠٨	٢٩٤٣	٢٧٥٤
إجمالي عدد المشاركين	٣٩٩٧٣٢٢	٣٣٦٦٥٤٩	١٦٢٧٥٣٠	١٠٧٢٥٨٠	١٣٣٩٩٨٩	١٩١١٥٩	١٠٩٤٠٣	٣١١٥١٦

* الجدول الثامن ـ ويتناول الاديـان الرئيسية في عواصم الولايات والعاصمة الفدرالية وذلك إضافة الى ثلاث طوائف (مرتبطة بالبحث) استطعنا حصرها فقط في التقرير العام للاحصاء السكاني لعام ٢٠٠١ في مجال الإنتماء الديني - مكتب الاحصاء الاسترالي.

الجدول التاسع*

تعداد المتكلمين باللغة العربية

في الولايات والمناطق الاخرى		في عواصم الولايات والعاصمة الفدرالية	
نيو ساوث ويلز	١٤٥٦٢٠	سيدني	١٤٢٤٥٣
فكتوريا	٤٧١٨٢	ملبورن	٤٥٧٨٧
كوينزلاند	٤٧٥٢	برزبن	٣٣٤٦
جنوب استراليا	٤٤٥٥	ادلايد	٤٢٨٩
غرب استراليا	٥٥٤٣	بيرث	٥٢٨٢
تسمانيا	٤١٣	هوبارت	٢٩٧
المقاطعة الشمالية	١٤٧	داروين	١٠٣
منطقة العاصمة الفدرالية	١٢٥٧	كانبرا	١٢٥٧
مناطق اخرى	٦		
العدد الاجمالي في استراليا	٢٠٩٣٧٢		

* الجدول التاسع.. الارقام الواردة اعلاه مأخوذة بدقة ومباشرة من تقرير الاحصاء الاخير للسكان عام ٢٠٠١ - مكتب الاحصاء الاسترالي.

الفصل الثالث

في
مفهوم القوة وبناء المرجعية..
تداعيات الماضي، إشكالية الحاضر
وتحديات المستقبل

في غيمة صيف انسانية عابرة، وعلى انغام بيريسترويكا غورباتشوف السوفياتية، راود الكثيرين في ثمانينات القرن الماضي حلم جميل مفاده ان البشرية دخلت عصراً نوعياً جديداً في تطورها يتجاوز مبدأ توازن القوى نحو معيار اساسي جديد ينطلق من توازن المصالح لكافة الاطراف وعلى مختلف المستويات.

لن نخوض هنا في تفاصيل ما آل اليه هذا الحلم الجميل، فمن انهيار الاتحاد السوفياتي نفسه، مروراً بالازمات والحروب والفوضى العارمة التي أحاقت بالبشرية طوال السنوات الماضية، وصولاً الى الانتكاسة "البوشية"، التي تشكل استعماراً وعدواناً وحرباً ورجعية على طول الخط.. كلها تعابير واضحة عن الواقع العنيد الذي سيستمر في منطقه هذا، منطق توازن القوى، وللاسف الشديد، الى أمد تاريخي غير منظور.

لذا، وبعيداً عن التفاصيل والاشكال والخصوصيات، فان علاقات القوة ما زالت تتحكم في العلاقات الانسانية على مختلف مستويات الاجتماع البشري.. بداية بالعائلة، مروراً بالدولة ومتفرعاتها، وصولاً الى المجتمع الدولي. فمع تقدير اهمية الابعاد الاخرى، مثل العدالة والمساواة والحقوق والاخلاق والانسانية وغيرها، فان ما يحدد في نهاية المطاف مكانة الفرد (والجماعة) ودوره ومدى الاحترام والهيبة التي يتمتع بها، في إطار أية منظومة اجتماعية (وهذا كلام منمق عن المصالح، اولاً واخيراً)، في كل المجالات، وعلى كل المستويات، هي القوة التي يمتكلها.

والقوة هنا ليست آحادية الجانب... اقتصادية او عسكرية او علمية فقط... وانما هي قوة شاملة اي متعددة الجوانب بتنوع المجالات الرئيسية للحياة الانسانية، ولكنها، والاستدراك هنا في منتهى الاهمية، تتكثف في نهاية المطاف في المجال السياسي.

من هذا المنطلق نرى بان انعدام التقدير، بل والاحتقار، الذي تمارسه السلطات الاسترالية تجاه الجالية العربية والقضايا المرتبطة باوطاننا الام، بدءاً من فلسطين والعراق وصولاً الى الهجمات العنصرية المتلاحقة في الداخل، هو تعبير، في نهاية المطاف، عن مدى الضعف الشديد الذي ينتابنا في وطننا القاري الجديد وفي عالمنا العربي.

ففي منتهى الصفاقة تصوّت حكومة هاورد المحافظة الى جانب اسرائيل والولايات المتحدة (مع ثلاث جزر صغيرة منسية) ضد العالم في الامم المتحدة اثناء تبنيها قرار محكمة العدل الدولية باعتبار جدار الفصل العنصري الذي تبنيه اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة هو عمل غير شرعي، يجب إزالته وتعويض المتضررين الفلسطينيين من جرائه.

وفي هذا السياق لا تتردد لحظة الطبقة السياسية الاسترالية المهيمنة، بجناحيها الاحراري والعمالي، في إطار ما يعرف بسياسة الحزبين، في تقديم الدعم المطلق للموقف الاسرائيلي وذلك في كل مناسبة ومحطة في مسار الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد وصل العهر في اليمين الاسترالي الحاكم، اثناء احتجاجه العنيف على منح جائزة السلام، التي تقدمها جامعة سيدني سنوياً، والتي قدمتها الى المناضلة الفلسطينية الدكتورة حنان عشراوي في العام ٢٠٠٣، الى حد ان يعلن الوزير الفدرالي البارز طوني آبوت في لقاء عام اعتراضا على هذا الموضوع بـ"اننا كلنا اسرائيليون" و(الكلام لـ "سيادة الوزير)... اي ان "معاليه" ليس مع السلام والحل العادل والقرارات الدولية واحترام حقوق الشعوب... وانما هو، وحكومته، وببساطة شديدة، مع اسرائيل، ظالمة كانت ام مظلومة.

وآخر فصول الموقف الاسترالي الرسمي المعادي للقضية الفلسطينية هو تعليق رئيس الوزراء على وفاة رمز الشعب الفلسطيني بقوله ان التاريخ سيحكم بقسوة على ياسر عرفات. هكذا، وبعيداً عن لغة الدبلوماسية، واجواء المواساة التي تواكب عادة لحظة الموت، وفي نشاز أخرق لمواقف زعماء العالم، يصر هاورد على طعن مشاعر الشعب الفلسطيني، ويؤكد مجدداً على احتقاره لقضايا الاستراليين العرب المرتبطة باوطانهم الام، وفي مقدمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

وللرد على جون هاورد وأمثاله في الطبقة السياسية الاسترالية، نقول لهم ان ياسر عرفات، وبعيداً عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع نهجه وسياساته، هو رمز لقضية تحرر وطني مركزية في العالم، وهو الرئيس المنتخب ديمقراطياً من شعبه، وهو الحاصل على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل إسحاق رابين والزعيم العمالي الاسرائيلي شمعون بيريز وذلك لتوقيعهم اتفاقيات اوسلو للسلام.

وبرحيل عرفات خسر السلام أهم أركانه.. اما الحديث عن التاريخ في هذا المجال... فنقول نعم انه، اي التاريخ، سيحكم، وبقسوة شديدة، على الذين اغتالوا رابين للقضاء على عملية السلام... وسيحكم، وبقسوة شديدة ايضاً، على مجرم الحرب آرييل شارون وعلى كل سياسي رجعي، من أمثال جون هاورد، يدعم الحكومة الاسرائيلية ويتغاضى عن جرائمها واحتلالها الغاشم للاراضي الفلسطينية.

اما على الصعيد العراقي، ومع ترحيبنا الحار بزوال نظام صدام حسين الاجرامي، فان موقف حكومة هاورد من المسألة العراقية هو موقف انتهازي بامتياز، لا يمت بصلة، لا

من قريب ولا من بعيد، الى الحرص على العراق وشعبه وباقي "المعزوفة" الممجوجة.. بدءاً بالديمقراطية وانتهاءاً بحقوق الانسان.

ان الحكومة الاسترالية، وانطلاقاً من فوبيا الامن الاستراتيجي، النابعة من إشكالية تملك هذه القارة العظيمة، وإعادة إنتاج هذا التملك بعيداً عن طموح الطامحين في آسيا المكتظة بسكانها، ترى في اعماق اعماقها انها تحتاج، بالمعنى الوجودي، الى الالتحاق المطلق، وليس النسبي، بقوة عالمية عظمى، تشكل غطاءاً استراتيجياً لاستمرارها (٢٩).

على هذا الاساس، وبعد خذلان الامبراطورية البريطانية لاستراليا في الحرب العالمية الثانية في مواجهة خطر الاجتياح الياباني ولجوء حكومة كانبرا الى الولايات المتحدة الاميركية، اي الامبراطورية البديلة الصاعدة (وللمناسبة "السعيدة" فهي "بيضاء"، بل وانغلوساكسونية ايضا)، نلاحظ ان الحكومات الاسترالية المتعاقبة، وبعيداً عن الخطابات والتبريرات والشعارات المعلنة، التحقت وتلتحق (وستلتحق في المستقبل بحال استمرار النهج نفسه) بكل المغامرات والسياسات الاميركية، باشكال ومستويات مختلفة، وذلك بعيداً كل البعد عن مدى عدالة او عدوانية هذه السياسة او تلك.

في هذا السياق على وجه التحديد التحقت كانبرا بواشنطن في مغامرتها الامبريالية العراقية، وذلك بعيداً عن الشرعية الدولية، متذرعة بسببين (مستوردين ايضاً من الام "البيضاء"): اولهما، امتلاك العراق لاسلحة دمار شامل، وثانيهما، إرتباط نظام صدام حسين بمنظمة بن لادن القاعدية، وبالتالي، بهجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية.

وكما نعرف، فقد اثبت الواقع في التطور اللاحق للاحداث عدم صحة كلي الزعمين، مع الاشارة الى ان كبار مستشاري الامن القومي والدفاع في استراليا، كما في بريطانيا، كانوا قد ابلغوا القيادة السياسية قبل الحرب بفترة طويلة عن عدم صحة هذه المزاعم.

بالطبع، فالاسباب المعلنة للحرب بالنسبة للقيادة السياسية، في واشنطن ولندن وكانبرا، ليست مسألة "مقدسة"... فتم تجاوزها، ببساطة شديدة، نحو سبب "إنساني عظيم" وهو التخلص من النظام الدكتاتوري ومساعدة الشعب العراقي على بناء دولة ديمقراطية حديثة تكون نموذجاً صالحاً للاقتداء به من قبل "الشرق الاوسط الموسع".

وللاسف الشديد، فإن بعض المناضلين الوطنيين العراقيين الشرفاء، الذين نقدّرهم ونحترمهم في استراليا، قد تعاطوا بسؤ تقدير مع هذه الاطروحات، وصولاً الى التسويق

---

(٢٩) على خلاف هذه الرؤية اليمينية المتزمتة، المنغلقة على ذاتها، والعنصرية بمضمونها، حاول الزعيم العمالي البارز ورئيس وزراء استراليا الاسبق (١٩٩١ - ١٩٩٦) بول كيتنغ التصالح مع التاريخ والجغرافيا وذلك بتقديم بديل عقلاني، منفتح، ايجابي وتعددي في البناء المجتمعي الداخلي وفي العلاقات الخارجية وبالاخص مع المحيط الآسيوي باعتباره ان استراليا في نهاية المطاف هي دولة آسيوية.

غير الواعي في الاعلام، المرئي والمسموع، لاكاذيب الحكومة الاسترالية الانتهازية في المسألة العراقية.

فهذه الحكومة التي تدّعي الحرص على الشعب العراقي، وصولاً الى مشاركتها في حرب لإزالة نظام المقابر الجماعية... هي نفسها، اي حكومة هاورد ووزير هجرته آنذاك فيليب رادوك، التي اذاقت اللاجئين العراقيين الهاربين من الجحيم الأمرّين، الى حد جعلتهم يترحمون على صدام حسين وزبانيته. فالذين نجوا من اهوال المحيط على متن قواربهم الصغيرة الحالمة باتجاه استراليا "البلد السعيد"، تم سجنهم، أطفالاً ونساءاً ورجالاً، في معتقلات صحراوية وجزر نائية في ظروف بالغة السؤ، وذلك لسنوات امتدت بالكثيرين منهم الى فترة الحرب نفسها، وفي البعض الآخر ليومنا هذا!

نعم، نحن نعلم، وكل ذو عقل عاقل يعلم، ان الحياة مصالح، وان الولايات المتحدة وتوابعها، البريطانية والاسترالية وغيرها، ليست مؤسسات خيرية أممية - ايها الاعزاء الاستراليين العراقيين -، وانما هي قوى امبريالية واستعمارية، في ظروف تاريخية نوعية جديدة، هي معطيات العالم المعولم اليوم... وما تقدم عليه من افعال همجية حالياً هي تعبيرات في منتهى العدوانية لعلاقات القوة على الصعيد الدولي.

هذه اليمينية المحافظة، بل الرجعية العدوانية في التعاطي مع القضايا العربية كانت إمتداداً منطقياً ايضاً للحملات العنصرية على الصعيد الداخلي في التعاطي مع الجالية الاسترالية العربية. فمنذ سنوات عديدة، وبالاخص مع ما يسمى بـ "حرب تحرير الكويت"، يتعرض الاستراليون العرب لشتى انواع الممارسات العنصرية، والتي لعب ويلعب فيها بعض السياسيين البارزين دوراً انتهازياً لتحقيق مكاسب ذاتية على حساب المصحلة الوطنية العامة للمجتمع المتعدد الثقافات.

ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي تركزت الحملات العنصرية تحت عناوين رئيسية ابرزها: "العصابات اللبنانية"، "الاغتصاب الجماعي"، "ثقافة العنف"، "الجريمة الشرق اوسطية"... الخ. ويلاحظ في هذا الخطاب العنصري المحاولة الدائمة للربط بين الاثنية، اي بين البعد اللبناني (وهو في الوعي اليومي للشارع الاسترالي يساوي العربي، وذلك بحكم الحجم الكبير للجالية اللبنانية واقدميتها مقارنة بالجاليات العربية الاخرى) والجريمة.

هكذا، وبدلاً من البحث في الظروف الاقتصادية - الاجتماعية وتعقيدات الهجرة والاستقرار والتداخل الثقافي لدى دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة، ومن ضمنها ظاهرة الجريمة، نرى التركيز على الجانب الاثني، وبالتالي تجريم جالية بكاملها بجريرة جرائم ارتكبها افراد يتحدرون باصولهم من بلدان عربية. وللعلم فان مسؤولين في مكتب الاحصاء الاسترالي اعلنوا مرات عديدة ان معدلات الجريمة في اوساط المتحدرين من

اصول لبنانية وعربية لا تزيد في مطلق الاحوال عن المعدل الوطني العام.

ومما فاقم في هذا الامر ان البعض من قادة الجالية ومؤسساتها تبنوا، عن جهل او انتهازية، سياسة تجريم الجالية، وذلك من خلال سلسلة مبادرات واطروحات وآراء صبت في نهاية المطاف، بشكل مباشر وغير مباشر، في طاحونة العنصرية ضد الاستراليين العرب.

اول ما يبرز في هذا المجال ما يعرف بـ"خطة الشراكة لمنع العنف والجريمة في اوساط المتحدرين من اصول عربية"... وهي خطة مشتركة بين حكومة ولاية نيو ساوث ويلز وبعض أقطاب الجالية... وتتمثل في رصد حوالى مليوني دولار للبيروقراطية المشتركة بين الطرفين من اجل إقامة بعض النشاطات النخبوية، التي لم، ولن، تغيّر على الاطلاق في واقع الحال الموجود.

ان الهدف الحقيقي لهذه الخطة، غير البريئة، من جانب السلطات هو ترسيم وجود الجريمة الاثنية العربية من جهة، ورميها في ملعب الاستراليين العرب لتحمل مسؤوليتها من جهة أخرى. في المقابل، فان اقطاب الجالية المشاركين بهذه الخطة تراوحوا بين جاهل لابعاد وتداعيات هذه الخطوة، وانتهازي غير مكترث سوى بمصالحه الذاتية الضيقة والانتفاع قدر الامكان من مجريات الامور، ودفع "الفواتير" لاولياء النعمة في السلطة السياسية.

وفي سياق تجريم الذات ايضاً تبرز الاطروحات "الثقافية" لقادة الجالية المحافظين. فمشاكل الشباب المتحدرين من اصول عربية بالنسبة لهذه الفئة، تتمثل بليونة القوانين الاسترالية من جهة، وابتعاد الشباب عن "قيمنا" التقليدية باتجاه ثقافة الانحلال الاخلاقي والفساد والضياع السائدة في المجتمع الاوسع ـ اي الاسترالي ـ من جهة اخرى.

وبالتالي، فالمطلوب لحل "مشاكل" شبابنا هو تشديد القوانين وتخفيف قبضة الحكومة على الاهل لكي يستطيعوا "تربية" الجيل الناشئ على "الاصول".. اي عملياً الضرب والقمع ومصادرة الشخصية وخلق المعوقات امام التفتح الابداعي للفرد.

هذا الموضوع يدخلنا في أبرز قضية تواجه استقرارنا في الوطن الجديد وبناء هويتنا المركبة الاسترالية العربية وهي الاشكالية الثقافية، وذلك في ظل الانتشار الواسع للرؤية المحافظة في صفوفنا، والتي ترى، بجوهرها، في تقاليدنا وعاداتنا الخير المطلق، وفي "الآخر" الثقافي الشر المطلق.

وتكمن في اساس هذه الرؤية المتزمتة والاطلاقية ثقافة في منتهى المحدودية والجهل بـ "ذاتنا" وبـ "الآخر".... فالحياة أغنى واكثر تعقيداً وتنوعاً بما لا يقاس من هذا الفهم الميكانيكي، الغارق في تخلفه وتقوقعه على ذاته.

ان مأساوية الواقع الذي تعيشه كل المجتمعات العربية، والظروف البالغة الصعوبة

التي تحيط بنا في الدياسبورا، والتفاقم الخطير جداً لظاهرة "معاداة العرب" والمسلمين في الايام الراهنة، وتماهي "صورتنا" في مخيلة الرأي العام العالمي مع الضياع والعنف والسلبية في اسوأ تجلياتها وصولاً الى الانتحار الذاتي، باشكال وادوات مختلفة... كل هذه التحديات الوجودية تفرض علينا، وفي المقام الاول، وقبل الكلام عن "الآخر" ومصالحه ومؤامراته، الجرأة على نقد الذات وتبيان أسباب الهوان الكارثي الذي آل اليه احفاد الحضارة العربية الاسلامية العظيمة.

بالطبع، ان الاحاطة بهذه الاشكالية، وهي، باعتقادنا، قضية القضايا لعوالمنا العربية (بمعنى المجتمعات والدياسبورات معاً)، مسألة شائكة وبالغة التعقيد ولا ندّعي القدرة أو النية في هذه الدراسة للإحاطة بها من كافة جوانبها الرئيسية. ما يعنينا في هذا المجال هو التأكيد على ان ثقافتنا التقليدية، بتجلياتها المعاصرة، وبعيداً عن التفاصيل ومؤامرات "الآخر"، انتجت، وبالمحصلة العامة، وفي مسار قرون عديدة، هذه الكارثة المجتمعية الشاملة التي نعيش فصولها الدراماتيكية حالياً.

من هنا، وبغية إعادة انتاج ثقافتنا على أسس نوعية جديدة قادرة على فتح آفاق رحبة امامنا، نرى ضرورة إزالة "القدسية" عن ما يسمى "تقاليدنا" و"عاداتنا" و"مفاهيمنا" وإخضاعها للنقد الحازم من منظار عالم اليوم ومعطياته وظروفه وتحدياته. وهذه العملية، باعتقادنا، تتكون من جانبين متداخلين جدلياً: نفي للمعوقات والكوابح والجوانب التي عفا عليها الزمن، من جهة، والانفتاح على روح العصر وتمثل كل ما هو ايجابي وابداعي وتقدمي وانساني فيه من جهة اخرى.

على هذا الاساس، نرى ان الثقافة الاسترالية، كتجلي ملموس في ظروفنا للحضارة الغربية بشكل عام، هي أبعد ما تكون، بسمتها العامة، عن ثقافة الانحلال والفساد الخلقي والضياع... فالحضارة الغربية، مثل الحضارات العريقة الاخرى في مسار التاريخ الانساني، هي بجوانبها الرئيسية، إبداعية، إنتاجية وإيجابية... تلازمها في الوقت نفسه العديد من الجوانب السلبية، التي قد تزيد او تنقص، في هذا المكان او ذاك الزمن، حسب الظروف التاريخية الملموسة للمجتمع المعني.

وتدلل الحياة الواقعية لعالم اليوم ان الحضارة الغربية هي رائدة في تطور الحياة الانسانية، فالتنظيم الاجتماعي الحديث بكل مكوناته، والتكنولوجيا المعاصرة بكل فروعها وتجلياتها، والثورة العلمية، وثورة المعلومات والاتصالات وغيرها من الانجازات العظيمة التي تحيط بنا في كل جوانب حياتنا اليومية هي اولاً واساساً نتاج للنظام الاجتماعي العام القائم على اساس هذه الحضارة الغربية.

بالطبع، هذا الجانب الرئيسي المشرق في الحضارة الغربية، لا يجب ان يغيّب العديد من جوانبها السلبية، بل وحتى المدمّرة أحياناً، مثال الحروب والاحتلالات والاستعمار

والعنصرية وغيرها من الشرور.

بالتالي، فالتفاعل بين الحضارات والثقافات هو عملية جدلية، متناقضة ومتداخلة، فيها الجوانب الايجابية، التي يفترض تمثلها، والجوانب السلبية وضرورة العمل على تفاديها قدر الامكان.

على هذا الاساس نرى ان ما يحصل في المجتمع الاسترالي المتعدد الثقافات اليوم هو عملية تفاعل حيوية، في منتهى الغنى بين حضارات مختلفة، ستفرز تدريجياً ومع مرور الزمن (وهنا نتكلم عن اجيال) ثقافة وطنية استرالية نوعية جديدة تستمد جذورها من الواقع الفسيفسائي للمجتمع.

لذا، وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية تجاه بلدنا الجديد، ومن مصالحنا الخاصة كذلك، علينا الانفتاح والمشاركة الحيوية الايجابية المنتجة في هذه العملية التاريخية العظيمة لاعادة انتاج الهوية الثقافية الاسترالية وبناء الامة... مع ما تطلبه هذه العملية الجدلية من تفاعل وتمثل واستبعاد.

في المقابل، فان نهج الجهل وضيق الافق والتزمت والانغلاق على الذات لا يقتصر فقط على إعاقة مشاركتنا الفاعلة في صياغة الهوية الوطنية... وانما بتداعياته ونتائجه يصب ايضاً في طاحونة العنصرية الموجهة ضدنا، ويضعف من امكانيات وفاعلية وآفاق اجيالنا الشابة.

واذا اخذنا قضية "الاغتصاب الجماعي" كمثال، وهي مسألة شغلت المجتمع الاسترالي لفترة طويلة بحكم "لبنانيتها" و"عروبتها و"اسلاميتها" (وتتمثل بقيام مجموعة من الشباب المتحدر من اصول لبنانية باغتصاب فتاتين في سيدني).. سنرى كيف تتداخل الاشكالية الثقافية والعنصرية وقضايا الشبيبة في اوساط الاستراليين العرب.

الجريمة بشكل عام، كانت ولا زالت، سمة ملازمة في تطور المجتمع الانساني بكل اشكاله ومستوياته والوانه وأعراقه، والاغتصاب، بما في ذلك الجماعي منه، هو نوع شائع من الجريمة نجده في كل مكان وزمان. وتبين معطيات مكتب الاحصاء الاسترالي ان الاغتصاب بكل انواعه، بما في ذلك تجاه الاطفال، هو من الجرائم الشائعة في المجتمع الاسترالي... اما عقوبة هذا النوع من الجرائم في النظام القضائي الاسترالي فانها تتراوح عادة، وارتباطا بالظروف الملموسة لكل حالة، من بضعة شهور الى عدة سنوات في اسوأ الاحوال.

اما في المجال الاعلامي، يتم عادة الإشارة الى هذا النوع من الجرائم، ما عدا الاستثنائي منها، في الصفحات الداخلية للصحف، ولا تجد بطبيعة الحال، طريقها الى الاعلام المرئي، كونها من الاخبار العادية اليومية، غير المثيرة للمستهلك.

لكن، وفي ظل اشتداد ظاهرة "معاداة العرب" والمسلمين من جهة، وهزالة اوضاعنا

محلياً وعالمياً، من جهة أخرى، فان المعطيات الآنفة الذكر تنقلب جذرياً وتتحول جريمة إغتصاب جماعية عادية جداً في كل ملابساتها (حيث ان الفتاتين المعنيتين انضمتا الى الشباب المدانين برغبتيهما وتناولوا المخدرات معاً وبعدها حصل الذي حصل!!) الى قضية ثقافية – سياسية – قضائية – إعلامية في منتهى "الخطورة" على المجتمع الاسترالي... وبوصفها هذا، شكلت القضية، ولفترة ليست بالقصيرة، مادة دسمة لأشد الحملات العنصرية على جاليتنا وعلى الثقافتين العربية والاسلامية من قبل الانتهازية السياسية والاعلام بكل اشكاله وانواعه.. الرخيص و"الرزين"، المرئي والمسموع و"المتخيل" (الانترنت).

تحت ضغط هذه الاجواء العنصرية جرت محاكمة المتهمين ونالوا عقوبات بالسجن لفترات مختلفة كان معدلها الوسطي حوالى ست سنوات، وهذه احكام تعتبر قاسية في النظام القضائي الاسترالي لجريمة إغتصاب جماعية بملابسات في منتهى العادية.

لكن، وبالرغم من قساوة هذه الاحكام، وتحت ضغط هستيريا العنصرية، وركب موجتها من قبل رئيس حكومة الولاية بوب كار، استأنفت السلطات قرار المحكمة وتم في النهاية توجيه عقوبات جديدة، خيالية بمقاييس القضاء الاسترالي، الى المدانين، حيث وصل اقصاها الى ٥٥ سنة، علماً ان جريمة القتل تعاقب بحوالى ٢٠ – ٢٥ سنة.

وللمفارقة المذهلة، ففي الوقت نفسه تقريباً[٣٠]، وفي ظروف مشابهة، حكم على مجموعة من الشباب (من مدرسة ترينيتي في سيدني .. وهي من مدارس النخبة) في جريمة اغتصاب جماعي مماثلة بعقوبات تراوحت بين الستة اشهر والسنة للمدانين، مع عدم ادراج هذه الجريمة في سجلهم العدلي، وذلك حرصاً على مستقبلهم!!!

بالطبع، هذه الجريمة لم تجد طريقها الى الصفحات الاولى في الصحف والبرامج الاذاعية وشاشات التلفزة وتعليقات السياسيين، وكأنها حادث عابر لا يستدعي إزعاج المواطنين به... فالقضية هنا "بيضاء" مرتبطة بـ"أهل البيت"، ولا تشكل بالتالي خطراً على "طبيعة" المجتمع و "نقائه" [٣١].

في هذه اللحظات السوداء، وفي مواجهة الحقائق المفجعة، تبرز الاهمية الكبيرة لمؤسسات الجالية ومرجعياتها وقادتها ونخبها لإحقاق الحق قدر الامكان والدفاع عن الاستراليين العرب في وجه كل الافتراءات الحاصلة بحقنا... والمطلوب هنا منطقياً ليس الدفاع عن جريمة الاغتصاب ومرتكبيها... بل تبيان انها جريمة محددة.. ارتكبها اشخاص محددون.. تعالج قضائياً بالقوانين المرعية، وذلك بعيداً عن اية اتهامات وابعاد وتداعيات

---

(٣٠) الجرائم والمحاكمات حصلت خلال عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١.

(٣١) للتفاصيل انظر كتاب: "بن لادن في الضواحي – تجريم العربي الآخر" – صادر عن معهد سيدني للجريمة ص ١٣٨ – ١٤٠.

عنصرية تطال جالية باكملها... فما الذي حصل على هذا الصعيد!؟

لكي لا نغفل حقاً لصاحبه، نشير الى ان غالبية المؤسسات والمرجعيات، وعلى قدر طاقتها المحدودة جداً، قامت بالرد الشكلي على الافتراءات... بمعنى الدفاع عن ثقافتنا وسمعتنا وانتقاد الهجمات ومن يقف وراءها. لكن، وفي التعليق على اساس المشكلة التي انطلقت منها الهستيريا العنصرية، وهي الجريمة نفسها وكيفية التعاطي معها والتداعيات التي نشأت بسببها، فان "اجتهادات" العديد من "الوجهاء" و"المرجعيات" صبّت في طاحونة العنصرية نفسها الموجهة ضد ابناء الجالية، وبالاخص شبيبتها... كيف ذلك!؟

ببساطة شديدة، من خلال اعادة انتاج المفهوم المحافظ وضيق الافق للمسألة الثقافية في إطار التفاعل مع جريمة الاغتصاب الجماعي، والاشارة مجدداً الى ان اساس مشاكل شبيبتنا يكمن بإضعاف سلطة الاهل والابتعاد عن تقاليدنا وعاداتنا والتأثر بالانحلال السائد في المجتمع الاسترالي... اي ان هذه الرموز ربطت بين الجريمة الحاصلة والقضية الثقافية ووجود مشاكل تميز الشباب المتحدر من البلدان العربية...

وبالتالي اضفاء "المشروعية" على البعد الاثني الثقافي لجريمة الاغتصاب الجماعي... وهو العنوان الرئيسي للحملات العنصرية الشرسة ضد شبابنا وجاليتنا.

وللاسف الشديد، لم تكتف هذه المرجعيات" بالضرر الكبير الذي سببته لنا نتيجة لجهلها، بل ووصل ضيق الافق ببعض رموزها الى الترحيب بإعادة النظر في العقوبات التي نالها المعتدون من اصل لبناني، وتشديدها، كما اشرنا آنفاً، الى مستويات خيالية. والمذهل في الموضوع ان هذه "الرموز" لم تعلّق مطلقاً على عقوبات "اللااحكام" لمجرمي مدرسة ترينيتي "البيض".

اي ان المعادلة هنا، والحق يجب ان يقال، بان هؤلاء الشباب المعتدين والمتحدرين من اصول لبنانية نالوا في البداية العقوبة الاولى على جريمة الاغتصاب التي ارتكبوها (٦ سنوات، وهي قاسية، لكن مفهومة، بالمعايير القضائية الاسترالية)... ومن ثم نالوا، في سياق اعادة النظر بالاحكام، عقوبة "فلكية"، وذلك بسبب جريمة لم يرتكبوها وتتمثل بـ لون بشرتهم "السمراء" وملامحهم "الشرق اوسطية" واصولهم العربية والاسلامية... وبالاخص لانتمائهم الى جالية مشرذمة يتربع على قمتها مرجعيات تتراوح غالبيتها بين الجهل والفئوية والانتهازية.

وهذا الموضوع على وجه التحديد، اي جهل وفئوية وانتهازية غالبية مرجعيات الجالية (بسياقاتها المختلفة)، هو احد الاسباب الرئيسية للمشاكل الجدية التي تواجه الشبيبة الاسترالية العربية. فالشبيبة بحكم عنفوانها من جهة، وهذا شيء في منتهى الايجابية، ونشأتها في المجتمع الاسترالي من جهة اخرى، وبالتالي معرفتها الجيدة باللغة الانكليزية (لغتها الام عملياً) والعادات والتقاليد والحقوق والواجبات، من الطبيعي ان تمارس

الاحتجاج في مواجهتها للعنصرية والتمييز والصعوبات الاقتصادية الاجتماعية التي تحيط عادة بمجتمعات المهاجرين...

وهنا تأتي الاهمية الكبيرة لمؤسسات الجالية ومرجعياتها الحقيقية.

فالمطلوب هو تفهم إشكاليات الشبيبة واستيعاب عنفوانهم واحتجاجهم المشروع في نشاط مؤسساتي واعي ومنظم ويهدف في نهاية المطاف الى الدفاع عن كرامتهم ومصالحهم بشكل ايجابي ومنتج.

اما التخلي عن هموم الشباب وعدم الاستماع الى احتجاجاتهم في مواجهة الاشكاليات التي تعترضهم في حياتهم اليومية... بل واعلان التصريحات المسيئة لهم من قبل بعض "المرجعيات" الجاهلة التي تحمّل الشباب مسؤولية تردي الاوضاع ووزر قضايا اجتماعية ـ ثقافية ـ اقتصادية ـ إعلامية في منتهى التعقيد، وذلك بهدف تقديم الطاعة لولي النعمة في القيادة السياسية، طمعاً بمنصب او منحة مالية أو امتياز ما، والتغزل بقادة الشرطة في فترات الأزمات رغم الإساءات والافتراءات الموجهة من بعض اجهزة الامن للشبيبة... كل هذا يدفع الشباب عملياً الى الانفكاك عن مؤسساتنا وممارسة الاحتجاج السلبي وتداعياته الوخيمة...

أي بإختصار شديد، ما لم تدافع الجالية عن أبنائها... سيبتكر الأبناء اساليب وادوات وآليات تفرزها ظروفهم لمواجهة الاشكاليات التي تعترضهم... فالحياة لا تحتمل الفراغ، وهنا الخطورة من الضياع والمشاكل.

المعادلة هنا يجب ان تكون في منتهى الوضوح: الشباب هم مستقبلنا في هذه البلاد، كرامتهم هي كرامة الجالية، مصالحهم هي مصالح الجالية، قضاياهم وهمومهم واحتجاجاتهم ومشاكلهم هي اولوياتنا التي لا يتقدم عليها اي شيء آخر... الحياة يا "جماعة الخير!" – مجدداً ومجدداً – هي تعبير عن علاقات القوة، فاحترامنا.. اي نفوذنا.. اي مصالحنا تتحدد في نهاية المطاف بقوتنا وليس بتقديم آيات الطاعة والغزل الى هذا الطرف او ذاك... والشبيبة هي طريقنا الرئيسي للبناء والتطور والقوة.

ان الاساس هو كسب ثقة شبيبتنا، ليس بالكلام المعسول، وانما بالافعال الملموسة الحقيقية... وهنا لا يمكن استغباء الشبيبة.. الشبيبة يجب ان تقتنع بالتجربة الحية وبمشاعرها الداخلية ان كرامتها اولاً واخيراً هي على رأس جدول اهتماماتنا كجالية ومؤسسات ومرجعيات ونخب.

وعندما نقول هذا الكلام، فاننا ننطلق من مصلحة الشباب والجالية والمجتمع الاسترالي... فاستيعاب عنفوان الشباب وتوجيهه بشكل ايجابي، بناء ومنتج يعود بالفائدة على الجميع.

ان القدرة على المواجهة الفاعلة لهذا التحدي الكبير تطرح استحقاقات عديدة على

الجالية، لعل ابرزها هو العمل لتجاوز واقع التشرذم وبناء حالة من الانسجام والتناغم والتعاون في اوساطنا، وذلك على اساس هويتنا الواحدة، الهوية الاسترالية العربية، وخلق الاطار الجامع لكل تلاوين جاليتنا، بحيث تتضاعف امكانياتنا وتعود الفائدة علينا جميعاً.

فقد بينت الاحداث التي توقفنا امامها آنفا التداعيات السلبية لواقع التشرذم، وبالاخص الديني، الذي يعصف بنا من القاعدة وحتى القمة. فاثناء اشتداد الحملات العنصرية على الجالية العربية، بشكل عام، والجالية اللبنانية، بشكل خاص، في السنوات الاخيرة لاحظنا، وللاسف الشديد، بروز بعض التسريبات الاعلامية، والتعليقات الاذاعية، واتصالات بمسؤولين في الحكومة والمعارضة من قبل بعض الجهات الطائفية من الاستراليين اللبنانيين "للتأكيد" ان اوساطها لا صلة لها باشكاليات "العصابات اللبنانية" و"الاغتصاب" و"العنف" و"المخدرات" و"اللاجئين" وغيرها من الظواهر السلبية، وذلك بهدف تحييد الذات من الحملات العنصرية... الامر الذي رصدنا نتائجه لاحقاً بإشارات إعلامية وسياسية تضفي الطابع الاسلامي على القضايا المشار اليها آنفاً... وذلك في انسجام تام مع طبيعة المرحلة، محلياً ودولياً، كون الشرير "الآخر" هو العربي والمسلم.

هذا الامر قدم المزيد من المادة الدسمة للحملات العنصرية ضد كل ما هو عربي (ومسلم)، اي ضد حملة الهوية الاسترالية العربية، وثقافتها، ومن ضمنهم، موضوعياً، المسيحيين الاستراليين العرب انفسهم (شاء أم أبى الذين مارسوا التمييز الطائفي السابق الذكر)... فالعنصرية في سياق اشتدادها، ودروس التاريخ واضحة وكثيرة، لا تعود تميز بين الاطياف المختلفة لـ "الآخر" وبحيث تتجاوز افتراءاتها واعتداءاتها المتحدرين من بلدان عربية واسلامية باتجاه كل من هو ليس بـ "أبيض".. اي اوروبي،واحياناً انغلوساكسوني ايضاً.

الاشكالية التي نحن بصددها لم تبدأ في هذه الفترة فقط، وانما هي تمتد الى بدايات حصول التنوع الديني (بامتداداته السياسية التقليدية) في الجالية والتي حملناها معنا من اوطاننا الام، وبالاخص، في موضوعنا هنا، لبنان وانقساماته الدينية والطائفية وتداعياتها في قضايا الهوية والانتماء وغيرها.

لن نخوض، بالطبع، في التجليات اللبنانية (والعربية) لهذه الاشكالية، فهي ليست موضوعنا هنا، وانما سنحاول الاجتهاد، وبموضوعية قدر الامكان، للمساهمة في فهمها ـ أي الإشكالية ـ عند اخواننا واحبائنا الاستراليين اللبنانيين المسيحيين، والموارنة منهم على وجه التحديد.

في البداية نشير الى ان المؤسسات التقليدية المارونية في هذه الاصقاع، الزمنية منها والروحية، لا تستخدم مفهوم استرالي عربي، كما لم نلحظ لها اي نشاط تضامني مع أية قضية عربية باستثناء تبنيها الكامل للمعارضة اللبنانية، وعلى وجه التحديد جناحها المسيحي

اليميني التقليدي... هذا الامر يعود، باعتقادنا، الى الحساسية الموروثة من الوطن اللبناني الام تجاه مفهوم العروبة وتجلياتها واشكالياتها في صياغة الكيان اللبناني ونظامه الطائفي.

غير ان المفارقة تبدو جلية حين نلاحظ الاهتمام الجدي باللغة العربية (٣٢) في المدارس الخاصة التي تشرف عليها الكنيسة المارونية... في وقت نرى فيه ان هذه الكنيسة لا تتعاطى، من قريب او من بعيد، في البعد العربي للهوية... بل يلاحظ ايضاً ومنذ سنوات تغييب حتى الجانب اللبناني احياناً من خطابها والاكتفاء بمصطلح "استرالي ماروني" او "الهوية المارونية".

اجتهادياً، نقول بان التركيز على اللغة العربية هنا لا يمكن حصره، كما يحاول البعض، في تسهيل التخاطب فقط بين الاجيال المختلفة... باعتقادنا، ان الموضوع اعمق من ذلك بكثير... فاللغة، وهنا على وجه التحديد، في خطاب الكنيسة وفي الحياة الاجتماعية العامة، اداة رئيسية للتواصل الثقافي، وتوارث العادات والتقاليد والتاريخ المشترك.. اي ببساطة، محاولة إعادة انتاج الروابط الاجتماعية العامة بين الاجيال وبالاخص، في مجالنا هنا، حضور الكنيسة المارونية في اوساط الاجيال الجديدة على وجه التحديد.

اي، اننا هنا، موضوعياً، وفي الجوهر، وبمنأى عن رغبات العامل الذاتي، امام بعد عربي، لغوي - ثقافي، يلعب دوراً رئيسياً في إعادة إنتاج الروابط (بما في ذلك إعادة انتاج حضور الكنيسة المارونية نفسها)... فالاعتماد على الدين، بالمعنى اللاهوتي فقط، وعلى اهميته، لا يؤمن إعادة الانتاج هذه... بل، وفي حال الاعتماد عليه فقط (اي الجانب اللاهوتي)، ومع مرور الزمن، يؤدي عملياً الى الاندماج بالكنيسة الكاثوليكية القائمة دون الحاجة الى المرور بمحطتها المارونية، التي نشأت وتبلورت في المشرق العربي تعبيراً عن ظروف تاريخية محددة.

على هذا الاساس، وبعيداً عن الاعتبارات السياسية الآنية والواقع المرير الذي تعيشه مجتمعاتنا في الاوطان الام، فان البعد العربي الموضوعي في الهوية المركبة للمسيحيين الاستراليين اللبنانيين (والمتحدرين من باقي البلدان العربية كذلك)، وبالاخص للموارنة (بحكم كاثوليكيتهم الموجودة بوفرة في المجتمع الاسترالي) هو حاجة موضوعية ملحة لإعادة إنتاج الروابط والحضور، اي الانتماء المميز بخصوصياته المعينة، زمنياً وروحياً.

واذا اردنا التوسع قليلاًعلى الهامش، يجب علينا الإشارة الى ان إنتاجات الحضارة

---

(٣٢) وهنا تجدر الاشارة الى ان الحساسية المفرطة، لبعض اللبنانيين، تجاه كلمة "عربي" دفعتهم الى إشاعة مفهوم "اللغة اللبنانية" - والمقصود هنا طبعاً اللغة العربية نفسها - في الشارع الاسترالي، وفي التعاطي مع الحكومة والمؤسسات الرسمية، الامر الذي دفع مكتب الاحصاء الاسترالي، ويا للغرابة، الى اعتماد مصطلح "اللغة اللبنانية" لدى الاشارة الى اللغة العربية.

العربية الاسلامية [٣٣]، وبالرغم من تسميتها هذه، هي ثمرة إبداعات ابناء المجتمعات التي سادت فيها هذه الحضارة. وبهذا المعنى، فهي لا تقتصر فقط على المسلمين، وانما تشمل وبنوعية مميزة المسيحيين، واستطراداً نشير ايضاً الى ان المسيحيين العرب لعبوا دوراً هاماً، وريادياً في الكثير من الاحيان، في الحفاظ على الثقافة العربية وإعادة انتاجها لا سيما في ظل الاستعمار التركي العثماني للعالم العربي.

بالتالي، فان الانقسامات السياسية الآنية في الوطن الام، وامتداداتها في الوطن الجديد، يجب ان لا تُغيّب البعد العربي، الذي لعب دوراً رائداً في الحضارة الانسانية في مرحلة تاريخية محددة، عن جذور الهوية الثقافية للمسيحيين المتحدرين من العالم العربي. إذ لا يملك احد حق حرمان اجيالنا الجديدة من معرفة جذورها والإنتماء إليها.

فغداً ستأتي الاجيال، وبعيداً عن الاعتبارات السياسية والايديولوجية، التي يرزح العديدون تحت وطأتها الآن، وتتسائل ضمن منطق الحياة، عن جذورها، والدور الذي لعبته - هذه الجذور - تاريخياً في مسار الحضارة الانسانية، عندها لن تكفي إجابة الانتماء الديني والطائفي في إرواء ظمأ الباحثين عن حقائق أساسية في تاريخهم الفعلي... فالكاثوليكية، على سبيل المثال، ليست في هذا المجال تميّز حضاري عن الآخرين... فالبولوني والاميركي اللاتيني والايرلندي والايطالي وغيرهم كاثوليك... ولكن ماذا يميزني في تاريخي وعطاء اسلافي عن هؤلاء... هذا هو السؤال الذي تقف العقليات المتزمتة مربكة أمامه، عاجزة عن الإجابة عليه، فتلجأ الى الإجتزاء والفئوية والتميز الاصطناعي.

اما الكلام عن "الفينيقية" و "الآرامية" و"السريانية" وغيرها من الابعاد، ومع تقديرنا لها جميعاً، وبدون الغوص في التفاصيل، فهي غير كافية لإرواء ظمأ المتعطشين لمعرفة جذورهم المرتبطة بثقافتهم الحية... وعائهم الحضاري.. لغتهم العربية، والتي هي، وليست أية لغة أخرى، اللغة التي تكلم بها آباؤهم واجدادهم، واجداد أجدادهم.

لذا، فان التجاهل او التخفيف (لاهداف سياسية وايديولوجلة ومصلحية آنية) من أهمية هذه الجذور الضرورية لكل فرد في هذه الحياة لن يفيد، بل انه سيسيء الى المتجاهل والى جماعته وابنائه واحفاده، والأجيال القادمة لن ترحمه، والتاريخ في نهاية المطاف كفيل بتصحيح الرغبات الذاتية الارادوية المتعارضة مع مساره.

من هنا نرى ضرورة حسم هذه الاشكالية من قبل النخب المعنية، الزمنية والروحية،

(٣٣) هذه التسمية تعكس، باعتقادنا، الطابع العربي الاسلامي للنظام الاجتماعي العام الذي كان سائداً آنذاك، وانتجت طبيعته الديناميكية المنفتحة في زمنه إبداعات عظيمة في شتى المجالات، اما الخلفية الاثنية والدينية للافراد المبدعين فتدل المعطيات التاريخية ان الكثيرين منهم كانوا إما من غير العرب أو غير المسلمين.

وبالتالي التركيز على القواسم المشتركة واساسها البعد العربي – التي تجمعنا في وطننا الجديد استراليا.

والبعد العربي في هويتنا المركبة، وبالمعنى البراغماتي ايضاً، يعمل لمصلحتنا في حال تعاطينا الايجابي المنفتح معه. فهو يمهد موضوعياً لصياغة افضل لمواقعنا في المجتمع الاسترالي المتعدد الثقافات... وكذلك في التعاطي الديمقراطي العقلاني المنفتح مع اشكاليات مجتمعاتنا العربية، من نمط كيفيات التعاطي مع الاقليات الدينية والاثنية والمناطقية وغيرها... فنحن من جهة نقدم نموذجاً يحتذى به للعلاقات المشتركة، ومن جهة أخرى نضغط، ايجابياً، على اصحاب القرار، ونساعد، قدر الامكان، القوى الاصلاحية الديمقراطية، لتصحيح الاوضاع الشاذة التي تعيق تطور اوطاننا العربية الام.. بدءاً من لبنان وسوريا.. مروراً بمصر.. وصولاً الى العراق..

اما على الصعيد الداخلي الاسترالي، فإيجابيات صياغة هويتنا المشتركة وتعاوننا فلا حصر لها. فالمتبعون لاوضاعنا المحلية يعرفون تماماً ان قضية القضايا في عدم قدرتنا على تحقيق العديد من المكتسبات والمواقع يكمن اولاً واخيراً في تشرذمنا وانقسامنا على ذاتنا... وبالمناسبة هذا ما يقوله دائماً السياسيون الاستراليون في التفاعلات الثنائية... والاهم من ذلك هذا ما تؤكده قراءة الارقام، التي لا مجال فيها للشك والاجتهاد.

سنتوقف هنا امام عملية التمثيل السياسي في الحكومات المحلية – اي البلديات –، كونها تعكس مباشرة التركيبة السكانية لوحدات إدارية صغيرة نسبياً، وبالتالي تعطينا تصورات واضحة عن الواقع المحدد، واخترنا هنا ثلاث مناطق، هي روكدايل وباراماتا وبانكستاون في مدينة سيدني، كونها تضم تجمعات كبيرة للاستراليين العرب وتشكل في الوقت نفسه ثلاث عينات معبّرة في الموضوع الذي نعالجه.

تشير إحصائية ٢٠٠١ الى ان الذين يستخدمون اللغة العربية [٣٤] في منطقة روكدايل يصل تعدادهم الى ٧٣١٩ شخص يشكلون نسبة ٨,٢٦٪ من التعداد العام لسكان المنطقة والبالغ ٨٨٥٢٧ نسمة [٣٥]. اما تعداد المواطنين المتحدرين من اصول لبنانية في روكدايل فيبلغ ٥٨٢٩ نسمة.

هذه المعطيات افرزت في انتخابات الحكومة المحلية الاخيرة، عام ٢٠٠٤، نجاح

---

(٣٤) استخدمنا مقياس اللغة في تحديد العدد التقريبي للاستراليين العرب وذلك لغياب مقياس الاصول الاثنية على مستوى المناطق باستثناء الجاليات الكبيرة ومن ضمنها الجالية اللبنانية.

(٣٥) انظر الاحصاء السكاني عام ٢٠٠١ – وثيقة روكدايل رقم: C-SLA105156650، مكتب الاحصاء الاسترالي.

٤ أعضاء في المجلس البلدي من اصول عربية [٣٦].. وبذلك شكلوا نسبة ٣٣,٣٣٪ من المجلس البلدي والبالغ عدد اعضائه ١٢ شخصاً.

اما في باراماتا، فيشير إحصاء ٢٠٠١ نفسه، الى ان عدد الذين يستخدمون العربية يصل الى ١٤٤٢٠ نسمة، اي انهم يشكلون نسبة ٩,٩٧٪ من اجمالي تعداد سكان المنطقة والبالغ ١٤٤٤٩٠ نسمة... وبدورهم، يبلغ عدد الاستراليين المولودين في لبنان ٥٩٩٨ نسمة [٣٧].

هذه المعطيات افرزت بدورها ٤ أعضاء في المجلس البلدي لمنطقة باراماتا في انتخابات عام ٢٠٠٤... اي نفس نسبة منطقة روكدايل من مجمل تعداد المجلس البلدي وهي ٣٣,٣٣٪.

في المقابل، نرى ان الذين يتكلمون اللغة العربية في بانكستاون يقدرون حسب احصاء ٢٠٠١ بـ ٢٦٧١٩ نسمة، اي ما يعادل نسبة ١٦,١٣٪ من التعداد العام لسكان المنطقة والمقدر بحوالى ١٦٥٦٠٤ نسمة. وبهذه المعطيات تعتبر اللغة العربية هي اللغة الاولى المستعملة بعد الانكليزية في بانكستاون. وللعلم فان المتحدرين من اصول لبنانية في هذه المنطقة يقدرون بحوالى ٢٢٦٥٧ نسمة [٣٨].

المفارقة المذهلة هنا ـ بانكستاون ـ، فالمعطيات الآنفة الذكر انتجت في انتخابات الحكومة المحلية لعام ٢٠٠٤ عضواً واحداً فقط في المجلس البلدي[٣٩] – اي ما يعادل نسبة ٨,٣٣٪ من مجمل عدد اعضاء المجلس البلدي والبالغ ١٢ شخصاً.

ان المقارنة بين النتائج المحققة في المناطق الثلاث، من موقعنا كأستراليين عرب، يبين الحقائق التالية:

ـ روكدايل: ٨,٢٦٪ من السكان حققوا تمثيلا سياسياً في الحكومة المحلية بنسبة ٣٣,٣٣٪.

ـ باراماتا: ٩,٩٧٪ من السكان حققوا تمثيلاً سياسياً في الحكومة المحلية بنسبة ٣٣,٣٣٪.

---

(٣٦) انظر الجدول العاشر، ص٩٥

(٣٧) انظر وثائق بلدية باراماتا حول التركيبة اللغوية والثقافية لسكان المنطقة والمستند الى احصاء ٢٠٠١ لمكتب الاحصاء الاسترالي. وهنا تجدر الاشارة الى ان العدد القليل للاستراليين المولودين في لبنان مقارنة بعدد الذين يتكلمون العربية، مرده الى ان وجود الجالية اللبنانية في باراماتا قديم نسبياً.

(٣٨) انظر الاحصاء السكاني عام ٢٠٠١ – وثيقة بانكستاون رقم:
C-SLA105200350، مكتب الاحصاء الاسترالي.

(٣٩) انظر الجدول العاشر ص ٩٥

ـ بانكستاون: ١٦,١٣٪ من السكان حققوا تمثيلاً سياسياً في الحكومة المحلية بنسبة ٨,٣٣٪.

لا شك ان هناك عوامل عديدة تقف وراء هذا التناقض الصارخ في النتائج بين روكدايل وباراماتا، من جهة، وبانكستاون، من جهة اخرى. الموضوع يتطلب دراسة تفصيلية لمحاولة الكشف الدقيق عن ابعاد ما حصل، لكن هذا الامر لا يمنع من الاجتهاد بالاشارة الى بعض المعطيات الهامة، المعروفة جداً لمن يعيش في سيدني، والتي لعبت دوراً بارزاً في هذا المجال.

باعتقادنا، ان الاستقطاب الديني – السياسي التقليدي المرتبط بالوطن الام، ونقصد هنا لبنان تحديداً، لعب دوراً رئيسياً فيما انتهت اليه النتائج الواردة آنفاً في المناطق الثلاث.

ففي روكدايل، كما يعلم المتابعون لاوضاع الجالية في سيدني، يتحدر معظم الاستراليين العرب من منطقة الجنوب اللبناني، وينتمون للديانة الاسلامية بطائفتها الشيعية، الامر الذي لعب دوراً في منتهى الاهمية بتجاوز الإنقسامات الالغائية السائدة في اوساط الجالية. بالطبع، فهذا الموضوع لم يلغ، وغير مطلوب منه اساساً ان يلغي، التنافس الحاد على المواقع في عملية التمثيل السياسي، ولكن شرط بقائه – اي التنافس – تحت سقف متطلبات عدم خروج الجالية من حلبة التمثيل في المقام الاول، وهذا ما حصل فعلاً. ففي هذه الاجواء لاحظنا فعالية سياسية – اجتماعية مميزة لابناء الجالية في روكدايل، الامر الذي انتج، وبعيداً عن التفاصيل، إنتصاراً كبيراً.

هذه الصورة العامة، بخصوصياتها الملموسة، تكررت ايضاً في باراماتا، فالغلبة الواضحة هنا هي للمسيحيين الاستراليين اللبنانيين، وبالاخص الموارنة، الامر الذي ادى بدوره ايضاً الى تجاوز الانقسامات الالغائية وتركيز الجهود الرئيسية على الانتخابات وتوسيع رقعة المشاركة، الامر الذي انتج بدوره انتصاراً كبيراً ايضاً.

في المقابل، نرى مشهداً معاكساً تماماً في منطقة بانكستاون، حيث نلاحظ وجود عدداً متوازياً نسبياً بين المسيحيين والمسلمين، وبالاخص في اوساط الاستراليين اللبنانيين. وللاسف الشديد، فان هذا الانقسام العامودي دينياً وسياسياً (بطابعه "اللبناني") تسوده إنقسامات إلغائية، ادت فيما ادت اليه، الى ضمور الفعالية السياسية الهادفة الى المشاركة، وبالتالي الى فوز عضو واحد في المجلس البلدي. وللعلم، فهذا العضو (خلدون عصفور) يتحدر من اصول فلسطينية.

اي، وبالمحصلة العامة، نرى ان ٢١٧٣٩ شخص يتكلمون العربية (روكدايل وباراماتا) حققوا فوز ٨ أعضاء في الحكم المحلي... بينما ٢٦٧١٩ شخص يتكلمون العربية (بانكستاون) حققوا فوز عضو واحد فقط.

لكن، وبالرغم من هذه التداعيات السلبية للتشرذم الالغائي، على صعيد التمثيل

السياسي المحلي، فان الاشكالية تأخذ بعداً نوعياً اكثر خطورة على آفاق مشاركتنا السياسية في المستويات الاعلى... اي حكومات الولايات والحكومة الفدرالية.

فعلى عكس انتخاب الحكومات المحلية التي ترتبط بوحدات محلية سكانية صغيرة، مستقلة نسبياً عن السلطة السياسية العامة، يمكن التحكم بالكثير منها، كما بينت تجربتا روكدايل وباراماتا، فالامور تختلف نوعياً على مستوي الولاية والمستوى الفدرالي.

فالعملية الانتخابية في الولاية (وكذلك الامر على الصعيد الفدرالي) هي معركة واحدة بخطتها العامة عند الاحزاب الرئيسية، فالولاية بكاملها هي مشهد واحد، يتم صياغته وتنظيمه وقيادته لتحقيق الفوز والسيطرة على السلطة السياسية... وبالتالي، فالمعايير والتحالفات، والصراعات تختلف هنا، بالكامل، عن تلك التي تسود عادة انتخابات الحكومة المحلية. من هنا، فالحسابات التي اوصلتنا الى المشاركة الفاعلة في عدد من المجالس البلدية، لم تتمكن، ومن الصعوبة ان تتمكن في المستقبل بسياقها الحالي، من تحقيق نتائج هامة على صعيد الولاية والحكومة الفدرالية [٤٠].

لتوضيح ما نقصده هنا سنأخذ من الواقع المعاش في ولاية نيو ساوث ويلز (سيدني تحديداً) حالتين نموذجيتين، باعتقادنا، وهما تجربتا رئيس بلدية روكدايل السابق والعضو الحالي في المجلس البلدي، المحامي الشاب، شوكت مسلماني، والسناتور الحالي والوزير السابق في حكومة الولاية السيد ادوارد عبيد.

يعتبر مسلماني، المتحدر من الجنوب اللبناني، حالة سياسية استرالية عربية، واثنية بشكل عام، مميزة في منطقة روكدايل. فهذا المحامي الشاب استطاع ومنذ ايام المراهقة وعضويته في حزب العمال ان يبني تجربة سياسية فريدة خولته في العام ١٩٩٦، وهو على مقاعد الدراسة، من الترشح المستقل في الانتخابات البلدية، بعد رفض حزب العمال الذي ينتمي اليه من تبني ترشيحه، والفوز باول مقعد لاسترالي عربي في منطقته.

وفي الاعوام اللاحقة اثبت شوكت فعالية استثنائية في المجلس البلدي، وفي النشاط

---

(٤٠) هنا تجدر الاشارة الى وجود بعض الافراد المتحدرين بأصولهم من بعض البلدان العربية، وبالاخص لبنان، استطاعوا الوصول الى مواقع متقدمة في السلطة السياسية، ابرزهم رئيس حكومة ولاية فكتوريا ستيف براكس، وحاكم ولاية نيو ساوث ويلز، الدكتورة ماري بشير. لكن هذه الحالات، وبالاخص براكس، وصلت الى مواقعها بعيداً عن الجالية ومدى دورها وفعاليتها.. بل من خلال إندماج اسلافها في المجتمع الاسترالي. اما الدكتورة بشير، ومع اهمية المكانة التي تحتلها، غير ان وظيفة الحاكم في النظام السياسي الاسترالي هي بروتوكولية، ويتم تحديدها بالتعيين من قبل رئيس حكومة الولاية... وبهذا المعنى لا يشكل هذا الموقع مشاركة فعلية في صناعة القرار السياسي، كما توحي التسمية لمن لا يعرف واقع الحال.

السياسي والاجتماعي والثقافي المحلي، الامر الذي فرض موضوعياً على حزب العمال ان يتبنى ترشيحه في انتخابات عام ٢٠٠٠، وان يصبح بعد فوزه رئيساً لبلدية روكدايل، وان يعاد انتخابه مجدداً في الانتخابات الاخيرة لعام ٢٠٠٤، وذلك بالرغم من الحملات العنصرية الشرسة، والتشويهات المغرضة التي تعرض لها شخصياً اثناء توليه رئاسة البلدية، والتي وصلت الى المحاكم، وذلك بهدف تحطيمه سياسياً، والتخلص بالتالي من ظاهرة إيجابية، فاعلة، مميزة ومحترمة من كافة فئات المجتمع المحلي، تنتمي باعتقاد البعض العنصري، الى فئة ينبغي ان تكون على هامش الحركة العامة للمجتمع وليس، كما هو الحال مع مسلماني، في طليعتها.

في ظل هذه المعطيات، طرحت منظمة حزب العمال المحلية، المعنية في الموضوع، وباغلبية كبيرة، ترشيح المحامي الشاب في انتخابات الولاية الاخيرة عن مقعد روكدايل، وهو بالمناسبة مقعد آمن لحزب العمال... وبالتالي كان من المفترض طبيعياً ومنطقياً، ان تنتقل هذه التجربة المميزة التي يحملها شوكت الى ساحة العمل السياسي في الولاية، مع ما يحمله هذا الموضوع من آفاق مفتوحة بعنفوان الشباب الفاعل، الواعي، المنظم، المنتج والهادف.

لكن، وكما بينت الاحداث لاحقاً، واستناداً الى صلاحيات خاصة في النظام الداخلي، تدخل مركز حزب العمال في الولاية، وبتوجيه مباشر من رئيس الحكومة، بوب كار، وتم فرض مرشح بديل عن مسلماني، هو فرانك سارتور، رئيس بلدية سيدني آنذاك، علماً انه من خارج المنطقة، وليس له اية علاقة بها، لا من قريب ولا من بعيد... هذا إضافة الى انه لم يكن اصلاً عضواً في حزب العمال نفسه في تلك المرحلة (٤١).

تعليقاً على هذا التحول في مسار الاحداث، وقبل التسرع في اطلاق الاحكام، ومن منطلق محاولة الرؤية الموضوعية لمنطق الاشياء، فان هذه الممارسات، اي تدخل مركز الحزب وفرض مرشحين احياناً على بعض المناطق من خارجها ورغماً عن رأي منظماتها الحزبية.. هي ممارسة قائمة في الواقع، ولكنها ـ وهذا الاستدراك في منتهى الاهمية ـ لا تحدث إعتباطاً، وانما تعكس جملة من الظروف الملموسة المرتبطة بمركز الحزب من جهة، والمرشح المحدد في المنطقة المعنية من جهة اخرى.

بمعنى، ان مركز الحزب، ولاعتبارات "سلطوية"، يتبنى شخصيات عامة محددة ويسعى لايصالها الى المواقع الحكومية، وذلك بفرضها في بعض المقاعد الآمنة لحزب العمال.

---

(٤١) تجدر الاشارة الى انه بعد فوزه في انتخابات الولاية، كمرشح عن منطقة روكدايل، تم تعيين فرانك سارتور وزيراً في حكومة الولاية.

"مفهوم"، لغاية الآن، ولكن ماذا عن المحددات التي يستند اليها مركز الحزب لاختيار هذا المقعد الآمن او ذاك ليفرض مرشحه "السلطوي"... هذا هو السؤال الذي يعنينا في موضوع استبعاد شوكت مسلماني.

المركز الحزبي عادة، وبالاخص زعيمه الفعلي، وفي موضوعنا هنا، بوب كار، هو شخصية في منتهى الذكاء السياسي... يحسب الاشياء في منتهى الواقعية البراغماتية، أي، وبعيداً عن اي اعتبار آخر يحسب بمقياس الربح والخسارة (وهذا "حقه")... اما الاعتبارات الأخرى، من نمط العدالة، والنسبية في التوزيع، والتعددية، والديمقراطية ورأي المنظمات الحزبية، فيتركها، وبغية "عدم التفرد" بكل شيء، لتراود "المثاليين" و"الحالمين" و"الجهلة" بالمتطلبات السلطوية.

من هذا المنطلق، وعلى اساس ان "ظاهرة" مسلماني في منطقة روكدايل هي ظاهرة محلية صرفة، ولن تؤثر جدياً في المشهد العام للمعركة الانتخابية... حيث ان الاستراليين العرب والمتمركزين بقوة في ولاية السيد كار وعاصمته سيدني لن "يتمردوا" ضد هذه الخطوة... بل وعلى العكس من ذلك (وهو ما يعرفه كار جيداً بحكم علاقاته "الوثيقة" بالجالية اللبنانية، "سلماً" و "حرباً") فان قطاعات رئيسية في الجالية سترحب ضمناً باستبعاد شوكت "العربي"، "المسلم" و"الشيعي"... وذلك انطلاقاً من واقع التشرذم الالغائي السائد في جاليتنا العربية [٤٢].

هذه الآلية نفسها تماماً، مع تغيّر في الادوار والتجليات تكررت عملياً مع ادوارد عبيد في عملية الإطاحة به من حكومة (ميكافيللي ولايتنا) السيد بوب كار.

ادوارد عبيد، المسيحي الماروني المتحدر من قرية متريت في شمال لبنان، قدم الى الوطن الجديد مع عائلته في سنواته المبكرة. ويبين الاطلاع على مسار حياته، وبغض النظر عن مدى الاتفاق او الاختلاف معه في مواقفه، وبالاخص السياسية منها، المحلية (لاعتبارات "سلطوية") او تلك المرتبطة بالوطن الام (لاعتبارات دينية - سياسية "تقليدية")، اننا امام شخص طموح، ديناميكي ومنفتح استطاع بناء نفسه والتطور من محاسب عادي الى رجل اعمال مهم وصولاً الى اختراق المجال السياسي والوصول الى اعلى المستويات الرسمية في ولاية نيو ساوث ويلز، وذلك بتعيينه وزيراً في حكومة بوب كار.

منذ التعيين، ولغاية تخلي كار عن صديقه المقرّب جداً ادوارد عبيد، تعرض وزيرنا الى اقصى الحملات العنصرية من كل الجهات... في داخل الحزب نفسه... ومن قبل المعارضة..

---

(٤٢) باعتقادنا ان التشرذم بشيوعه في صفوفنا انتج مع الوقت عقلية الغائية لدينا اصبحت تتفشى كالسرطان.. نلاحظها تتفجر بين ابناء الديانة الواحدة، وكذلك الحال داخل الطائفة والحزب والمنطقة والعائلة.

وفي الاعلام، الرخيص منه و"الرزين"، وذلك من خلال فتح الملفات المتواصلة، واحداً تلو الآخر.. مرة حول كيفية مراكمته لثروته.. ومرة حول كيفية احتراق مطبعته قبل حوالي ثلاثين سنة... ومرة حول سفره الى لبنان للتدخل في انتخابات بلدية متريت(٤٣) (قريته في لبنان)... ومرات حول مدى كفاءاته وقدراته ليشغل منصب وزير.

في ظل هذه الحملات المتلاحقة، وبالرغم من الحيوية الفائقة، والنشاط الحزبي الفاعل، والقدرات المادية الملحوظة، والانتماء القيادي المبادر ليمين حزب العمال المسيطر، و"الولاء" للزعيم... وصولاً الى التسويق الدائم لاطروحات هذا الزعيم وممارساته الانتهازية، بين الحين والآخر، ضد جاليتنا، فقد اقدم بوب كار في النهاية على التخلص من عبيد، مستجيباً بذلك للضغوطات العنصرية الهائلة التي تعرض لها.

هذا المآل، باعتقادنا، وبعيداً عن التفاصيل ومدى دقة هذه القضية او تلك، ومقارنة بالوزراء الآخرين في حكومة كار، نرى ان العامل الرئيسي وراء الهجمات العنصرية المتواصلة التي تعرض لها ادوارد عبيد يرتبط الى حد كبير بخلفيته اللبنانية (بالرغم من مسيحيته ومارونيته!) مع ما يستتبعها طبعاً من لون "بشرته" السمراء و "ملامحه الشرق اوسطية"... والتي دافع عبيد نفسه، وللاسف الشديد، يوم كان وزيراً عن مشروعية استخدام هذه المصطلحات في وصف "المشبوهين" من ابناء جلدتنا.

بالمحصلة العامة، نحن امام حالتين في منتهى الوضوح... حالة شوكت مسلماني، الذي فشل في تحقيق الاختراق النوعي نحو المشاركة السياسية على صعيد الولاية وذلك بالرغم من سيطرته السياسية - الحزبية في منطقة روكدايل الانتخابية... وحالة السناتور ادوارد عبيد الذي تمت الإطاحة به من حكومة الولاية بكل "سهولة" بالرغم من كونه الوزير الاسترالي العربي الوحيد في الحكومة العتيدة.

ببساطة شديدة، يمكن القول، ان طبيعة الحسابات، بتحالفاتها وصراعاتها ومساوماتها وآفاقها التي انتجت مكتسبات هامة في مواقع بلدية مختلفة (ودفعنا كذلك ثمنها في مواقع بلدية اخرى ايضاً) غير مؤهلة لتحقيق هذه النتائج على مستوى المشاركة السياسية في الولاية (وعلى الصعيد الفدرالي كذلك).. بل وانها عاجزة، كما تبين تجربتا مسلماني وعبيد، عن تأمين الحد الادنى لهذه المشاركة.

فالسياسة على هذا الصعيد، وباتخادها الولاية بكاملها مشهداً واحداً، تبرز موضوعياً،

---

(٤٣) هذه القضية التي شكلت مادة دسمة للاعلام العنصري ضد عبيد وصولاً الى الضغط على رئيس الحكومة لإقالته من المجلس التشريعي وصلت بتفاصيلها، للعامة والاعلام، وللاسف الشديد، وفي سياق العقلية الالغائية، من أوساط داخل عائلة ادوارد عبيد نفسه... هذا ولم تكتف تلك الاوساط بـ "التسريبات" بل وتبرعت علانية في الاعلام بتوجيه السهام الى رمز عائلتها وطائفتها وجاليتها.

الى الواجهة حالة التشرذم التي تسود صفوف الجالية العربية وبالاخص الجالية اللبنانية بإنقساماتها الالغائية، الامر الذي ينتج حالة من الضعف والاستنزاف والاستفراد للمؤهلين من الاستراليين العرب لاختراق هذا المستوى النوعي المتقدم من التمثيل السياسي.

بالتالي، فالمشاركة السياسية الفاعلة على مستوى الولاية، (واستتباعاً المستوى الفدرالي) تتطلب موضوعياً العمل الجاد لتجاوز حالة التشرذم وصياغة خطاب جامع يستطيع استنفار طاقات ابناء الجالية، بشكل متناغم وفاعل، يفرض نفسه على الاحزاب الرئيسية محولاً بذلك الاستراليين العرب الى رقم صعب من المستحيل تجاوزه.

هذا الموضوع، اي صياغة الخطاب الجامع... مع ما يعنيه، في المقام الاول، من بناء مرجعية عامة للجالية، يشكل عملياً التحدي الاكبر الذي نواجهه في المرحلة الراهنة من استقرارنا في وطننا الجديد استراليا... وهو – اي هذا التحدي – لا يرتبط فقط بالعملية السياسية وانما هو يؤسس ايضاً لاجواء ايجابية، منفتحة ومنتجة في كافة مناحي حياتنا الاجتماعية العامة.

بالطبع، ان بناء مرجعية تحمل الهموم العامة للاستراليين العرب في وطنهم الجديد، وتثق بها مختلف الشرائح الاجتماعية للجالية، لا يمكن ان تتحقق سوى من منطلق عقلاني، علماني[٤٤]، منفتح، ديمقراطي وبعيد كل البعد عن الفئوية والتزمت بكل اشكالهما الدينية والطائفية والايديولوجية والسياسية والقطرية والمناطقية.. منطلق يؤكد على حقوق المرأة ودورها في الشأن العام وعلى مركزية قضايا الشبيبة ومستقبلها.

وهنا على وجه التحديد، تبرز الحاجة الموضوعية والذاتية الملحة للهوية المركبة الاسترالية العربية، مضمونا وشكلاً. وكما اشرنا آنفاً في الدراسة فالبعد العربي بمضمونه الحضاري هو العامل الرئيسي القادر على انتاج الاساس لعملية بناء مرجعية عامة للجالية.

وعملية بناء مرجعية عامة للجالية هي عملية جدلية طويلة نسبياً، تمتد لسنوات عديدة، وهي متعددة الجوانب، وتخترق بتأثيراتها وتداعياتها ونتائجها كافة التشكيلات والمؤسسات الرئيسية القائمة في الجالية. وبهذا المعنى، فالمرجعية، بمضمونها ودورها، تتجاوز مفهوم المؤسسة المحددة، فهي اوسع واشمل واغنى من ان تحصر فقط في إطار تنظيمي محدد.

هذا الطرح لا يلغي طبعاً دور المؤسسة، فالمرجعية لا يمكن ان تتبلور وتتطور ويشتد ساعدها بدون بناء إطار متخصص في الشأن العام وقادر على لعب دور ريادي في هذه العملية التاريخية المهمة جداً لنا ولاولادنا واحفادنا في وطننا الجديد.

فبناء مرجعية عامة، ليس مسألة عفوية تحصل من تلقاء نفسها، بل انها نتاج نشاط

---

(٤٤) علماني... بمعنى زمني.. اي مستقل عن الروحي.. الديني.

واعي وهادف ومنظم، يلعب فيها الإطار المفترض دوراً تحفيزياً، منظراً، ومبادراً، ومسؤولاً، وضاغطاً بالمعنى الايجابي في التفاعل مع المؤسسات الرئيسية المنتشرة في اوساط الجالية.

هنا، وبقدر ما يتقدم فعلياً الخطاب والممارسة لهذا الاطار العام.. بقدر ما تتراجع موضوعياً العديد من جوانب الفئوية والتزمت لدى غالبية المؤسسات الموجودة، وذلك وصولاً الى اعادة انتاج واقع مؤسساتي في الجالية متناغم الى حد كبير، وقادر بتفاعله الايجابي المنتج، في ظل الدور المبادر للاطار العام، على تقديم مرجعية عامة للجالية، متنوعة وليست متشرذمة، منفتحة وليست فئوية ـ متزمتة، عقلانية وحضارية وليست غيبية ومحافظة وجاهلة.

اي ان المطلوب في هذا المجال ليس الغاء مؤسسات تعبّر عن حاجات موضوعية لشرائح مختلفة في الجالية – دينية واجتماعية وثقافية وخدماتية وقطرية ومناطقية وغيرها ـ وانما الهدف هو اعادة صياغة لمضمون هذه المؤسسات ودورها بحيث تشكل مكوناً فاعلاً في المرجعية العامة.

وفي هذا الاطار نعتقد ان من اهم عوامل النجاح في اعادة الصياغة الصحيحة للمؤسسات القائمة في مسار بناء المرجعية الفاعلة، هي عودتها – اي المؤسسات – المنطقية والمسؤولة الى وظائفها الاجتماعية المحددة التي نشأت على اساسها... فالمؤسسة الخدماتية او الدينية او القروية او المناطقية او الثقافية عليها التركيز على مجال تخصصها، عملاً وتطويراً وابداعاً، بحيث تشكل، ومن موقعها المحدد هذا، رافداً هاماً من روافد المرجعية العامة.

في المقابل تبرز ضرورة بناء إطار (أو أطر وذلك حسب الظروف الملموسة) متخصص بالشأن العام للجالية...اي ان مكونات رؤيته وبرنامجه وكادره ووضعه المالي وغيرها من الابعاد تنطلق من متطلبات القدرة على التعاطي الفعّال الريادي مع الشأن العام، والذي يختزل عملياً القضايا الرئيسية للمناحي المختلفة في الحياة الاجتماعية العامة للجالية... اي ما يمكن تسميته عملياً بالنشاط السياسي، ولكن في ظل تجلياته الملموسة المحددة بخصوصية موقعنا كأقلية اثنية في مجتمع تعددي وديمقراطي.

ان الاطلالة على واقع الجالية العربية تبين غياب هذا الاطار العام، مع الاشارة الى وجود عناصر من مكونات هكذا اطار في بعض المؤسسات القائمة. وهذا الغياب، بخلقه فراغاً في مجال التصدي للشأن العام في اوساط الاستراليين العرب، لعب دوراً رئيسياً في انتاج فوضى المؤسسات السائدة حالياً في الجالية... اي "تعدي" بعض المؤسسات الخدماتية والدينية والمناطقية وغيرها، تحت "لواء" بيروقراطيتها ووجهائها، على مجال ليس من تخصصها... فهذه المؤسسات – ومع احترامنا لها – غير مهيأة في رؤيتها، وبرنامجها، وكادرها، واوضاعها المالية للتصدي لاعباء ومسؤوليات واستحقاقات الشأن العام.

بالتالي، فالنجاح في اعادة بعض مؤسسات الجالية الى مواقعها الطبيعية، التي يفترض ان تنشط وتنتج فيها وتحاسب في مجالها، يرتبط باعتقادنا، والى حد كبير، بوجود الاطار (او الاطر) الفاعل المتخصص بالشأن العام. فنشاط هذا الاطار، وبكل أبعاده، البرنامجية والتنظيمية والكادرية، وما ينجم عنها من خطط ومبادرات وافعال ومواجهة للتحديات والدفاع عن المصالح العامة للاستراليين العرب، سيدفع موضوعياً المؤسسات المتخصصة الى وظائفها المحددة... وهي بالمناسبة - اي الوظائف - مكونات رئيسية وضرورية في "الكورس" العام المتناغم لجاليتنا.

انطلاقاً من هذا الاجتهاد نرى بأن المهمة الرئيسية الاولى على اجندة الاستراليين العرب، وبالاخص نخبهم المتنورة والعقلانية، هي العمل لبناء مؤسسة متخصصة بالشأن العام، قادرة على لعب الدور التاريخي المناط بها، وبالاخص المساهمة الفعالة في بناء المرجعية العامة لجاليتنا مما يتيح للمؤسسات الاخرى فرصة التركيز على مجال عملها الاساسي.

النخب المتنورة والعقلانية تحتل هنا موقعاً مركزياً... انها امام مسؤولية تاريخية للمبادرة باتجاه الارتقاء النوعي في اوضاع جاليتنا العربية الى مواقع تتيح لها الاستجابة الاكثر فعالية في مواجهة التحديات الوجودية التي تحيق بنا في هذا العالم المعولم، والذي تتلاشى فيه تدريجياً الفوارق بين "الارهابي" و "العربي" و "المسلم"... ويتساوى فيه المكان والزمان... فلا فرق لوجودك بالامس في بيروت واليوم في سيدني... قبل الامس في غزة وبعد الغد في نيويورك... وقبل هذا وذاك في بغداد عاصمة الحضارة العربية الاسلامية... لا فرق اليوم عند "اصحاب القرار" فجلدك واحد، والدماء التي تسري في عروقك واحدة، ومظهرك "الشرق اوسطي" لا لبس فيه.

النخب مدعوة اليوم، وليس غداً، للتحرك... وهنا يجب إزالة الالتباس السائد عند الكثير من المهاجرين العرب، الذين ينامون على "وسادة" الاجيال الجديدة، بالاشارة الى ان الشباب، مواليد هذه البلاد هم الاقدر على مواجهة التحديات وصياغة الاطر المناسبة لذلك... وبالتالي فبإمكاننا نحن متابعة "رفاهيتنا" السياسية "التقليدية" في بلاد الكنغارو... و بـ"الريموت كونترول".

هذا كلام خاطئ نظرياً ومدمر عملياً، فالحياة لا تنتظر ولا ترحم... وفي اوساط المهاجرين طاقات هائلة في المجالات المختلفة، بما في ذلك المجال السياسي... فنحن، وعلى عكس ما يتصور البعض، لم نأتي من خيم في صحراء قاحلة، وانما نحن ابناء حضارة عريقة ساهمت في مرحلة تاريخية محددة بفعالية استثنائية في بناء العمارة الانسانية.

التجارب الملموسة الصارخة التي اشرنا اليها في منطقتي روكدايل وباراماتا، والتي لعب المهاجرون فيها دوراً رئيسياً، تحمل معاني هائلة، فنسب قليلة من السكان (٨,٢٦٪ و ٩,٩٧٪) تحقق نسباً بأضعاف مضاعفة في التمثيل السياسي المحلي (٣٣,٣٣٪)... وبالتالي

ما هو المانع للارتقاء نحو الاعلى وتحقيق مشاركة فاعلة على مستوى الولاية والمستوى الفدرالي، وذلك بالعمل الجاد والمسؤول لتشكيل الاطار العام وبناء المرجعية الفاعلة القادرة على خلق الاجواء المناسبة لتجاوز الانقسامات الالغائية السائدة حالياً في صفوفنا.

تعليقاً على هذا الطرح ربما يقول البعض ان الحسابات العددية في المواقع المحلية المحددة التي أتاحت هذه الانجازات غير واردة على صعيد الولاية والمستوى الفدرالي... فنسبة الاستراليون العرب من التعداد العام للسكان هي نسبة ضئيلة جداً... وبالتالي يجب التواضع في رؤية الذات وصياغة الطموحات.

من جهتنا، وبالمنطق العددي نفسه، نحاول المحاججة.. اذا كانت المسألة في العدد فاليهود، على سبيل المثال، يقدرون حسب احصاء ٢٠٠١ بـ ٨٣٩٩٣ نسمة في كل استراليا... بينما الذين يتكلمون اللغة العربية، اي الحد الادنى لعدد الاستراليين العرب، فيقدرون بحوالى ٢٤٨٤٢٠ نسمة... والكل يعلم مدى النفوذ الهائل، السياسي والاقتصادي والاعلامي والمالي، الذي يتمتع به اليهود في هذه البلاد... وبالتالي، فالمشكلة لدينا ليست في العدد.

المشكلة هنا هي في البعد النوعي، وهذه مسألة متعددة الابعاد بلا شك، تخترق كافة الميادين الرئيسية للحياة الاجتماعية، وبالتالي فالارتقاء النوعي باوضاعنا يتطلب عملياً رؤية شاملة لواقعنا والعمل على اساسها. في هذا المجال يحتل العمل السياسي دوراً محورياً بوصفه التعبير المكثف للتعاطي مع الشأن العام، وهنا يبرز الدور الهام للنخب المتنورة والعقلانية.. فاين نحن منها؟

ان العديد من الكفاءات المميزة في الشأن العام ما زالت مشتتة في انتمائها بين الوطن الام والوطن الجديد، ويجد هذا الضياع تعبيره السياسي في بناء تشكيلات حزبية لا تمت الى واقعنا الجديد بأية صلة منطقية.

القضية المفصلية هنا، ان هجرتنا الى استراليا والاستقرار فيها، تختلف جوهرياً عن الهجرة لفترة زمنية محددة الى بلد آخر، قد تطول او تقصر، والعودة بعدها الى الوطن الام.

استراليا فعلياً، وبعيداً عن أية مشاعر وتفاصيل، هي "بيتنا" ومستقبل اولادنا واحفادنا... أي، باختصار، هي وطننا الجديد، والذي يحدد بهذه الصفة، وموضوعياً، كافة الجوانب الرئيسية لحياتنا بما في ذلك قضية التعاطي بالشأن العام.

هل يعني هذا الكلام الانسلاخ عن اوطاننا الام والتخلي عن قضايا مجتمعاتنا في العالم العربي... لا مجال حتى للتفكير في هكذا اطروحات، ولكن القضية هنا تتمثل في كيفية فهم العلاقة التي تربطنا من موقعنا النوعي التاريخي الجديد، كمواطنين استراليين، باوطاننا الام.

بمعنى ان طبيعة علاقاتنا الاجتماعية العامة، بكل مكوناتها، الاقتصادية والسياسية

والثقافية وغيرها، التي كانت سائدة خلال حياتنا في الاوطان الام من المنطقي والضروري ان يعاد انتاجها بشكل يعكس متطلبات الوجود النوعي الجديد لحياتنا في هذه القارة العظيمة.

بالتالي، واذا اخذنا المجال السياسي كمثال، لا يمكن منطقياً تفهّم ان تكون التشكيلات الحزبية لقوى سياسية من العالم العربي هي الادوات الامثل والاكثر فعالية وانتاجية في تصدينا للشأن العام.

ان الاشكالية الرئيسية هنا تكمن في كيفية فهمنا للشأن العام في ظروفنا النوعية الجديدة... من جهتنا نجتهد بالقول ان هويتنا المركبة الاسترالية العربية، وبوصفها التعبير الاكثر جوهرية عن واقع حياتنا الجديدة هي التي تحدد طبيعة النشاط السياسي الذي يفترض فينا خوض غماره.

بمعنى ان وجودنا نفسه في استراليا، ومواطنيتنا - بواجباتها وحقوقها -، ومصالحنا الحيوية، المباشرة وغير المباشرة، وفي كل المجالات، لنا ولاولادنا واحفادنا، هي التي تحدد الشكل الرئيسي لادوات العمل السياسي بمختلف تلاوينها... في اوساط الجالية وفي اطار المجتمع الاسترالي الاوسع.

وفي سياق هذا النشاط السياسي، وبادواته نفسها، التي تعكس واقعنا الملموس، تبرز مسؤوليتنا الكبيرة في تقديم الدعم، الجاد والفاعل والمنظم لقضايا مجتمعاتنا العربية العادلة.

ليس المطلوب منا هنا الخوض في الصراعات السياسية التفصيلية للاوطان الام، وإشكالياتها الحزبية، واستنزاف الذات من استراليا في مجالات ليست من اختصاصنا، ولا هي في سلم اولوياتنا... فلنترك هذه التفاصيل لأصحابها، فأهل مكة أدرى بشعابها... ونحن، في المقابل، لدينا هنا اساساً ما يزيد عن طاقاتنا من تحديات واستحقاقات.

ان الجرأة مع الذات تتطلب عملية قطع جدلية مع تراثنا السياسي والحزبي (وهذا موضوع في منتهى الصعوبة) وذلك باعادة إنتاجه - اي هذا التراث - وفق ظروفنا التاريخية الجديدة. هذا الاستحقاق هو واجب علينا، ليس فقط تجاه انفسنا... وانما، وفي المقام الاول، تجاه اولادنا واحفادنا، الذين يحصدون نتيجة قرارنا في الهجرة الى استراليا والاستقرار فيها.

الزمن يمضي، والتحديات تكبر، والخسائر المجانية تزداد في حال الاستمرار باستنزاف الذات في المجال الخاطئ... المطلوب هو التركيز على واقعنا والاستفادة من معارفنا وتجاربنا في العمل السياسي بهدف تعزيز حضورنا في المجتمع الاسترالي. وهذا الحضور هو الذي يحدد في نهاية المطاف ايضاً مدى قدرتنا على تقديم الدعم الفاعل لقضايا اوطاننا الام.

بمعنى، ان مدى قدرتنا على الدفاع عن مصالحنا المباشرة في الوطن الجديد، وفي

الدفاع عن القضايا العادلة لشعوبنا في العالم العربي يرتبط في المقام الاول بمستوى حضورنا ونفوذنا في المنظومة الاجتماعية العامة الاسترالية، بكل مكوناتها، الثقافية والتعليمية والاعلامية والاقتصادية والفنية والادبية والرياضية وبالاخص السياسية.

الجدول العاشر*

الاستراليون العرب الفائزون في انتخابات الحكومات المحلية لولاية نيو ساوث ويلز عام ٢٠٠٤

البلدية	اللقب	الاسم	الانتماء السياسي
١ - روكدايل	عضو مجلس بلدي	شوكت مسلماني	حزب العمال
٢ - روكدايل	عضو مجلس بلدي	مايكل ناجي	مستقل
٣ - روكدايل	عضو مجلس بلدي	جو عواضة	حزب العمال
٤ - روكدايل	عضو مجلس بلدي	جون عجاقة	حزب الاحرار
٥ - باراماتا	عضو مجلس بلدي	جون شديد	حزب الاحرار
٦ - باراماتا	عضو مجلس بلدي	بيار اسبر	حزب العمال
٧ - باراماتا	عضو مجلس بلدي	طوني عيسى	حزب الاحرار
٨ - باراماتا	عضو مجلس بلدي	عمر جمال	حزب العمال
٩ - بانكستاون	عضو مجلس بلدي	خلدون عصفور	حزب العمال
١٠ - ستراثفيلد	عضو مجلس بلدي	جون ابو صعب	حزب العمال
١١ - بلاكتاون	عضو مجلس بلدي	ادموند عطالله	حزب العمال
١٢ - منطقة وراين	عضو مجلس بلدي	ريتشارد عازار	مستقل
١٣ - منطقة بوغان	عضو مجلس بلدي	جون الياس	مستقل
١٤ - ماركفيل	رئيس بلدية	موريس حنا	مستقل
١٥ - ماركفيل	عضو مجلس بلدي	سام اسكندر	حزب العمال
١٦ - بيروود	عضو مجلس بلدي	جون فاكر	حزب العمال
١٧ - كانتربري	عضو مجلس بلدي	مايكل حواط	حزب الاحرار
١٨ - كانتربري	عضو مجلس بلدي	فدوى كبة	حزب العمال
١٩ - كانتربري	عضو مجلس بلدي	خضر صالح	حزب العمال
٢٠ - هرستفيل	عضو مجلس بلدي	كون هندي	—
٢١ - اوبرن	عضو مجلس بلدي	روني كويك	حزب الاحرار
٢٢ - اوبرن	عضو مجلس بلدي	هشام زريقة	حزب العمال
٢٣ - اوبرن	عضو مجلس بلدي	طوم زريقة	حزب الاحرار
٢٤ - منطقة هولارويد	عضو مجلس بلدي	ايدي سركيس	مستقل
٢٥ - منطقة سانرلاند	عضو مجلس بلدي	مجدي ميخائيل	حزب الاحرار
٢٦ - رايد	عضو مجلس بلدي	مها ملحم	حزب الخضر

* المصدر: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ ـ مجلس الجاليات العربية الاسترالية AACC ـ ص٣٦

المركز الاسترالي العربي للدراسات السياسية
AACPS
Arab Australian Centre For Political Studies

هو مؤسسة خاصة، غير حزبية وغير حكومية. يهدف المركز الى انتاج معرفة وافكار وحوارات تساهم في تعزيز العملية الديمقراطية الاسترالية المتعددة الثقافات وبالاخص تفعيل النشاط السياسي للاستراليين العرب وتطوير مشاركتهم بعملية صناعة القرار الوطني على مختلف المستويات المحلية والفدرالية.

في هذا السياق يسعى المركز من خلال أبحاثه ونشاطاته الى ممارسة النقد البناء للسياسة الاسترالية بشقيها الداخلي والخارجي وبالاخص تلك الجوانب التي تمس، بشكل او بآخر، قضايا الاستراليين العرب بما في ذلك العلاقات الاسترالية العربية.

كما ويطمح المركز الى ان يشكل جسراً ثقافياً بين المجتمع الاسترالي والعالم العربي بما يخدم فهم "الذات" و"الآخر" وتعزيز العلاقات الثنائية على اساس المعرفة والاحترام والمصالح المشتركة.

العنوان البريدي: **Arab Australian Centre For Political Studies**

POBox: 814

RIVERWOOD, NSW 2210

AUSTRALIA

العنوان الإلكتروني: **www.aacps.com.au**

البريد الالكتروني: **administrator@aacps.com.au**

المؤلف في سطور

- مواليد لبنان عام ١٩٥٩
- هاجر الى استراليا في العام ١٩٩٦
- حاصل على دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية من اكاديمية العلوم البلغارية في العام ١٩٩١.
- حاصل على دبلوم في العلوم الاجتماعية من اكاديمية العلوم الاجتماعية وادارة المجتمع في صوفيا بلغاريا العام ١٩٨٥.
- مؤسس ومدير المركز الاسترالي العربي للدراسات السياسية **AACPS**.
- عمل في عدة مؤسسات بحثية واعلامية في العالم العربي واستراليا.
- له العديد من الابحاث والمقالات والتعليقات السياسية.

البريد الالكتروني: **alihamdan@aacps.com.au**